تقرير حول فعاليات المؤتمر الدولي للتحول الرقمي لمنظومة العدالة

التحول الرقمي لمنظومة العدالة : رافعة لعدالة ناجعة وشمولية

من تنظيم

المَمْلَكَةُ المَغْرِبِيّة

وَزارَةُ العَدْل

08 - 09 فبراير 2024، طنجة

بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

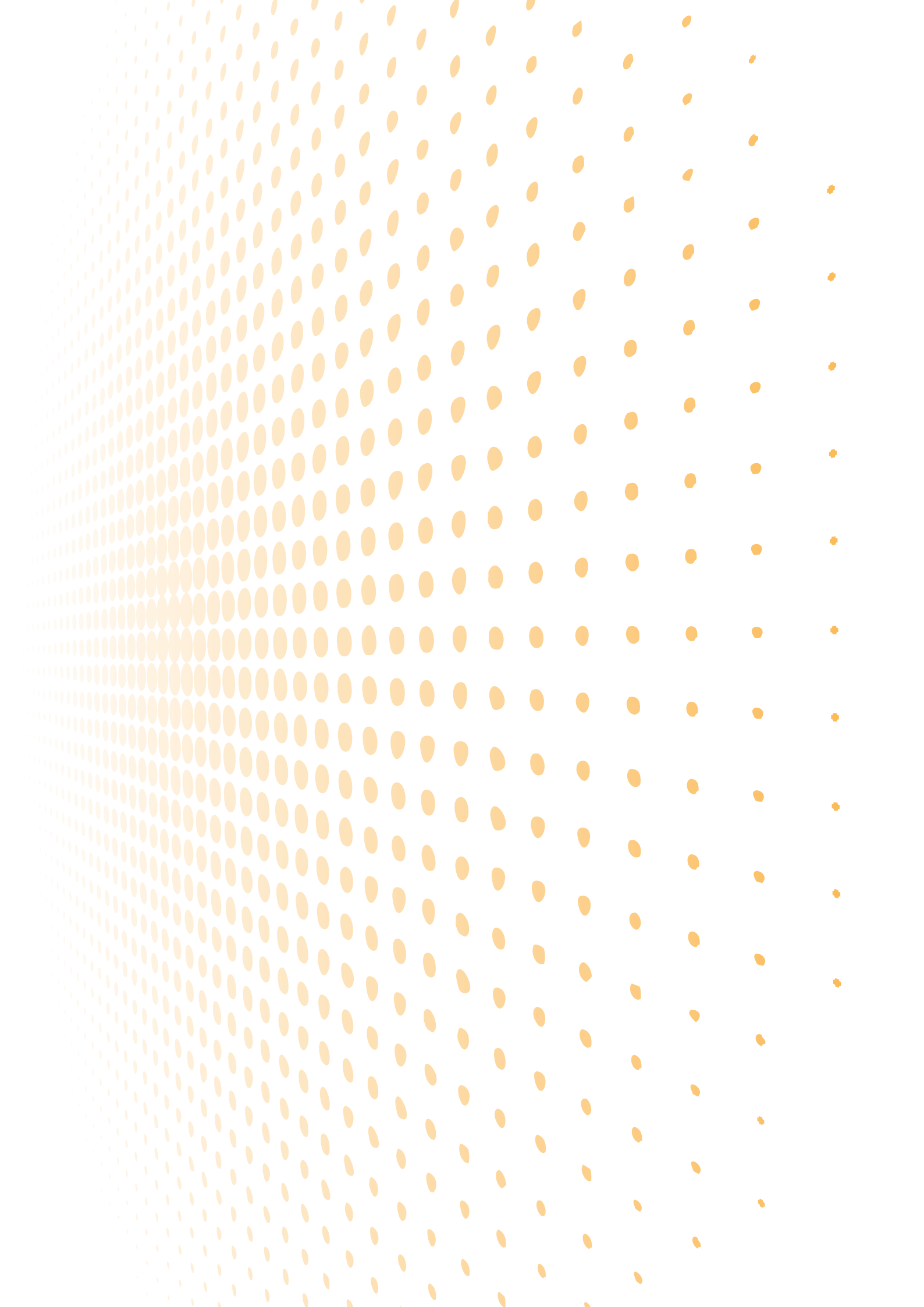

مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى المشاركين في أشغال اجتماع التجمع الأفريقي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول الإفريقية الأعضاء في البنك وصندوق النقد الدوليين بتاريخ 05 يوليوز 2022

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

« فالتكنولوجيا الرقمية تشكل بالفعل، تحولا بنيويا في مقاربتنا للعالم الذي يحيط بنا، إذ تسمح بتطوير أنماط إنتاجية واستهلاكية جديدة، من شأنها أن تخلق المزيد من مناصب الشغل، وأن تشكل مصدرا للرفع من فرص الاستثمار. كما تشكل الوسائط الرقمية قنوات متميزة للرفع من مستوى الشمول المالي، وتوسيع مجال التغطية الصحية والاجتماعية.

لكن بالمقابل، تتطلب الرقمنة، كخيار اقتصادي، توفير كفاءات بشرية كافية ومختصة، وتكريس هذه الثقافة لدى مختلف فئات المجتمع، مع تطوير بنيات تحتية تقنية قادرة على مواكبة التطور المتسارع في هذا القطاع.»

تقديم عام

تبنت وزارة العدل المغربية الرؤية الملكية السامية كبوصلة لتحقيق التحول الرقمي الشامل لمنظومة العدالة وفقا لمتطلبات العصر الحديث، وذلك بالسهر على تطبيق التوجيهات السامية التي تم التأكيد عليها في الخطابات الملكية في مناسبات متعددة والتي عكست اهتمام جلالة الملك محمد السادس بإصلاح الإدارة العمومية وتحسين أدائها لتلبية تطلعات المواطنين والمقاولات، مرتكزة بذلك على المبادئ الدستورية، وعلى توصيات النموذج التنموي الجديد التي شكلت إطارا متكاملا لترسيخ الثقة والمسؤولية والدفع بالإدارة القضائية نحو مسار جديد لتحقيق عدالة ميسرة وفعالة.

والتزمت الوزارة بتنزيل مضامين البرنامج الحكومي 2021 – 2026، لاسيما المحور الثالث الرامي إلى تعزيز حكامة التدبير العمومي وجعل الإدارة في خدمة المواطن، وذلك من خلال تقريب وتحديث الجهاز الإداري، وتفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، وتطوير الخدمات العمومية مع إعطاء أولوية لتسريع وتيرة التحول الرقمي، حيث كانت مؤسسة العدل والقضاء من القطاعات الأولى المستفيدة من الفرص الرقمية، إذ تمكنت بفضل الجهود المشتركة من تحقيق تقدم ملموس في تحسين الحكامة الرقمية، وتطوير الخدمات القضائية، وتحديث أنظمة المعلومات، و تعزيز الإطار القانوني وكذا تطوير المهارات الرقمية.

ومع ذلك، تبقى تحديات التحول الرقمي في المجال القضائي مستمرة، حيث يكتسب التعاون وتبادل الخبرات أهمية بالغة للتغلب على هذه التحديات وإيجاد حلول فعّالة، خاصة أنها ليست حصرا على مجتمع أو دولة معينة، بل تتشاركها العديد من الأنظمة القضائية في جميع أنحاء العالم.

وفي إطار جهود التحول الرقمي والالتزام بتحقيق حلول فعّالة للتحديات المطروحة، اعتمدت وزارة العدل، بالتعاون مع شركائها، رؤية جديدة تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي لمنظومة العدالة. وفي هذا السياق، تم عقد شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بهدف دعم تنفيذ ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ومن بين محاور هذه الشراكة الانفتاح على التجارب الدولية والذي يدخل في إطاره تنظيم المؤتمر الدولي تحت عنوان "التحول الرقمي لمنظومة العدالة: رافعة لعدالة ناجعة وشمولية"، الذي عقد يومي 8 و 9 فبراير 2024 في مدينة طنجة.

وتأتي هذه المبادرة كتأكيد على التزام المملكة المغربية بتعزيز العدالة الرقمية من خلال تفعيل آليات التعاون الدولي ومواءمة توجهاتها مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة الاتحاد الإفريقي 2063. وقد شهدت التظاهرة مشاركة 40 دولة، بالإضافة إلى أكثر من 200 صانع قرار وخبير على مستوى عالٍ، فضلا عن وفود من المؤسسات العامة في الدول الصاعدة والمتقدمة في مجال التحول الرقمي لمنظومة العدالة.

حيث شكل المؤتمر مناسبة لتباحث تجارب واستراتيجيات وجهود رقمنة العدالة على الصعيدين الوطني والعالمي، وكذا تقاسم الممارسات الفضلى بهدف التوصل لتوصيات من شأنها المساهمة في تعزيز وتطوير منظومة العدالة بجعل التحول الرقمي فرصة للتقدم والتغيير الإيجابي.

المملكة المغربية
وزارة العدل
Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE
المؤتمر الدولي
التحول الرقمي
لمنظومة العدالة
رافعة لعدالة ناجعة وشمولية
08-00 فبراير 2024
طنجة

ملخص افتتاحية المؤتمر

صبيحة الخميس 8 فبراير 2024

انطلقت فعاليات المؤتمر بالكلمة التي استهل بها السيد وزير العدل الجلسة الافتتاحية للترحيب بضيوفه، مبرزا الأهمية التي توليها وزارة العدل للتحول الرقمي لمنظومة العدالة. كما أكد معاليه حرصه على تبني الممارسات الفضلى، وتقاسم التجارب الناجحة، داعيا بهذا الخصوص إلى **" توظيف الرقمنة من أجل تحقيق العدالة بمفهومها الإنساني"**.

وتناول الكلمة بعده، كل من السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية-الرئيس الأول لمحكمة النقض، والسيد رئيس النيابة العامة- الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، حيث أكدا معا على أهمية التحول الرقمي لمنظومة العدالة باعتباره محطة مهمة في مسار ورش التحديث الاستراتيجي الكبير بالمغرب واختيارا لا محيد عنه.

وأعطيت الكلمة خلال الجلسة الافتتاحية أيضا لكل من السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والسيد المدير العام لوكالة التنمية الرقمية والسيد وزير العدل بالمملكة العربية السعودية والسيد وزير العدل حامي الأختام المكلف بحقوق الإنسان بجمهورية تشاد والسيد وزير العدل بالاتحاد القمري والسيد الممثل المقيم بمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرباط.

الكلمة الافتتاحية
للسيد عبد اللطيف وهبي
وزير العدل - المملكة المغربية

ترأس معالي وزير العدل، **السيد عبد اللطيف وهبي**، صبيحة يوم الخميس الثامن من فبراير 2024 انطلاق فعاليات المؤتمر الدولي حول موضوع" التحول الرقمي لمنظومة العدالة: رافعة لعدالة ناجعة وشمولية".

ورحب السيد وزير العدل، في كلمته الافتتاحية، بضيوف المملكة وبالحضور الكريم، مؤكداً بشكل واضح وصريح على أهمية استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال العدالة لتمكينها من مواجهة التحديات المستقبلية، مبرزا الأهمية التي توليها وزارة العدل للتحول الرقمي لمنظومة العدالة.

وقد شدد السيد الوزير على ضرورة التعامل مع إدماج الرقمنة في مجال العدالة والقضاء ببالغ الاهتمام والحرص، كون التحول الرقمي لا يعتبر مجرد تغيير تكنولوجي فحسب، بل تحولا في الثقافة والمجتمع، داعيا بهذا الخصوص إلى **" توظيف الرقمنة من أجل تحقيق العدالة بمفهومها الإنساني".**

وفي هذا الصدد، تضمنت كلمة السيد الوزير تساؤلات هامة حول كيفية التعامل مع إدماج الرقمنة في إطار المنظومة القضائية، تساؤلات حث من خلالها المشاركين على ضرورة ترشيد النقاش وتمحوره حول قضايا حيوية وإنسانية تتعلق بمستقبل العدالة في عصر التحول الرقمي وسبل الرقي إلى نظام قضائي يعمل بكفاءة وشفافية لضمان العدالة للجميع دون التأثير سلبا على اختصاصات القضاء وحقوق المواطنين.

وتأكيدا لحرصه على الانفتاح على الممارسات الفضلى وضرورة تقاسم التجارب الناجحة، دعا معالي الوزير المشاركين إلى العمل جميعًا لبناء رؤية تكنولوجية تسهم في تعزيز العدالة والإنسانية، وتهدف إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين بتوفير حلول لمشاكلهم الاجتماعية الإدارية المحضة على حد سواء.

وجدّد **السيد عبد اللطيف وهبي**، في ختام كلمته، ترحيبه بضيوف المملكة المغربية متمنيا للمشاركين بالمؤتمر التوفيق في بناء تصور إنساني لجعل التكنولوجيا الرقمية تسهم في تحقيق العدالة والمساواة للمواطنين داخل البلاد وخارجها.

كلمة السيد محمد عبد النباوي

الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الرئيس الأول لمحكمة النقض

استهل **السيد محمد عبد النباوي**، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية- الرئيس الأول لمحكمة النقض-، كلمته بالشكر والترحيب بكافة الشخصيات الرسمية والمهنية، من بينهم السيد وزير العدل المحترم والسيد رئيس النيابة العامة والسادة الوزراء والسيد ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمغرب. حيث أعرب عن سعادته بالمشاركة في هذا الحدث الدولي الهام، الذي يأتي في ظرفية تتسم بالدينامية التي يعرفها تنزيل أوراش التحول الرقمي في المملكة، وبالأخص في مجال العدالة.

وأكد السيد عبد النباوي على أهمية تعزيز الدعائم القضائية التشريعية والتنظيمية والتقنية والعلمية من أجل تحديث منظومة العدالة في المغرب مشيرا إلى كون المؤتمر محطة مهمة في مسار التحديث الاستراتيجي، ستسهم في نضج الأفكار واقتراح تصورات مستقبلية ناجعة.

كما أشار إلى أن التطورات القانونية والقضائية والحقوقية في المغرب تفرض على الجميع مواكبة التطورات الحديثة واستثمار التكنولوجيا والثورة الرقمية نظرا لأهميتها في تحقيق أهداف العدالة، مشيرا إلى أن المعايير الحديثة في تقييم نجاعة العدالة تعتمد على استخدام الأنظمة القضائية للتكنولوجيا الحديثة في الإجراءات والمساطر وتبسيطها وكذا تسهيل الولوج إلى المحاكم وتوفير المعلومات وإضفاء الشفافية على العمل القضائي.

وفي هذا السياق، ذكّر السيد عبد النباوي بالتوجيه الملكي السامية لوارد في الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك نصره الله إلى المشاركين في

مؤتمر العدالة الأول بمراكش 2018، حيث أكد جلالته على ضرورة تسهيل الوصول إلى العدالة من خلال تحديث التشريعات لمواكبة مستجدات العصر، وتيسير البث داخل أجل معقول، وضمان الأمن القضائي اللازم لتحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية، وكذا دعم فعالية وشفافية الإدارة القضائية باستثمار ما تتيحه تكنولوجيا المعلوميات الحديثة.

كما شدّد السيد عبد النباوي على ضرورة تجاوز المقاربات التقليدية نحو مقاربة شاملة تحقق التكامل المطلوب لإنجاح ورش التحول الرقمي في منظومة العدالة الذي يفرض تعاونًا وتنسيقًا أعمق بين الفاعلين في إدارة هذا القطاع وكذا استكشاف فرص جديدة وواعدة من أجل تحقيق تحول رقمي فعلي. مشيرا في هذا الصدد، إلى التعاون الفعال بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية والسلطة الحكومية المكلفة بالعدل لتطوير البرمجيات اللازمة لضمان تسهيل المهام القضائية في المحاكم وتوفير الخدمات

القضائية الرقمية للمرتفقين، وكذا دعم الإصلاحات في منظومة العدالة وتعزيز الشفافية وتعزيز الكفاءة في المحاكم.

وقد أكد السيد عبد النباوي من خلال مداخلته الالتزام الدائم للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بتعزيز التنسيق والتعاون مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل وكافة الجهات الأخرى ذات الصلة بشؤون العدالة لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة في مجال التحول الرقمي وتفعيل جميع التوصيات والإجراءات المتفق عليها. كما ذكّر بإحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية لقطب متخصص في مجال التحديث والرقمنة، تعمل بالتنسيق الوثيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالعدل على دعم رقمنة المحاكم وتحليل احتياجاتها في مجال الرقمنة، وكذا تمكين القضاة من استخدام البرمجيات ومواكبة التطورات التكنولوجية.

وقد اختتم **السيد محمد عبد النباوي** كلمته بدعوة جميع المشاركين في المؤتمر للانخراط في هذا المشروع الاستراتيجي الذي سيغير وجه العدالة في البلاد مستدلا بالتوجيه الملكي السامي الوارد في الرسالة الملكية التي وجهها جلالة الملك للمشاركين في مؤتمر مراكش الثاني حول العدالة لسنة 2019، حيث دعا جلالته إلى ضرورة انخراط كل مكونات منظومة العدالة في ورش التحول الرقمي.

كلمة السيد مولاي الحسن الداكي
الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة

بعد الشكر على الدعوة لحضور فعاليات هذا المؤتمر البارز الذي اعتبره دليلا على التزام المغرب بالتطوير والتحديث في مجال العدالة، أكد **السيد مولاي الحسن الداكي**، رئيس النيابة العامة- الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض- على أهمية التحول الرقمي في تطوير منظومة العدالة وتحسين أدائها، مشيرًا إلى أن الرقمنة تعتبر أداة حيوية لتعزيز الشفافية وتسريع سير العدالة.

كما أشار إلى أن المؤتمر يندرج في سياق الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تعرفها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والتي تهدف إلى استثمار التكنولوجيا الرقمية وجعلها أحد المداخل الأساسية لتحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين، ومحفزا لتسريع وتيرة التنمية وتعزيز النجاعة وتحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين. مشيدا بالاهتمام الكبير الذي توليه وزارة العدل لموضوع التحول الرقمي في مجال العدالة والذي انخرطت فيه مكونات السلطة القضائية بكل جدية ومسؤولية. مذكرا بالتزام النيابة العامة بالمساهمة الفعّالة في جهود التحول الرقمي والعمل على تحقيق العدالة بكل شمولية وفاعلية، ومعربًا عن استعدادها للتعاون مع كافة الجهات المعنية بهذا الشأن من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في مجال العدالة الرقمية.

كما أشار السيد مولاي الحسن الداكي إلى ضرورة تحيين القوانين والمساطر لمواكبة التطورات التكنولوجية، مؤكدا على أهمية الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة كمنصة لتعميق النقاش حول تحديث الإدارة القضائية وتطويرها، ودعا إلى تطبيق التوصيات المنبثقة عن هذا الحوار لا سيما تلك المتعلقة بالتنزيل الأمثل للمحكمة الرقمية واستخدام التكنولوجيا في تسيير المحاكم وتسهيل التواصل مع المتقاضين والمهنيين. وقد شدّد السيد الداكي على إلزامية الجهود المشتركة والانخراط الفعال لكل الفاعلين في القطاع القضائي، مستشهدًا بتوجيهات جلالة الملك محمد السادس الذي أكد على هذه الضرورة في خطاباته الملكية وتوجيهاته السامية.

واعتبر السيد مولاي الحسن الداكي رقمنة العدالة إحدى المداخل الرئيسية لتحقيق النموذج التنموي الجديد في البلاد الذي نصّ بدوره على تحسين جودة العدالة وفعاليتها عبر تظافر جهود جميع الفاعلين لتجاوز التحديات التي تواجه ورش الرقمنة. مشيدا في هذا النطاق بالتجربة المميزة التي قدمتها المملكة المغربية خلال فترة جائحة كوفيد، والتي أبانت عن جاهزية العدالة المغربية لتبني الرقمنة من خلال تجارب المحاكمة عن بُعد وتطبيق الإجراءات القضائية عبر الإنترنت وغيرها من الجهود.

وتطرق السيد مولاي الحسن الداكي إلى ضرورة التحديث الشامل للعديد من جوانب العمل القضائي، مشيرًا إلى جهود رئاسة النيابة العامة في هذا المجال، بما في ذلك إنشاء تطبيقات إلكترونية تسهل إدارة الشكايات والمحاضر بشكل أكثر فعالية، حيث نوه في هذا السياق بجائزة الجودة التي حصلت عليها رئاسة النيابة العامة عن خدمة الشكايات الإلكترونية التي تسمح للمواطنين سواء كانوا مغاربة أو أجانب بتقديم شكاياتهم ومتابعتها عن بعد، دون الحاجة إلى التنقل إلى المكاتب القضائية. كما سلط الضوء على جوانب أخرى للتحول الرقمي للعدالة في المغرب من قبيل:

- تحديث قواعد البيانات الحاسوبية بين النيابات العامة؛
- إحداث وحدة معالجة المعلومات المالية؛
- تطوير أنظمة فعّالة لتبادل البيانات مع بنك المغرب؛
- تطوير نظام المعلومات لتبادل المذكرات بين رئاسات النيابات العامة والوكالة القضائية للمملكة.

وفي الأخير، أكد السيد مولاي الحسن الداكي، على أهمية التعاون والتنسيق بين مختلف مكونات العدالة، من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة لتطوير العدالة وتحقيق العدالة الوطنية.

وختم السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض-رئيس النيابة العامة- مولاي الحسن الداكي، كلمته بالشكر لمعالي وزير العدل على دعوته، معربًا عن أمله في أن تسهم نتائج المؤتمر في تعزيز التحول الرقمي لمنظومة العدالة في المملكة المغربية.

كلمة معالي الشيخ د/ وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزير العدل السعودي

تقدم **معالي الشيخ د/ وليد بن محمد بن صالح الصمعاني**، وزير العدل السعودي في بداية كلمته بشكر السيد وزير العدل المغربي على الدعوة الكريمة، معربًا عن تقديره العميق لفرصة المشاركة في المؤتمر. وقد نوّه معاليه بأهمية التحول الرقمي لمنظومة العدالة، مُبديا استحسانه للجهود المبذولة في هذا الصدد.

وقد أكد معاليه خلال مداخلته أن التحول الرقمي لمنظومة العدالة ليس مجرد تغيير في الإجراءات التقليدية للعمل القضائي، بل هو تحول شامل يبدأ من التشريعات الداعمة ويمتد إلى ضبط العمل القضائي والعمل العدلي.

وأشار معالي الوزير إلى أن المملكة العربية السعودية قد حققت تحولًا رقميًا كاملاً في منظومة عدالتها عبر مبادرات ومشاريع نوعية منها ما يكتسي صبغة تشريعية ومنها ما يهم الجانب الاجرائي ومنها ما هو تقني محض. مما مكنها من وضع نظام قضائي إلكتروني متكامل يتيح رفع الجلسات القضائية عن بُعد مُسجلة بالصوت والصورة مع

الحفاظ على جميع الضمانات القضائية اللازمة لجميع الأطراف، حيث كان لهذا النظام وقع على تجويد العمل القضائي وتسريع تنفيذ الأحكام وكذا التوثيق القضائي.

وفي إطار الحديث عن الجهود التشريعية التي تدعم التحول الرقمي لمنظومة العدالة للمملكة العربية السعودية، أشار معاليه إلى المستجدات القانونية التي تم وضعها في مجال القضاء والتشريع الإجرائي، تأكيدا لالتزام المملكة بتطوير منظومتها القضائية وتحسينها بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي.

وختم الشيخ د/ وليد بن محمد بن صالح الصمعاني، وزير العدل السعودي كلمته بالتأكيد على استعداد وزارته لتبادل الخبرات والمعرفة في هذا المجال، مُعربًا عن أمله في أن يُسهم المؤتمر في تقديم مقترحات من شأنها التغلب على التحديات التي تواجه التحول الرقمي في منظومة العدالة.

كلمة السيدة غيثة مزور

الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

بعد الشكر على الدعوة والترحيب بضيوف المملكة والحضور الكريم، أشارت **السيدة غيثة مزور**، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، إلى أن مبادرة المملكة المغربية لتنظيم هذا المؤتمر تأتي تأكيدا على التزامها بتعزيز العدالة الرقمية ومواءمة توجهاتها في هذا المجال مع عدد من الأهداف الأممية والقارية. مشيرة إلى أن هذا المؤتمر يعد منصة فريدة للجهات الفاعلة في مجال العدالة الرقمية، الوطنية منها والإقليمية والدولية، بهدفْ تبادل الخبرات ومشاركة أفضل الممارسات، وتعميق الحوار حول الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في هذا المجال.

كما أوضحت معاليها أن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وبناء على التوجيهات الملكية السامية، تعمل بشكل دائم مع وزارة العدل على تطوير عدد من المشاريع التي تهم التحول الرقمي بهدف تبسيط المساطر وتيسير الولوج للخدمات الإدارية والقضائية. حيث تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على مواكبة وتقديم المساعدة التقنية والمنهجية لوزارة العدل في تصميم وتنفيذ مختلف مشاريعها الرقمية، بالإضافة لدعمها ومواكبتها في رقمنة المساطر الإدارية طبقا للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الادارية بهدف ْتجويد الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين.

وفي مداخلتها، قدمت السيدة الوزيرة عرضا لبعض أوراش التعاون بين الوزارتين فيما يخص المواكبة ورقمنة المساطر لتيسير ولوج المواطن للخدمات القضائية،

وضمان شفافية المساطر، وتسريع الإجراءات المتعلقة بالقرارات الإدارية. وفي هذا الصدد خصت بالذكر:

- تعميم استعمال الهوية الرقمية عن طريق استعمال بطاقة التعريف الإلكترونية، التي تعفي المرتفق من الإدلاء ببعض الوثائق كرسم الولادة، وشهادة الإقامة، وشهادة الحياة وشهادة الجنسية، وذلك في جميع المساطر التي تستجوبها؛
- إدماج الهوية الرقمية في خدمة السجل العدلي الإلكتروني والمنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات؛
- تعزيز استعمال التبادل الإلكتروني للبيانات مع الشركاء؛
- تعزيز الكفاءات البشرية عبر التكوين المستمر وتبادل الخبرات والتجارب؛
- تطوير الترسانة القانونية لتسهيل إعداد خدمات رقمية جديدة كما هو الشأن بالنسبة لمدونة الأسرة والحالة المدنية؛

- خلق فضاء خاص بوزارة العدل ضمن البوابة الوطنية للشكايات (Chikaya.ma)؛

وأكدت السيدة الوزيرة على التزامها لمواكبة وزارة العدل في إطار التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي وتحديث منظومة العدالة، بهدف بلوغ الرقمنة الكاملة لمسار المواطن والمقاولة، مع الحرص على توفير خدمات مؤمنة وذات جودة عالية وفي آجال معقولة. مشيرة في هذا الصدد إلى انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوطنية للتنمية الرقمية برئاسة السيد رئيس الحكومة وبحضور عدد من السادة الوزراء وممثلي القطاع العام والخاص والهيئات المهنية والخبراء من أعضاء اللجنة يوم 7 فبراير 2024، والذي قدمت إثره التوجهات العامة للتنمية الرقمية -المغرب الرقمي -2030، منوهة باهتمام السيد رئيس الحكومة وإشرافه على إنجاح ورش الرقمنة، ومشيدة بتعاون وتنسيق وتوحيد الجهود بين جميع المتدخلين في مجال القضاء والعدل.

وفي إطار تثمين هذه المجهودات المشتركة، عرضت السيدة الوزيرة بعض الإحصائيات المتعلقة بتجاوب المرتفقين مع عدة خدمات، حيث تم على سبيل الذكر لا الحصر، تسجيل أكثر من مليون طلب للسجل العدلي و23 مليون زائر لبوابة mahakim.ma خلال سنة 2023، مما يؤكد تفاعل المواطنين واهتمامهم بالخدمات المتاحة.

وختاما لكلمتها، أشادت السيدة غيثة مزور، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالدينامية التي يتمتع بها قطاع العدالة على الصعيدين المركزي والمحلي، كما أثنت على المجهود الجبار الذي يبذله السيد وزير العدل في تعزيز التحول الرقمي للقطاع، منوهة بفعاليات المؤتمر الذي يعتبر قيمة مضافة في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة من أجل تطوير الخدمات القضائية والإدارية لضمان الوصول السلس والفوري والشفاف والشامل إلى العدالة.

كلمة السيد عبد الرحيم بريمة

حارس الأختام ووزير العدل وحقوق الإنسان بجمهورية التشاد

تقدم **السيد عبد الرحيم بريمة**، وزير العدل وحامي الأختام المكلف بحقوق الإنسان بجمهورية التشاد، في بداية مداخلته بتحية وتقدير لجلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب وكذا الشعب المغربي، معبرًا عن اعتزازه بالمشاركة في هذا الحدث الهام، خاصة في ظل التطور الرقمي الذي يشهده المغرب.

وفي سياق حديثه، تطرق معاليه لاستراتيجية النظام القضائي الرقمي في تشاد، والتي وضعت استجابة لتحديات العصر ومتطلبات التقدم التكنولوجي. مؤكدا على أن التحول الرقمي يعتبر خطوة حاسمة نحو تحسين الأداء القضائي وتسريع إجراءات العدالة في بلاده. حيث أبرز معاليه أهم متطلبات تنفيذ استراتيجية النظام القضائي الرقمي في تشاد والتي حصرها في أربع نقاط أساسية:

1. تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى وزارة العدل ومختلف المحاكم؛
2. تصميم وتنفيذ نظام إدارة متكامل لمسارات القضاء، يتيح السرعة والفعالية في إجراءات المحاكم؛
3. جمع وأرشفة التراث الوثائقي لوزارة العدل والمحاكم، لضمان توثيق العمل القضائي والحفاظ على السجلات؛
4. تعزيز قدرات العاملين في القضاء وتوفير التدريب والتطوير المستمر لتحقيق أقصى استفادة من التحول الرقمي.

وأخيرًا، أكد السيد عبد الرحيم بريمة، وزير العدل وحامي الأختام المكلف بحقوق الإنسان بجمهورية التشاد، أن بلده تنهل من الخبرات والتجارب الناجحة على الصعيد الدولي في مجال النظم القضائية الرقمية، وأعرب عن استعداد بلاده لتبادل المعرفة والتعاون مع المملكة المغربية وغيرها من الدول في هذا المجال

مداخلة السيد دجاي أحمد شانفي

وزير العدل، والخدمة المدنية والإصلاح الإداري وحقوق الإنسان والشؤون الإسلامية، باتحاد جزر القمر

عبر **السيد دجاي أحمد شانفي**، وزير العدل والخدمة المدنية والإصلاح الإداري وحقوق الإنسان والشؤون الإسلامية باتحاد جزر القمر، عن شكره العميق للترحيب الحار والأخوي الذي لقيه خلال هذا الحدث، مشيدًا بجودة وأهمية فعالياته.

وفي خطابه، أكد معاليه على أهمية التحول الرقمي باعتباره ثورة صناعية رابعة اعطتها جزر القمر كل الأهمية والاعتبار سواء في خطتها الناشئة لعام 2004 أو في الخطة المتقاربة الحالية لعام 2030، والتي تضع محاور استراتيجية تكشف عن التزام جزر القمر بتبني التحول الرقمي باعتباره عاملاً أساسيا في نهج النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وتحسين الحكامة.

وفي هذا النطاق استعرض معاليه هذه المحاور الاستراتيجية كما يلي:

1- التحول الرقمي في الإدارة: ذكر معالي الوزير في هذا السياق أن بلده تلتزم بتحقيق التحول الرقمي على مستوى الإدارة لأهداف عدة أهمها، إصلاح الإدارة وتحسين تدبير الرواتب؛

2- تعزيز الاقتصاد الرقمي: في هذا النطاق أشار معالي الوزير إلى أن الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة هائلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونه يفتح الطريق أمام الأسواق العالمية للتطبيقات والخدمات، ويزيد من القدرة الإنتاجية، ويخفض تكاليف الأعمال. حيث أعطى معاليه مثالًا على تحول قطاعي الجمارك وقضاء الأعمال في البلاد إلى نظام رقمي، مما سمح بتحسين الإيرادات وترشيد النفقات وكذلك إلى إدارة الاستثمارات بشكل أكثر فعالية، مستندًا إلى قواعد وطنية وإقليمية متكاملة؛

3- التحول الرقمي في الجانب الاجتماعي: والذي يشمل التعليم والتربية والصحة، حيث أشار السيد الوزير في هذا السياق إلى مبادرات كبيرة قيد التنفيذ، ذكر منها مشروع بناء مستشفى مرجعي كبير، تم إطلاقه من قبل رئيس العمومية. كما أشار إلى أن التحول الرقمي يسهل عملية التعلم وتعزيز المهارات، ويحسن إمكانية تعميم التعليم عن بعد، الذي أصبح ضروريًا خلال جائحة كوفيد19-؛

4- تعزيز مجهودات مكافحة الفساد: حيث أكد السيد الوزير أن عملية مكافحة الفساد بجزر القمر استفادت كثيرا من تقدم التحول الرقمي، الذي يساهم في نجاعة وسائل الحد من هذه الآفة العالمية؛

5- التحول الرقمي لمنظومة القضاء: أوضح السيد الوزير أن التحول الرقمي لمنظومة القضاء يعد ركيزة أساسية لتعزيز سيادة القانون وضمان عدالة متساوية، مما يساهم في التنمية الشاملة للبلاد.

مداخلة السيد محمد الإدريسي الملياني
المدير العام
لوكالة التنمية الرقمية

بعد الشكر على الدعوة، عبر **السيد محمد الإدريسي ملياني**، المدير العام لوكالة التنمية الرقمية، عن الامتنان والتقدير لوزارة العدل على دعوتها الكريمة للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر الدولي الهام.

وقد استهل كلمته بإلقاء الضوء على الثورة التكنولوجية الهائلة التي شهدها العالم مؤخرًا بفضل التطورات في تقنيات المعلومات والاتصالات والتي زادت أهميتها في المجتمع، مما دفع إلى توجه معظم

دول العالم نحو دمج واعتماد التكنولوجيا الحديثة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية. مشيرا إلى كون الإدارة بمثابة الجهاز الرئيسي الذي تنفذ من خلاله الدول سياساتها في مختلف المجالات، الأمر الذي يلزمها بتطوير العمل الإداري من أجل الاستجابة لانتظارات المواطنين الذين أصبحوا بحاجة إلى إدارة ذكية تلبي حاجياتهم بشكل سريع وفعّال.

وأضاف السيد المدير العام لوكالة التنمية الرقمية، أن اعتماد التقنيات الحديثة أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة كمفهوم الإدارة الإلكترونية أو الإدارة الذكية، وغيرها من المصطلحات ذات علاقة برقمنة المسارات والمنظومات، مشيرا إلى أن المملكة المغربية كانت من بين الدول التي عملت جاهدة على تطوير وتحسين أداء خدماتها الإدارية، حيث سعت المملكة بجدية إلى تطوير نظم معلوماتية متكاملة. وفي هذا الصدد دعا السيد محمد الإدريسي ملياني إلى الاستمرار في جهود تبسيط

المساطر وإدخال المرونة اللازمة في إجراءات الخدمات الإلكترونية، مشيرا إلى إلزامية إعادة هندسة

ورقمنة الإجراءات والمساطر وكذا تبسيطها وجعل المواطن في قلب العملية الإدارية.

كما أكد السيد المدير العام لوكالة التنمية الرقمية على التطور البارز الذي عرفته البلاد تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ونصره، مبرزا التقدم الكبير الذي تحقق في مختلف المجالات، وخاصة في المجال الرقمي، بفضل توفير ظروف وبيئة مناسبة لتطوير المؤسسات العاملة في هذا القطاع. كما أبرز أهمية التحول الرقمي كوسيلة وطنية لتحقيق التنمية الشاملة، وجذب الاستثمارات، وتحسين مناخ الأعمال، وتيسير العلاقات بين الإدارة والمواطنين والمقاولات، معتبرا التحول الرقمي في مجال العدالة بمثابة خيار استراتيجي لتعزيز سيادة القانون وضمان راحة المواطنين، وجزءً أساسيًا من رؤية الحكومة لتحقيق العدالة الرقمية بشكل شامل ومستدام.

وفي هذا الصدد، تطرق السيد المدير العام لوكالة التنمية الرقمية لمخطط التحول الرقمي لمنظومة العدالة، باعتباره ورشا كبيرا يهدف إلى تحقيق عدالة فعالة ومتواصلة، وتطوير مرفق قضائي يكرس الحقوق الأساسية للمرتفقين، وكذا توفير محكمة ذكية تستعمل التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة خدماتها من خلال الاعتماد على أربع مبادئ أساسية تكمن في:

- تسهيل الولوج إلى العدالة؛
- تبسيط الإجراءات؛
- التقاضي عن بعد؛
- نشر المعلومات القانونية والقضائية.

وقد أشاد السيد محمد الإدريسي ملياني بالجهود التي تبذلها وزارة العدل وجميع مكونات منظومة العدالة في المغرب في مجال تنزيل المحاكم الرقمية وتحسين الإجراءات وتبني المعاملات الرقمية مع جميع الأطراف المعنية. مشيرا في هذا السياق إلى جهود المشرع المغربي في تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة مثل:

1. القانون 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية؛
2. القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
3. القانون 43.20 المتعلق بخدمات الثقة الرقمية بشأن المعاملات الإلكترونية الذي يشمل ضمن مقتضياته مستجدات مهمة نذكر منها على وجه الخصوص التوقيع الإلكتروني الذي يشكل ركنا أساسيا في المعاملات القضائية؛
4. القانون 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني والذي يحدد مستويات الحماية المطلوبة لأصول ونظم المعلومات. ويهدف هذا الإطار إلى ضمان وجود معلومات مؤمنة وفقًا لمعايير معتمدة دوليًا.

ومن جهة أخرى، أكد السيد المدير على أهمية تطوير منصات الرقمنة في مجال العدالة بتعاون مع الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي، مذكرا بجهود وكالة التنمية الرقمية في تحديث المنصات الرقمية وتعزيز تبادل البيانات الرقمية بين الفاعلين في مجال العدالة. حيث تعمل الوكالة على تحديث هذه المنصات مثل مكتب الضبط الرقمي والحامل الإلكتروني بالإضافة إلى تطبيقات أخرى، كما تسهر على تشغيل المنصة الوطنية للتبادل الرقمي للبيانات «جسر»، والتي تعد وسيلة آمنة لتبادل المعلومات بين الفاعلين في مجال العدالة.

وفي هذا السياق، أكد السيد المدير العام لوكالة التنمية الرقمية، على التزام الوكالة بتقديم الدعم اللازم لوزارة العدل وجميع المتدخلين، مشيرا إلى أن تبادل البيانات الرقمية يلعب دورًا محوريًا في ترسيخ ثقافة التعاون والشفافية بين مكونات منظومة العدالة.

وفي نهاية مداخلته، شدّد السيد محمد الإدريسي ملياني، المدير العام لوكالة التنمية الرقمية على أن «دمج التكنولوجيا الحديثة في تدبير الإدارة القضائية ليس هدفاً ذاتياً فحسب، بل جزءا من عملية التحول الرقمي للمنظومة القضائية بشكل عام»، مؤكدا على أهمية العمل مستقبلا على وضع وسائل وآليات قادرة على ضمان استدامة هذا التحول وتأهيل الموظفين والمنتسبين لقطاع العدالة في هذا المجال، حيث ذكّر باستعداد وكالة التنمية الرقمية للمساهمة في تعزيز التحول الرقمي وتحسين الإجراءات القضائية لتلبية احتياجات مرتفقي العدالة بالمغرب.

مداخلة الدكتور إدوارد أ. كريستو
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب

في كلمته، أعرب **الدكتور إدوارد أ. كريستو**، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب، عن امتنانه لوزير عدل المملكة المغربية لدوره الريادي في تنظيم هذه المبادرة التي تهدف إلى استكشاف دور التحول الرقمي في خلق منظومة قضائية فعالة وشاملة. مشيرا إلى أهمية هذا الحدث في تبادل الخبرات والممارسات الجيدة التي تم تطويرها حول رقمنة المنظومة القضائية.

في البداية، سلط الدكتور إدوارد أ. كريستو الضوء على اتفاقية الشراكة بين وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تندرج في مسار الإصلاح العميق للمنظومة القضائية بالمغرب.

كما ذكّر الدكتور كريستو بالالتزام الثابت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمي بسيادة القانون والعدالة لأكثر من عقدين من الزمن، لاعتباره العدالة ركيزة أساسية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهدافها الـ 17. وقد أشار الدكتور كريستو في هذا الصدد على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب، لا سيما في مجال تعزيز المؤسسات القضائية وتعزيز حقوق الإنسان وتحسين الوصول إلى العدالة، منوها بالتقدم الكبير الذي أحرزه المغرب، ومذكرا بالدور الجوهري لدستور 2011 في ضمان حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، فضلاً عن أهمية البرنامج الحكومي والنموذج التنموي الجديد في إرساء دولة الحق والقانون وإقامة التوازن بين دولة قوية ومجتمع حديث ومسؤول.

وقد جدد الدكتور كريستو التأكيد على التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الثابت بدعم المملكة المغربية في مسار تنميتها المستمرة في جميع قطاعات التعاون المشترك، بما في ذلك دمج التقنيات الرقمية في المنظومة القضائية لتسريع التنمية وتحسين الوصول إلى العدالة للجميع.

وفي الختام، أعرب الدكتور إدوارد أ. كريستو، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب، عن تقديره العميق لمجهودات المشاركين والمنظمين وشدّد على أهمية مواصلة التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة في مجال العدالة وسيادة القانون

الجلسة الأولى

خدمات العدالة الرقمية المتمركزة حول المرتفق

الجلسة الأولى : خدمات العدالة الرقمية المتمركزة حول المرتفق

انعقدت الجلسة الأولى للمؤتمر تحت موضوع " **خدمات العدالة الرقمية المتمركزة حول المرتفق**" وجرى، خلال هذه الجلسة، استعراض تجارب الدول، بالتركيز على كيفية جعل المرتفق المحور الأساسي الذي تتمركز حوله خدمات العدالة الرقمية.

وشارك في الجلسة كل من :

- السيد **فهد عبد الرحمن الشريم** الوكيل المساعد للتطوير والأداء بوزارة العدل السعودية،
- السيدة **مي سامي مطر**، قاضية بمحكمة الاستئناف العليا المدنية ،البحرين،
- السيد **بيدرو فيانا**، نائب كاتب الدولة لشؤون العدل، وزارة العدل ،البرتغال،
- السيدة **ميريال ديكوت**، الأمينة التنفيذية باللجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة،
- السيد **أغاكريم صمادزاد**، مدير تكنولوجيات المعلومات والإبداع، وزارة العدل، أذربيجان،
- السيد **يونس رفقي**، مستشار السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المغرب،
- والسيدة **سامية شكري**، مديرة التحديث ونظم المعلومات، وزارة العدل، المغرب.

ونسق الجلسة، السيد رشيد الوظيفي، مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية، وزارة العدل، المغرب.

جلسات المحاكمة عن بعد - المملكة العربية السعودية

الأستاذ فهد عبد الرحمن الشريم، وكيل مساعد للتطوير والأداء في وزارة العدل، المملكة العربية السعودية.

بدأ السيد **فهد عبد الرحمن الشريم** مداخلته بشكر وزارة العدل المغربية على الدعوة الكريمة وعلى إتاحة الفرصة لمشاركة تجربة المملكة العربية السعودية في التحول الرقمي لمنظومتها القضائية. وفي هذا السياق، أشار المتحدث أولاً إلى أن النظام القضائي السعودي شهد تطورات عديدة على المستوى التشريعي والقانوني والتقني؛ مستدلا بخدمة التقاضي الإلكتروني التي تتيح لأطراف الدعوى وممثليهم متابعة كافة الإجراءات إلكترونيا، حيث يمكن للمستخدمين الإستفادة من:

- الإطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بالقضية المعنية،
- إمكانية تبادل المذكرات القانونية وتلقي وإصدار الردود على الطلبات،
- إمكانية تقديم المستندات،
- إمكانية عقد جلسات حضورية و/أو جلسات عن بعد،
- إمكانية الإطلاع على الحكم أو الحصول على نسخة منه،
- إمكانية الطعن والاستئناف.

وفي نفس الإطار، أشار المتحدث إلى الضمانات القانونية التي توفرها خدمة التقاضي الإلكتروني ومن بينها:

- **مبدأ الجلسات العامة:** يتمثل هذا المبدأ في حق الأطراف في حضور جميع الجلسات من خلال الرابط المنشور على المنصة.
- **مبدأ حق الدفاع والمواجهة أثناء النزاع:** يتمثل هذا المبدأ في السماح للأطراف بالمرافعة المباشرة باستخدام تقنية الجلسات عن بعد، بحيث يتمكن جميع الأطراف من رؤية وسماع بعضهم البعض كما لو كانوا حاضرين في قاعة المحكمة. ويمكنهم أيضًا تبادل مذكراتهم القانونية وطرح الأسئلة من خلال المرافعات الكتابية.

- **مبدأ السماح للطرفين بالإطلاع على كل ما يجري أثناء النظر في الدعوى:** بموجب هذا المبدأ يمكن للطرفين الإطلاع على كافة عناصر الملف ومستنداته من خلال البوابة الإلكترونية.

وأوضح السيد **فهد عبد الرحمن الشريم** أن عملية رقمنة النظام القضائي في المملكة العربية السعودية تمت من خلال إطلاق وزارة العدل بوابتها الإلكترونية "Najiz.sa" والتي أعفت المواطنين من إلزامية الحضور الفعلي أمام عدة هيئات وجهات قضائية وذلك بفضل الخدمات القضائية الإلكترونية والبالغ عددها 150 خدمة تشمل قطاعات القانون والتنفيذ والتوثيق والوساطة والتدريب والدفاع. مما يفسر التدفق الكبير الذي شهدته البوابة التي تسجل أكثر من 80.000 زائر يوميا.

ومن جهة اخرى، تطرق المتحدث الى الأهداف من وراء تطوير البوابة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- زيادة رضا المستخدمين وتحسين تجربتهم،
- تسهيل الوصول إلى المعلومات واختيار الإجراء المناسب،
- تحسين الوعي القانوني،
- السماح للمستخدمين بالتشاور إثر عمليات التوثيق،
- توفير آجال معقولة لمعالجة الملفات من خلال تسريع تنفيذ الإجراءات القانونية.

وأوضح المتحدث أن بوابة "Najiz.sa" تشمل أيضًا عدة وحدات فرعية تستهدف عدة فئات من المستخدمين؛ كالبوابات الفرعية للأفراد، ورجال الأعمال، والحكومة والمحامين.

وفي نهاية عرضه، قدم الأستاذ **فهد عبد الرحمن الشريم**، مؤشرات رقمية تتعلق بإنجازات بوابة "Najiz.sa" من بينها:

- تسجيل أكثر من 11 مليون مستفيد من الخدمات القانونية،
- تسجيل أكثر من مليون مرافعة مكتوبة،
- إصدار أكثر من 3.8 مليون حكم إلكترونياً،
- عقد أكثر من 8.6 مليون جلسة باستخدام تقنية الجلسات عن بعد،
- تحميل أكثر من 23 مليون مرفق،
- إصدار أكثر من مليون قرار قانوني.

وأنهى الأستاذ **فهد عبد الرحمن الشريم**، الوكيل المساعد للتطوير والأداء في وزارة العدل للمملكة العربية السعودية، كلمته بتجديد شكره للمملكة المغربية ووزارة العدل على الدعوة الكريمة وفرصة مشاركة تجربة بلاده في مجال التحول الرقمي لمنظومة القضاء.

التحول الرقمي في سبيل تعزيز العدالة التي محورها الإنسان - تجربة مملكة البحرين

السيدة مي سامي مطر، قاضية وخبيرة في العدالة الرقمية بمحكمة الاستئناف العليا، البحرين

بـدأت السـيدة **مـي سـامي مطـر** مداخلتهـا بشـكر وزارة العـدل للمملكـة المغربيـة علـى الدعـوة الكريمـة، مؤكـدة علـى أهميـة موضـوع المؤتمـر. وأشـارت فـي إطـار مشـاركتها تجربـة البحريـن فـي التحـول الرقمـي لنظامهـا القضائـي، إلـى خاصيـة تمحـوره حـول الإنسـان.

فـي البدايـة، سـلطت المتحدثـة الضـوء علـى مفهـوم العدالـة المتمركـزة حـول الأفـراد باعتبارهـا **«نهجـا قائمـا علـى مبـدأ سـيادة القانـون و يعتمـد علـى منظـور واحتياجـات وقـوى وتوقعـات مسـتخدمي العدالـة لتحسـين جـودة العدالـة وتقليـل الحواجـز أمـام تقديـم الخدمـات».**

وكشـفت بعـد ذلـك عـن التحديـات الكبـرى التـي تواجـه العدالـة البحرينيـة فـي مسـارها لتحقيـق العدالـة الناجـزة، والتـي تكمـن فـي:

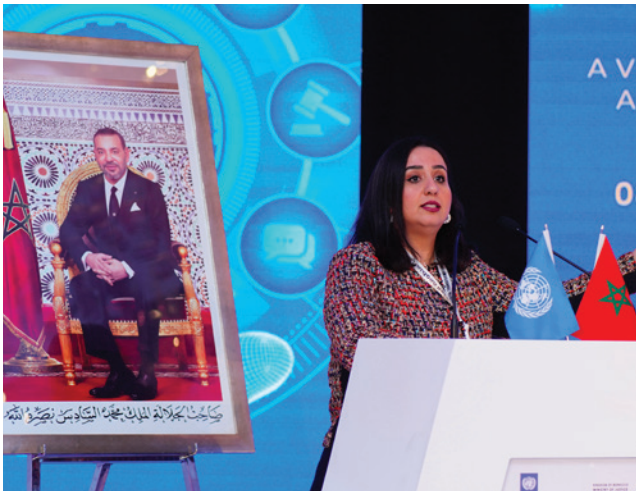

- تراكم الدعاوى؛
- ضرورة الحضور الشخصي؛
- طول الإجراءات.

وفـي هـذا السـياق، أشـارت السـيدة مـي سـامي مطـر أن رقمنـة المنظومـة القضائيـة، مكنـت مـن التغلـب علـى حاجـز المـكان وكـذا الرفـع مـن الإنتاجيـة وتحسـين مسـتوى الشـفافية.

واسـتعرضت الإنجـازات التـي أتاحهـا اعتمـاد التطبيقـات الرقميـة فـي مجـال العـدل والقضـاء بالبحريـن، ثـم قامـت بتقديـم مقارنـة دقيقـة بيـن الوضـع قبـل وبعـد تبنـي هـذه التطبيقـات، نذكـر منهـا علـى سـبيل المثـال لا الحصـر:

الخدمة	الوضع السابق	الوضع الحالي
1- رفع الدعاوى المدنية والتجارية والشرعية بجميع درجاتها (الدرجة الأولى، الاستئناف ، التمييز)	كان يتطلب الحضور خلال يوم عمل أثناء الدوام الرسمي	أصبح بالإمكان إدراجه في ذات الوقت وعلى مدار الساعة ودون إلزامية الحضور
2- التبليغ والإعلانات القضائية	- كانت المدة تصل إلى نحو ثلاثة أسابيع - كان النشر في الجريدة الرسمية يستغرق 45 يوما	- أصبح يتم تلقائياً عبر الرسائل النصية - النشر في الجريدة الرسمية بشكل فوري

وفي نهاية مداخلتها عرضت السيدة مي سامي مطر مزايا التحول الرقمي خاصة بالذكر:

- تقليص فترة الإعلانات لتصبح تلقائية؛
- إمكانية رفع الدعاوى ومتابعتها على مدار اليوم؛
- تداول الدعاوى قضائياً دون حاجة للملفات الورقية؛
- إمكانية عدم الحضور الشخصي للجلسات؛
- دعم سرعة الفصل في الدعاوى؛
- إطلاع جميع الأطراف على مستجدات الدعوى بشكل فوري؛
- رفع إنتاجية الأجهزة المعاونة في تنفيذ قرارات المحاكم ومتابعتها؛
- تقديم الطلبات أمام محاكم التنفيذ في أي وقت؛
- مضاعفة عدد القرارات الصادرة عن محاكم التنفيذ بنسبة كبيرة؛
- متابعة حالة الطلبات لدى إدارة أموال القاصرين حسب التسلسل الإجرائي؛
- إنجاز معاملات التوثيق دون التقيد بمكان أو زمن.

كما شاركت السيدة مي سامي مطر، مؤشرات الأداء التي تم وضعها لتقييم أداء كل محكمة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- تقارير بالدعاوى الجارية والمحسومة والموقوفة،
- تقارير بشأن الدعاوى المحسومة وبيان عمرها،
- تقارير بشأن عمر الدعاوى الجارية مع بيان الدعاوى القديمة والتي تجاوز عمرها الستة أشهر،
- تقارير بالدعاوى الجديدة،
- تقارير بالدعاوى التي تأجلت بتأجيلات طويلة،
- تقارير بشأن الدعاوى المؤجلة للتقارير.

واختتمت **السيدة مي سامي مطر**، قاضية وخبيرة في العدالة الرقمية بمحكمة الاستئناف العليا بالبحرين، مداخلتها بالتساؤل عما إذا كان التحول الرقمي قادراً على تعويض التنقل إلى المحاكم، مشيرة إلى أن الجيل الحالي لا يزال يفضل التفاعل وجهاً لوجه ويحب المثول شخصياً في المحاكم لأنه يحتاج إلى الشعور بأنه مسموع وهي سمة لا يشاركها الجيل الصاعد الذي يفضل المعاملات الرقمية.

التحول الرقمي للعدالة في البرتغال

السيد بيدرو فيانا، نائب كاتب الدولة لشؤون العدل، وزارة العدل، البرتغال

أعرب **السيد بيدرو فيانا**، نائب كاتب الدولة لشؤون العدل بوزارة العدل بالبرتغال، عن امتنانه للدعوة للمشاركة في فعاليات المؤتمر، وذكر مدى أهمية تقاسم التجارب والخبرات والاستفادة منها.

وفي بداية مداخلته، ذكر السيد فيانا أن القضاة في البرتغال يميلون بشكل خاص إلى القيام بالإجراءات القانونية وجهاً لوجه لأنهم ألفوا هذا النهج، رغم أن بلاده بدأت مسارها نحو التحول الرقمي في قطاع العدالة منذ ربع قرن تقريبًا. ويشكل هذا الوضع في حد ذاته تحديًا حقيقيًا يستوجب جعل التحول الرقمي عملية أكثر تشاركية يُنظر إليها كفرصة لتحسين نجاعة وكفاءة النظام القضائي، وملائمته للمواطنين وتيسير وصولهم إليه.

وفي إطار تسليط الضوء على إنجازات رقمنة العدالة بالبرتغال، أشار الخبير إلى التقدم الكبير في رقمنة الإجراءات القانونية، بدءا بإجراءات التحقيق إلى قاعات المحاكم وكذا المجلس الأعلى والمحكمة العليا. وتطرق السيد فيانا بعد ذلك إلى خطة عمل العدالة الرقمية وذكّر بالتحسينات الهامة التي تم إدخالها على مختلف أنظمة القطاع القضائي، والتي بفضلها تم تطوير ما يقارب 200 خدمة رقمية عبر بوابته الإلكترونية. وفي المقابل أعرب عن قلقه إزاء ما لوحظ بخصوص عدم لجوء المواطنين دائمًا للخدمات المتاحة رقميا، متسائلا عن الأسباب المحتملة وراء ذلك.

وأكد المتدخل أن بلاده تبذل جهدًا كبيرا لتحقيق عدالة رقمية:

- محورها الإنسان؛
- مبنية على تبسيط الإجراءات وتبادل الممارسات الفضلى؛
- مرقمنة مبدئيا ومدعومة بقابلية التبادل البيني والمنهجيات والمبادئ المشتركة؛
- مبنية على استغلال البيانات وتحليلها وقياس التأثير والتنبؤ.

وفي هذا السياق، أكد السيد فيانا على الدور المحوري لاستراتيجية «**Justiça Govtech** » في تحقيق هذا التحول، وهي إطار عمل يهدف إلى ترسيخ ثقافة الابتكار التعاوني من خلال تشجيع مشاركة أكبر في منظومة الابتكار وريادة الأعمال، سواء في مرحلة تحديد التحديات أو في مرحلة تطوير الحلول بدعم من المقاولات الناشئة ومن خطة التعافي والقدرة

على الصمود البرتغالية (**PRR**) الممولة من الاتحاد الأوروبي بميزانية تبلغ حوالي 2 مليون يورو للاستثمار في العدالة إلى حدود نهاية سنة 2025. وأشار السيد فيانا كذلك إلى أن الاحتياجات الملموسة وكذلك الجدولة الزمنية على المدى القصير كانتا من بين عناصر النجاح التي ساهمت في إنشاء العديد من المبادرات من بينها مبادرة «**Tribunal+**»، والتي تضم بدورها مبادرة أخرى تسمى «**Counter+**».

وأشار المتحدث إلى التحدي الكبير الذي يواجه تنزيل استراتيجية تهدف إلى تقريب العدالة من المرتفقين في بلد يتوفر على أكثر من 300 قاعة حكم و300 محكمة، مؤكدا أنه لتحقيق ذلك، تم إنشاء مجموعة من الشبابيك الموحدة، مما مكن من تسهيل وتسريع الوصول إلى الخدمات المختلفة وتجميعها في نفس المكان.

ومن ناحية أخرى، أكد السيد فيانا أن الطموحات والجهود المذكورة شملت كذلك تجديد البنية التحتية للنظام القضائي في البلاد، حيث تم إنشاء بنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار احتياجات كل المعنيين بالمنظومة، كما يجري العمل حاليًا مع القضاة والمدعين العامين والمحامين والموظفين لإشراكهم في تصميم هذه الأنظمة التي ستزود قاعدة بيانات موحدة. وقد اعتبر المتدخل هذا التحول بمثابة جيل ثان من الأنظمة التي تهدف البرتغال إلى توفيرها لمحاكمها، ذاكرا كمثال في هذا السياق، منصة القضاة المجهزة بخدمات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتبسيط تدفق العمل وتحسين جودته؛ مؤكدا على الأهمية الكبرى المعطاة لقابلية التبادل البيني بين المنصات المختلفة.

وشدّد السيد فيانا على أن قابلية التبادل البيني كانت أحد الأهداف الرئيسية للمنهج المعتمد، مشيرا إلى أن هذا الاختيار لم يكن فقط بسبب فعاليته في نشر المعلومات المتعلقة بالمواطنين مع الالتزام الصارم بالقانون والحصول عليها، ولكن أيضًا لنجاعته كآلية لحل النزاعات وتقديم المساعدة

للأطراف. حيث يمكن تقاسم البيانات مع سلطات الضمان الاجتماعي من أجل الإشعار بوضعية المواطنين المتضررين الغير قادرين ماليًا على تحمل صوائر التقاضي، للاستفادة تلقائيًا من المساعدة القانونية، وبالتالي ضمان الوصول إلى العدالة للجميع.

كما أشار المتحدث إلى التفعيل المرتقب لجيل جديد من وسائل تسوية المنازعات، والذي سيوفر إمكانية عرض النزاعات البسيطة أمام المحاكم دون اللجوء إلى محام.

وفي إطار تسليط الضوء على الجهود المبذولة في مسار عملية الرقمنة، أشار المتحدث إلى تطوير ما يقارب 200 خدمة إلكترونية من بينها توفير السجلات الجنائية لعدة مؤسسات في البرتغال بهدف تسريع الإجراءات، على سبيل المثال:

- مشاركة أكثر من 2.5 مليون سجل جنائي كل عام بفضل إمكانية التبادل البيني؛
- إصدار الشهادات القضائية لجميع المواطنين، حيث بإمكان كل فرد الدخول إلى الموقع والاطلاع على القضايا الجارية؛
- تصميم نظام الإخطارات المكتوبة بلغة واضحة ومفهومة، لا سيما بالنسبة للإخطارات التي كانت في السابق مصدر ارتباك لمتلقيها. (خاصة إخطارات الأوامر الزجرية حيث كان المتلقون يجدون صعوبة في فهم المحتوى المستلم). وتجدر الإشارة إلى أن تبسيط الإخطارات أدى إلى زيادة بنسبة 50% في معدل الامتثال لها، وأن أكثر من 160% من الطلبات أدت إلى تقديم المساعدة القانونية تلقائيًا، وتخصيص محام للمواطنين المعنيين؛
- تجهيز 1500 قاعة محكمة بآليات التواصل عن بعد وتسجيل الفيديو بهدف التوثيق التلقائي لجميع الجلسات، الأمر الذي حقق هدفًا مزدوجًا؛ حيث لم يقتصر الأمر على توفير سجل للإجراءات فحسب، بل خوّل أيضًا تبسيط عملية البحث بالنسبة للقضاة وإعادة مشاهدة لحظات معينة من الجلسة (بالصوت والصورة)، بدل البحث عنها في نصوص المحاضر المكتوبة. وأكد المتدخل أن هذه الخدمة تم تطويرها استجابة لطلب القضاة أنفسهم.

ومن جهة أخرى، سلط السيد فيانا الضوء على الجهود المبذولة من أجل تعزيز الشفافية داخل نظام العدالة، مشيرًا إلى أنه خلال العام الماضي، تم توفير أكثر من 63 مجموعة بيانات مفتوحة متعلقة بالعدالة، متاحة لمهنيي القطاع كما للمواطنين والأكاديميين، مما يوفر لهم الفرصة لدراسة وفهم أداء نظام العدالة.

وفي معرض تناوله لمسألة تحسين الخدمات والمهارات، أبرز السيد فيانا الاستثمار المنجز في تدريب كتاب الضبط والقضاة من خلال إعداد مسارات أكاديمية تتكيف مع احتياجات وزارة العدل والمحاكم، وكذا إنشاء فضاءات تعاون مصممة للسماح للأشخاص بالالتقاء بالقضاة والمحامين وخبراء تصميم البرامج والتكوينات والمطورين لمناقشة سبل مواصلة تحسين أنظمة التطوير قيد الإنجاز حاليًا. وفي هذا الصدد، أوضح كيف يلعب نهج GovTech دورًا حاسمًا في تحسين الخدمات وتقديم حلول مبتكرة من خلال تنويع التعاون بما يتجاوز مقدمي الخدمات التقليديين، ليشمل أيضا الشركات الناشئة والجامعات والمجموعات العلمية.

وفيما يتعلق بالتحدي المزدوج الذي يواجهه النظام القضائي بين السرية والشفافية، أكد المتحدث على أهمية حماية البيانات الشخصية مع مراعاة حق العموم في الاطلاع على المعلومة، مستدلا على ذلك بمبادرة تهدف إلى إخفاء هوية قرارات المحاكم لتحسين شفافية النظام القضائي، موضحا أن أنظمة إخفاء الهوية سارية في المحاكم الإدارية والضريبية وسيتم توسيعها لتشمل القضايا الجنائية.

وفيما يتعلق بدمج الذكاء الاصطناعي، أكد السيد فيانا أن النظام القضائي بالبرتغال كان الجهاز الحكومي السباق إلى اعتماد تكنولوجيا ChatGPT. حيث تم استعمال هذه التقنية مبدئيا بهدف توجيه المواطنين إلى الخدمات القضائية المناسبة لحل منازعاتهم. بالإضافة إلى ذلك، تم اتباع نهج الاتصال المفتوح لتحديد التحديات التي تمت مواجهتها أثناء إدماج هذه التقنيات ومشاركتها علنًا بهدف تشجيع المساهمات من الموردين والشركات الناشئة وأصحاب المصلحة الآخرين لاقتراح حلول مبتكرة.

وفي ختام عرضه، تطرق السيد فيانا إلى تطوير إطار تقييم الأثر من أجل توجيه عملية صنع القرار المتعلقة بخطة التعافي والقدرة على الصمود البرتغالية (PRR)، مشيرا إلى تركيز النهج المتبع على تقييم التدابير ليس فقط على أساس فوائدها المتصورة، ولكن أيضًا على تأثيرها الفعلي، مما يخول تحديد أولويات أكثر فعالية وكذا توجيه الموارد حيث يكون لها التأثير الأكثر إيجابية.

وأشاد السيد فيانا في هذا الإطار بالدور الفعال للمؤسسات الأكاديمية في تصميم نماذج صنع القرار، مشدّدا على أهمية التعاون بهدف تطوير نماذج تطرح نهجا استراتيجيا للمضي قدما في التحول الرقمي المستقبلي للقطاع القضائي.

كما شارك السيد بيدرو فيانا، نائب كاتب الدولة لشؤون العدل بوزارة العدل بالبرتغال، مؤشرات رصد التحسينات التي لوحظت في محاكم مختلفة منذ عام 2015.

الرقمنة من أجل عدالة أفضل تعاونية ومتمحورة حول الإنسان - اللجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة

السيدة ميريال ديكوت، الأمينة التنفيذية باللجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة

بصفتها الأمينة التنفيذية للجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة التابعة لمجلس أوروبا، بدأت **السيدة ميريال ديكوت** مداخلتها بالإعراب عن شكرها لوزارة العدل في المملكة المغربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعاونهما المثمر.

بعد ذلك، عرّفت السيدة ديكوت بمهام لجنة CEPEJ، وهي هيئة تتألف من ممثلين عن 46 دولة عضو بالإضافة إلى الأعضاء الملاحظين كالمملكة المغربية، مذكرة أن أولوية اللجنة هي دعم الدول الأعضاء في المنظمة في تحسين فعالية أنظمتها القضائية وجودتها من أجل تلبية انتظارات المتقاضين وضمان احترامها لمعايير مجلس أوروبا ولا سيما المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي المادة التي تحدد الحق الأساسي في محاكمة عادلة وعلنية، وفي زمن معقول، أمام محكمة مستقلة ومحايدة.

- وأوضحت المتحدثة أيضًا أن مبدأ القانون الأساسي هذا يوجه عمل الهيئة حتى في سياق الرقمنة، مشيرة في هذا الإطار إلى دور اللجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة كهيئة تعزز الخدمة العمومية للعدالة وتقدم حلولاً علمية وعملية لمنع انتهاكات المادة 6 وهو الدور الذي تلعبه بالتعاون مع المنظمات الدولية من خلال شبكاتها الثلاث:
  - شبكة الإحصائيات القضائية؛
  - شبكة المحاكم التجريبية؛
  - شبكة العدالة السيبرانية.

بعد ذلك، ركزت السيدة ميريال ديكوت على المنهجية التي تطبقها الهيئة لخدمة العدالة، والتي تتمثل في تحليل نتائج الأنظمة القضائية والإصلاحات الجارية، تحديد المشاكل التي تواجهها وتحديد الحلول الميدانية الملموسة بالتعاون مع الدول المعنية. كما أشارت إلى الالتزام المثالي للمغرب، الذي قبل بطريقة طوعية، من بين ثلاث دول فقط، تقييم نظامه القضائي من قبل لجنة CEPEJ، معتبرة الأمر دليلا

على ريادته الفعّالة في مجال الإصلاحات القضائية.

وأشارت المتدخلة إلى أن دمج التكنولوجيا في النظام القضائي كان عنصراً أساسياً في سلسلة الإصلاحات، حيث تم تحقيق تحسينات جذرية من خلال رقمنة الملفات وتيسير التفاعل بين المحاكم والمرتفقين، وكذا تعزيز دور القضاة. مضيفة إلى أنه لا يمكن اعتبار العدالة الرقمية ضماناً تلقائياً لتحقيق عدالة انسانية ناجعة وذات جودة عالية. كما أشارت كذلك إلى أن تحقيق هذه العدالة الإنسانية الناجعة أدرج كمحور مركزي ضمن خطة عمل CEPEJ، التي ترتكز على تطبيق المبادئ التي وضعتها اللجنة بالتعاون مع أعضائها، والتي استعرضتها الخبيرة كما يلي:

1- الكفاءة والجودة

يرتكز هذا المبدأ على اعتبار الكفاءة والجودة أساسا لكل عمل إصلاحي. وقد أكّدت المتحدثة على أهمية رقمنة إدارة وتنظيم المحاكم، مع تكييف الأدوات التكنولوجية المستعملة واختيارها بشكل جيد حتى يتسنى تسريع تحقيق العدالة دون التأثير سلبا على جودتها. وأشارت السيدة ديكوت في هذا الصدد إلى أن اللجنة تزود الدول الأعضاء بمبادئ توجيهية بشأن مختلف جوانب الانتقال إلى العدالة السيبرانية، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي ورقمنة الملفات القضائية وإقامة جلسات الاستماع عن بعد.

2- تعزيز شفافية العدالة

أكدت السيدة ديكوت في هذا الإطار على أهمية عمليات الرقمنة في تحقيق شفافية العدالة موضحة أن التقنيات الجديدة يجب أن تتيح للمرتفقين فهمًا أفضل للإجراءات

القانونية الخاصة بقضاياهم ولأدوار المهنيين ذوي الصلة. كما أشارت إلى أهمية هذا المبدأ بالنسبة للمحاكم أيضا، حيث يمكنها الاستفادة من أدوات ولوحات القيادة لمراقبة وإدارة معالجة الملفات، وضمان احترام المواعيد النهائية وتحديد آجال معقولة لمعالجتها وكذا توزيع القضايا على القضاة بشكل أفضل.

وأوضحت السيدة ديكوت أن اللجنة قد طورت منهجيات لتفعيل هذه الأدوات لصالح المحاكم، بالإضافة إلى منهجية جديدة لترشيد الزمن القضائي. وفي هذا السياق شدّدت على أهمية الموثوقية العالية للبيانات من أجل ضمان فعالية هذه الأنظمة. كما لخصت المتحدثة تطبيق مبدأ الشفافية القضائية في كون الرقمنة تسمح بمراقبة الملفات القضائية منذ إنشائها وحتى تنفيذ القرار مع احترام مبادئ مثل التعيين التلقائي للملفات ومراعاة معايير سرية البيانات الشخصية.

3 - تعزيز التعاون والتبادل البيني

يؤكد المبدأ الثالث على أن العدالة الرقمية يجب أن تكون مبنية على التعاون كون التقنيات الرقمية تسهل التبادلات بين مختلف الجهات الفاعلة في الإجراءات القانونية. وفي هذا الصدد، أكدت السيدة ديكوت أنه لم يعد يكفي الحصول على الأدوات التي توفرها وزارات العدل والمجالس العليا للقضاء؛ بل أصبح من الضروري تشجيع المناقشات الشفافة والمسؤولة مع جميع مهنيي المنظومة القضائية من أجل إيجاد حلول مشتركة للتحديات والصعوبات الإجرائية.

كما أشارت السيدة ديكوت إلى أن هذا التعاون يجب أن يتم قبل عملية الرقمنة نفسها، وأنه ينبغي للسلطات المسؤولة عن الرقمنة أن تتشاور مع القضاة وكتاب الضبط والمحامين وجميع منتسبي العدالة بشأن احتياجاتهم الخاصة في هذا المجال من أجل أخذها بعين الاعتبار عند اختيار أدوات وآليات وكذا صياغة استراتيجيات التحول الرقمي للعدالة، وبالتالي ضمان الانتقال الناجح نحو العدالة التعاونية المتمركزة حول الإنسان.

4 - الالتزام بالحفاظ على الجانب الإنساني للعدالة طوال عملية الرقمنة

أبرزت السيدة ديكوت أهمية احتفاظ المتخصصين في مجال العدالة بدورهم الأساسي في البيئة الرقمية، مؤكدة على أن الرقمنة ينبغي أن تؤدي إلى عدالة أكثر كفاءة مع الحفاظ على مكانة القضاة في قلب الإجراءات القانونية الرقمية.

وفي هذا السياق، أشارت السيدة ديكوت إلى أن اللجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة تعمل حاليًا على وضع مؤشرات نوعية لتقييم أداء القضاة، معتبرة أن هذا التقييم لا ينبغي أن يعتمد فقط على الإحصائيات، بل يجب أن يركز أيضًا على الأداء الفعلي للقضاة في كل قضية. وأضافت في هذا النطاق أن اللجنة تعمل على وضع مبادئ توجيهية تهدف إلى دمج دور القاضي كفاعل مركزي في منظومة العدالة الرقمية.

5 - إمكانية الوصول إلى العدالة

في هذا السياق، أشارت المتحدثة إلى ضرورة استفادة المرتفقين من تكوينات تمكنهم من الوصول إلى العدالة حيث لا يكون هذا التكوين مشروطًا بإتقان الأدوات الرقمية. وشددت أيضًا على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بسبب أعمارهم أو وضعهم الاقتصادي أو إعاقتهم، مذكّرة بالاستثمارات الكبيرة التي يجب توفيرها: المالية والبشرية على حد سواء.

كما أكّدت السيدة ديكوت على ضرورة تدريب المتخصصين في مجال العدالة على التقنيات والتكنولوجيا الرقمية، وذلك من أجل تعزيز كفاءتهم واستقلاليتهم، وتمكينهم من المعرفة العميقة للقوانين والإجراءات والسوابق القضائية المتاحة، مشيرة إلى أن اللجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة قامت بتطوير دليل للمحاكم حول التواصل مع وسائل الإعلام والعموم، إضافة إلى تقديمها لتدريب على الجوانب الأخلاقية والإنسانية لرقمنة العدالة، من أجل تسليط الضوء على أهمية ضمان الوصول إلى العدالة للجميع.

وفي ختام كلمتها، أكدت السيدة ميريال ديكوت، الأمينة التنفيذية باللجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة أن اللجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة تعمل بالتعاون مع العديد من المؤسسات من أجل بناء عدالة أكثر حداثة وابتكارًا ومرونة وتيسير الوصول إليها، وهو ما يتطلب بالضرورة الانتقال إلى الرقمنة، مؤكدة على أن الهدف النهائي لهذه الجهود المشتركة هو ضمان عدالة تحمي حقوق الأفراد بشكل فعّال، وتستحق بالتالي ثقتهم الكاملة.

الخدمات القانونية في أذربيجان الانتقال إلى الرقمنة – أذربيجان

السيد أغاكريم صمادزاد، مدير تكنولوجيات المعلومات والإبداع، وزارة العدل، أذربيجان،

بعد شكر وزارة العدل المغربية على دعوتها، عرض **السيد أغاكاريم صمادزاد** مدير تكنولوجيات المعلومات والإبداع، وزارة العدل بأذربيجان تجربة التحول الرقمي للخدمات القانونية في أذربيجان. وبدأ مداخلته بعرض مزايا الرقمنة في هذا المجال:

- تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات: تتيح المنصات الرقمية سهولة الوصول إلى مجموعة واسعة من المرتفقين، حتى في المواقع النائية؛
- الدقة والحد من الأخطاء: يساعد استخدام الحلول الرقمية لتحليل المعلومات والمستندات والتحقق منها على تقليل الأخطاء؛
- أمن البيانات والخصوصية: توفر التقنيات الرقمية وسيلة فعالة لحماية البيانات السرية؛
- الوصول العالمي: تعمل التقنيات الرقمية على تسهيل تقديم الخدمات على المستوى الوطني والدولي؛
- تحسين الكفاءة: تعمل أتمتة العمليات المتكررة على تقليل التأخير وتبسيط تنفيذ المهام؛
- تحسين جودة الخدمات: تعمل الأدوات الرقمية على تعزيز الشفافية والحيادية؛
- خفض التكلفة: تؤدي أتمتة العمليات وتحسينها إلى خفض تكاليف التشغيل مما يجعل الخدمات في المتناول؛
- الابتكار والتطوير: تعمل الرقمنة على تعزيز الابتكار وبالتالي فتح آفاق جديدة للنمو والتنمية.

علاوة على ذلك، استعرض المتحدث بإيجاز تاريخ رقمنة الخدمات القانونية ببلده، مذكرا بأن العملية بدأت سنة 2003 برقمنة تسجيل عقود الحالة المدنية. ثم سرد التطور عبر عدة مراحل:

- إنشاء سجل التصرفات القانونية عام 2006؛
- إطلاق خدمة الكاتب العدل الإلكتروني عام 2007؛
- إنشاء السجل الوطني للسكان عام 2010؛
- إنشاء السجل الوطني للسكان وسجل تفتيش المقاولين عام 2011؛
- إدخال خدمة المحكمة الإلكترونية في عام 2013؛
- إنشاء سجل العقود الباطلة والعداد الإلكتروني الشخصي للمنظمات غير الحكومية في عام 2014؛
- تطوير نظام الإعدام الإلكتروني في عام 2017؛
- السجل الإلكتروني للسجناء والمعتقلين في عام 2019؛
- تطوير تطبيقات الهاتف المحمول اعتبارًا من عام 2019.

وتطرق السيد أغاكاريم صمادزاد إلى تشغيل 10 مصادر معلومات إلكترونية ذات أهمية وطنية. حيث يتم إيواءها في ثلاثة مراكز بيانات متباعدة ومتطابقة مع معايير TIER III العالمية المتقدمة. حيث يتم تجميع البيانات الواردة في هذه المراكز وتحيينها باستمرار في الزمن الحقيقي من قبل أكثر من 500 مؤسسة قضائية من جميع أنحاء البلاد. وتسمح هذه المنظومة لملايين المواطنين والهيئات القانونية باستخدام هذه الموارد بشكل يومي، وتسهل التفاعل مع مصادر المعلومات الأخرى في الحكومة، ولا سيما من خلال منصة الحكومة الإلكترونية. ونتيجة لذلك، تم تسجيل أكثر من 8 ملايين طلب مما يدل على مدى استخدام هذه الأنظمة وإمكانية الوصول إليها.

بعد ذلك، تطرق السيد أغاكاريم صمادزاد لنظام المعلومات الذي يضم ثلاثة مكونات رئيسية: العدالة الرقمية، النظام

الإلكتروني للسكان والتحويل المدني الإلكتروني، حيث:

- تشمل العدالة الرقمية المحكمة الإلكترونية ونظام التنفيذ الإلكتروني، بالإضافة إلى إدارة المحكوم عليهم والمعتقلين؛
- يشمل النظام الإلكتروني للسكان السجل الوطني للسكان ووثائق الحالة المدنية وسجل الوثائق غير الصالحة؛
- يشمل التحويل المدني الإلكتروني نظام كاتب العدل الإلكتروني والمنصة الرقمية للمنظمات غير الحكومية وسجل عمليات التفتيش على رواد الأعمال وسجل الأعمال القانونية.

إضافة إلى ذلك، شارك السيد أغاكاريم صمادزاد مع الحضور، المراحل المختلفة لتطوير الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل في بلاده. وتحدث عن التقدم المحرز من المرحلة الإعلامية إلى المرحلة الاستباقية مرورا بالمرحلتين التفاعلية جزئياً والتفاعلية:

1. المرحلة الإعلامية: مثال المعلومات الخاصة بمكاتب التنفيذ؛
2. المرحلة التفاعلية جزئياً: مثال لطلبات الزواج؛
3. الخطوة التفاعلية: مثال عقود الإيجار؛
4. الخطوة الاستباقية: مثال التسجيل الآلي للمواليد،

ومن جهة أخرى، سلط المتحدث الضوء على أبرز الخدمات الرقمية التي تقدمها وزارة العدل، بما في ذلك:

- إعداد الوثائق الموثقة؛
- تسجيل المنظمات غير الحكومية؛
- المصادقة على ترجمة الوثائق الأجنبية؛
- تقديم الشكايات عبر الإنترنت؛
- التحقق من صحة الخواتم؛
- تتبع وضعية تنفيذ قرار المحكمة؛
- الإشعار بفتح ملفات الميراث؛
- تسجيل قوانين الأحوال المدنية.

وبعد ذلك، قام بمشاركة مجموعة من تطبيقات الهاتف المحمول لوزارة العدل، بما في ذلك تطبيق «Mobile Notaire» و«Mobile Population» و « Mobile Tribunal» «E-legislation»

1- تطبيق «Mobile Notaire»: س

- التحقق عن بعد من الوثائق؛
- خدمات التوثيق عبر الإنترنت على مدار 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع؛
- أكثر من 700.000 مرتفق مسجل؛
- التحقق من الهوية باستخدام معرف الوجه.

2- تطبيق «Mobile Population»:

- تسجيل المواليد والوفيات؛
- الوصول إلى بيانات الحالة المدنية؛
- استلام الشواهد عبر الإنترنت؛
- القدرة على فحص وتصحيح البيانات الشخصية.

3- تطبيق «E -legislation» :

- الوصول إلى التشريعات 24/7، من أي مكان؛
- وصول غير متصل بالإنترنت؛
- بحث سريع وسهل؛
- التفاعل مع الشبكات الاجتماعية؛

4- تطبيق «Mobile Tribunal»:

- تزويد المحكمة بالوثائق والمعلومات حول القضايا الجارية؛
- توفير معلومات مفصلة عن جميع المحاكم والقضاة؛
- الاطلاع على نصوص كافة الأحكام المنشورة.

ثم ختم بالحديث عن خدمة «كشك الخدمات القانونية» (Kiosk Services Legal) كابتكار يسمح للمواطنين بالحصول على الخدمات القانونية عبر اتصالات الفيديو على مدار 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع، بدون الحاجة إلى مهارات تقنية متقدمة.

وفي نهاية عرضه، أوجز السيد أغاكاريم صمادزاد مدير تكنولوجيات المعلومات والإبداع، وزارة العدل بأذربيجان، آفاق تطور الخدمات القانونية الرقمية في عصر الذكاء الاصطناعي. وناقش مفهوم المستشار الرقمي، وتكامل العقود المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وجلسات المحكمة الافتراضية، بالإضافة إلى إمكانية استخدام التحليلات التنبؤية لتقييم نتائج التقاضي المحتملة بناءً على قضايا مماثلة سابقة.

خدمات العدالة الرقمية المتمركزة حول المرتفق - المغرب.

السيد يونس رفقي، مستشار السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المغرب

في مداخلته حول خدمات الإدارة الرقمية في مجال القضاء والمتمركزة حول المرتفق، سلط **السيد يونس رفقي** مستشار السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة الضوء على أهمية تطوير خدمات العدالة الرقمية الموجهة نحو احتياجات المواطنين ورجال الأعمال وأكد على أن التكنولوجيا الرقمية تشكل رافعة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وفق التوجيهات الملكية السامية.

كما ذكر بالإطار المرجعي لورش الإدارة الرقمية والذي يستند على أربع دعامات أساسية وهي:

- التوجيهات الملكية السامية التي تحث على ضرورة تبسيط ورقمنة المساطر، وتعزيز الحكامة الجيدة وتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة؛
- البرنامج الحكومي 2026 – 2021 الذي ينص على توفير خدمات رقمية ذات صبيب عالي من أجل تقليص الفجوة الرقمية، تعزيز حكامة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة؛
- قانون المالية لسنة 2024 الذي أكد على ضرورة تنزيل كافة الأوراش المتعلقة بإصلاح
- الإدارة وتوفير الحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها لتحسين ولوج المرتفقين إلى الخدمات العمومية الأساسية؛
- النموذج التنموي الجديد الذي أوصى باعتماد استراتيجية التحول الرقمي، واستخدام التكنولوجيا الرقمية كرافعة للتحول من أجل الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية وجعل التكنولوجيا الرقمية عاملا رئيسيا لدعم التنافسية.

بعد ذلك، أشار السيد يونس رفقي إلى أن أول مرحلة هي دراسة الوضع الراهن وجرد الإنجازات والمكتسبات الوطنية

التي حققتها الإدارة الرقمية بالمغرب حيث تجاوزت الخدمات العمومية المتاحة للمرتفقين عبر الإنترنت 600 خدمة منها: 300 خدمة موجهة للمواطنين، 200 خدمة لفائدة المقاولات و100 خدمة تخص الإدارات العمومية. كما أن الحكومة المغربية تبنت التحول الرقمي على مستوى جميع القطاعات والمؤسسات منذ عقود وبلورت حديثا رؤية تهدف إلى تقديم خدمات رقمية عالية الجودة وموثوقة للمواطنين والشركات والمجتمع المدني.

ولمواكبة وزارة العدل في مسيرتها نحو رقمنة خدماتها، أشار المتحدث إلى أن الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة رسمت خطة مبنية على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- تصميم المسارات الموجهة للمرتفق وذلك عبر منهجيات تضمن تبسيط المساطر الإدارية ورقمنة المسارات؛
- خلق منصات وتطبيقات مشتركة بين مختلف الإدارات من أجل تبادل البيانات الرقمية؛
- دعم النضج الرقمي للإدارة المعنية عبر وضع آليات لقياس مستوى هذا النضج ومواكبة الإدارة المعنية من أجل تسريع وتيرة الرقمنة.

كما أكد على ضرورة الإنصات للمرتفق، مواطنا كان أو مقاولة، والعمل على تصميم خدمات رقمية تتماشى مع احتياجاته التي تتغير مع الوقت، وكذا تسهيل وتبسيط الإجراءات عليه.

ومن بين هذه الخدمات عرض السيد يونس رفقي المنصات المشتركة السهلة الاستعمال في مجال القضاء ومن أهمها بوابة الشكايات التي سجلت أكثر من مليون وثلاثمئة طلب في السنة والتي انخرطت فيها وزارة العدل مع شركائها، وكذلك منصة تبادل البيانات التي تشرف عليها الوزارة مع الوكالة الوطنية للتنمية الرقمية والتي تمكن من تبادل المعطيات الإلكترونية من جهة بين مؤسسات قطاع العدالة وشركائها وبين إدارات قطاعات مختلفة من جهة أخرى، وذلك لتمكين المرتفق من الولوج إلى الخدمات التي قد تتطلب وثائق من جهات متعددة.

وتابع السيد يونس رفقي مداخلته مشيرا إلى أن الإدارات ليست في نفس المستوى من النضج لاستعمال منصات التبادل البيني للمعطيات الإلكترونية مما يتطلب مواكبتها من خلال برنامج يتناسب معها. ومن بين هذه المستويات التي من المهم جدا الرفع منها، نجد موضوع جودة السجلات الرقمية حيث لا يمكن تبادل المعطيات ولا يمكن استعمال الربط البيني ولا استعمال المنصات المشتركة الأخرى بدون معطيات ذات جودة عالية.

كما أكد على ضرورة تعميم الهوية الرقمية في المنصات، حيث تستعمل في جميع المساطر وجميع المنصات وذكر أنه تم إدماج أوتوماتيكي للهوية الرقمية في الكثير من المشاريع الرقمية في قطاع العدالة الشيء الذي سهل إيداع الملفات والطلبات.

ومن جهة أخرى، تساءل السيد يونس رفقي مستشار السيدة الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة عن جاهزية جميع فئات المرتفقين للتعامل مع هذه المنصات كي لا تتحول من وسائل لتسهيل الحياة إلى عبء إضافي على المرتفق، مشيرا إلى أن هذا الأمر كان هاجسا دفع وزارة الانتقال الرقمي إلى اعتماد منظومة لمواكبة بعض الفئات لتجاوز صعوبات استعمال جميع قنوات التواصل والتكنولوجيات الممكنة مثل الهاتف ومراكز القرب لكيلا تنقطع الصلة الإنسانية بين المواطن وبين المؤسسة القضائية ولكي تتمكن التكنولوجيا من تعزيز هذه العلاقة في جو تطبعه الثقة والشفافية.

التجربة المغربية في التحول الرقمي للعدالة: أهم الإنجازات والرؤية المستقبلية

السيدة سامية شكري، مديرة التحديث ونظم المعلومات وزارة العدل - المغرب -

استهلت **السيدة سامية شكري**، مديرة التحديث ونظم المعلومات بوزارة العدل، مداخلتها بعرض مقتضب للمرجعيات الأساسية لورش التحول الرقمي لمنظومة العدالة التي تحدث عنها السيد يونس رفقي آنفا، والتي تتمثل في التوجيهات الملكية السامية، المبادئ الدستورية والالتزامات الحكومية في هذا الشأن. بعد ذلك قدمت السيدة المديرة التصور العام الجديد للتحول الرقمي لمنظومة العدالة والتوجهات الأساسية للاستراتيجية الجديدة لوزارة العدل والتي يمكن تلخيصها في:

- ضمان وصول المرتفق إلى المعلومات في المحاكم؛
- تعزيز شفافية المعلومات القضائية؛
- تحسين تفاعل المواطنين مع المحاكم من أجل استعادة ثقتهم
- في العدالة؛
- الإشعار الاستباقي للمتقاضين؛
- تسريع إجراءات التنفيذ؛
- الرفع من فعالية المحاكم وادائها؛
- وضع المرتفق في قلب التحول الرقمي؛
- وأخيرا ضمان الولوج لجميع الخدمات بطريقة متساوية لجميع المواطنين.

ثم واصلت السيدة سامية شكري مداخلتها بعرض حصيلة مشاريع التحول الرقمي لمنظومة العدالة كما يلي:

1- مشاريع التحول الرقمي المنجزة

وتخص أربعة أصناف من الخدمات: منها ما هو موجه للمرتفقين (المواطنين والمقاولات)، ومنها ما يستهدف المهن القانونية والقضائية، وتلك التي تتعلق بالتبادل البيني الإلكتروني مع المؤسسات والإدارات العمومية وكذا المشاريع التي تخص تحديث منظومة العدالة. فيما يخص الخدمات الموجهة للمرتفقين (المواطنين والمقاولات)، قدمت السيدة سامية شكري المشاريع التالية:

- بوابة محاكم «ma.mahakim» وتطبيقها الذكي «mobile mahakim» والتي تعتبر الشباك الرسمي للولوج للخدمات الإدارية والقضائية لوزارة العدل؛
- بوابة وتطبيق ذكي لطلب مستخرج السجل العدلي الإلكتروني؛
- بوابة تقديم طلبات العفو والإفراج المقيد بشروط والأمر بالإفراج؛
- خدمة الحصول على وثيقة الجنسية المغربية عن بعد؛
- الأداء الإلكتروني لغرامات المخالفات والجنح المرصودة عبر الرادار الثابت؛
- المرجع الوطني الإلكتروني للمهن القانونية و ا لقضا ئية ؛
- الاستقبال الإلكتروني للمرتفق والذي يمكنه من حجز موعد وعقد اجتماعات عن بعد مع تحديد المديرية أو المحكمة المعنية وموضوع اللقاء؛
- الاستقبال الإلكتروني للشركات وهو خدمة عن بعد تستعملها المحاكم التجارية لخدمة السجل التجاري؛
- طلبات الإذن بالزواج عبر الخط؛
- السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة؛
- خدمة تتبع الملفات وهي خدمة تمكن جميع مواطنين من تتبع ملفاتهم في المحكمة ومعرفة جميع

الجلسات ومآلها، تاريخها، القضاة المقررين والخبراء؛

- خدمة إعلانات البيوعات العقارية؛
- الفضاء الرقمي للمواطن المتواجد في المحاكم؛
- المنصة الإلكترونية لصناديق المحاكم التي تمكن من الأداء الإلكتروني واحتساب الرسوم القضائية.

وفي شأن الخدمات الموجهة للمهن القانونية والقضائية، تناولت السيدة سامية شكري الخدمات التالية:

- خدمة المرافعة المرئية عن بعد والتي سهلت العمل على الجهاز القضائي بمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء كنموذج، على أن يتم تعميم هذه الخدمة على جميع المحاكم التجارية بالمملكة؛
- منصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين لتسريع التبليغ؛
- منصة المحامي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم والتي تمكن هذا الأخير من عدة خدمات من بينها الإيداع الإلكتروني للمقال، الأداء الإلكتروني للرسوم القضائية، معرفة تاريخ الجلسة، متابعة مآل الإجراءات التي تخص الملف؛
- منصة التبادل الإلكتروني مع الخبراء القضائيين؛

أما فيما يتعلق بالتبادلات البينية الإلكترونية مع المؤسسات والإدارات العمومية، فقد أشارت السيدة سامية شكري إلى الخدمات التالية:

- التبادل البيني للمعلومات مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية حول العربات موضوع التحصيل؛
- التبادل البيني لمعطيات السجل التجاري في إطار إنشاء المقاولات عبر الإنترنت والتقييدات اللاحقة مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- التبادل الإلكتروني مع المديرية العامة للأمن الوطني بخصوص الهوية الرقمية.

وفي حديثها عن المشاريع المتعلقة بتحديث منظومة العدالة ذكرت السيدة سامية شكري ما يلي:

- تقنية المحاكمة عن بعد بجميع المحاكم والمؤسسات السجنية، حيث جهزت المحاكم بشاشات عرض وكاميرات بقاعات الجلسات ووفرت تقنيات السمعي البصري للتواصل عن بعد؛
- منصة التبادل الإلكتروني للمراسلات التي تستعمل في الإدارة المركزية والمديريات الفرعية؛
- التدبير الإلكتروني للسجلات والأرشيف عبر نظام معلوماتي متطور للتدبير الإلكتروني للوثائق المتبادلة؛
- وكذلك خارطة مسارات المرتفق والمساطر والإجراءات القضائية.

2- مشاريع التحول الرقمي في طور الإنجاز

وتخص ثلاثة مجالات منها الخدمات الموجهة للمرتفقين، مواطنين كانوا أو مقاولات، ومنها ما يخص تحديث منظومة العدالة وأخيرا مواكبة التغيير.

بخصوص الخدمات الموجهة للمرتفقين (المواطنين والمقاولات)، عرضت السيدة سامية شكري المشاريع التالية:

- رقمنة السجل الإلكتروني للتعاونيات عبر نظام معلوماتي للتسليم الإلكتروني لشهادات المصادقة على التسمية والتقييد بالسجل المحلي للتعاونيات بالمحاكم الابتدائية؛
- المنصة الإلكترونية لتتبع تنفيذ الأحكام في حق أشخاص
- القانون العام والخاصة بتحصيل ديون الدولة: حيث تمكن المواطن
- والمؤسسات من الاطلاع على الحكم وتتبع تنفيذه وتهدف لتسريع
- تنفيذ الأحكام لصالح المتقاضين المستفيدين؛
- رقمنة السجلات المرتبطة بقضاء الأسرة؛
- المنصة الرقمية للوثائق العدلية؛
- رقمنة مسطرة البيوعات القضائية بالمزاد العلني؛

وعطفا على الخدمات الموجهة للمرتفقين، عرضت السيدة سامية شكري المشاريع المتعلقة بتحديث منظومة العدالة وتتمثل في:

- توصيف المساطر والإجراءات حيث يتم حاليا الاشتغال على صياغة الشروط المرجعية ودفتر التحملات الخاص بالمشروع؛
- تحرير الأحكام إلكترونيا مع استعمال التوقيع الإلكتروني

حيث صرحت أن بعض المحاكم بدأت فعليا بالعمل به؛

أما عن المشاريع المواكبة للتغيير، ووعيا من الوزارة بأهمية تأهيل الرأسمال البشري، فقد ذكرت السيدة سامية شكري أن الوزارة تعمل حاليا على إعداد منصة للتكوين لفائدة موظفي الإدارة المركزية والمحاكم وعلى تطوير وحدات تكوينية لمواكبة مستعملي الأنظمة المعلوماتية. كما أطلقت مجموعة من الوصلات الإعلانية لتحسيس المواطنين والرفع من استعمال الخدمات الإلكترونية المقدمة إليهم.

وختمت السيدة سامية شكري، مديرة التحديث ونظم المعلومات بوزارة العدل، مداخلتها بتقديم المشاريع قيد الإنجاز المتعلقة بالتبادل البيني مع الإدارات والمؤسسات العمومية وخصت بالذكر:

- المنصة الإلكترونية للتبادل البيني مع الأبناك، حيث تمكنهم هذه الخدمة من الاطلاع على وضعية ملفاتهم الرائجة والمحكومة، وكذا ملفات التبليغ والتنفيذ على المستوى الوطني بشكل آني ووفق آخر التحيينات؛
- منصة التبادل الإلكتروني مع شركات التأمين؛
- منصة التبادل الإلكتروني مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

الجلسة الثانية

الإطار القانوني والتنظيمي للعدالة الرقمية

الجلسة الثانية : الإطار القانوني والتنظيمي للعدالة الرقمية

تم التركيز في هذه الجلسة على الطابع القانوني والتنظيمي بأبعاده المؤطرة للعدالة الرقمية، والتي عرفت مداخلة كل من:

- السيدة **دونيس مازولاني**، رئيسة قسم الجرائم السيبرانية بالمجلس الأوروبي؛
- السيدة **زينب قاسمي**، مكلفة بالتشريعات والتقييس بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات؛
- السيدة **نائلة حديدو**، مديرة التشريع والدراسات بوزارة العدل، والتي تناولت الجانب التشريعي والقوانين الحالية المؤطرة للتحول الرقمي وتلك التي لازالت في مسار الإعداد أو المصادقة؛
- السيد **رشيد وظيفي**، مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية بوزارة العدل، والذي «بسط وجه المقاربة التي وضعها المشرع المغربي في تصوره لتنظيم وتأطير رقمنة المجال القضائي ومنظومة العدالة"؛
- السيد **هشام ملاطي**، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، والذي تطرق إلى "كيفية تجاوز التحديات والتساؤلات المطروحة حول الاكتفاء برقمنة الإجراءات في المجال الجنائي أم تجاوزها لتشمل رقمنة الدعوى العمومية".

وقام بتسيير الجلسة السيد **محمد اليونسي**، مدير الموارد البشرية بوزارة العدل المغربية.

الأدلة الإلكترونية في الإجراءات الجنائية على ضوء أحكام اتفاقية بودابست وبروتوكولاتها الإضافية

السيدة دونيس مازولاني، رئيسة قسم الجرائم السيبرانية، المجلس الأوروبي

قدمت **السيدة دونيس مازولاني**، بصفتها رئيسة قسم الجرائم الإلكترونية في المجلس الأوروبي، مداخلة حول التحديات والقضايا المرتبطة باستخدام الأدلة الإلكترونية في سياق الإجراءات الجنائية على ضوء أحكام اتفاقية بودابست وبروتوكولاتها الإضافية.

ومن خلال تناول مسألة الأدلة الإلكترونية من حيث خصائصها واعتباراتها في سياق الإجراءات الجنائية، أشارت الخبيرة إلى كون الأدلة الإلكترونية تعتبر معادلة لأنواع أخرى من الأدلة الجنائية، مما يعني أن الحصول عليها والتعامل معها بشكل صحيح أمر محوري في مسار القضايا.

وأوضحت السيدة مازولاني أن الأدلة الإلكترونية تمثل المعلومات التي يتم تخزينها أو نقلها بصورة رقمية، والتي يمكن استخدامها كأدلة في الإجراءات القانونية. وتشمل هذه الأدلة مجموعة واسعة من المعلومات الرقمية، مثل الرسائل الإلكترونية، الملفات الصوتية والمرئية، المواقع الإلكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى السجلات الرقمية التي تتعلق بأنشطة المرتفقين على الإنترنت. حيث شدّدت في هذا السياق على الأهمية الحاسمة للحصول على الأدلة الإلكترونية والتعامل معها بشكل صحيح، مشيرة إلى أن قبولها في المحكمة يعتمد على الامتثال للتشريعات والممارسات الفضلى القائمة في هذا المجال.

ومن ثم، سلطت السيدة مازولاني الضوء على المبادئ الأساسية التي تحكم صحة الأدلة الإلكترونية واكتمالها وموثوقيتها ومصداقيتها، مشدّدة على أن المدعين العامين ملزمون بالإثبات أمام المحكمة أن الأدلة قد تم الحصول عليها بشكل صحيح وموثوق به وأنه لا يوجد سبب قانوني لاستبعادها. وأوضحت الخبيرة في هذا الصدد أن الإثبات الإلكتروني يجب أن يحترم الشروط التالية:

- الأهلية؛
- الصحة؛
- السرية والأمان؛

- الموثوقية؛
- المصداقية؛
- التناسب.

علاوة على ذلك، ركزت الخبيرة أيضًا في مداخلتها على أهمية المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مذكّرة بأن هذه المادة تضمن لكل فرد الحق في محاكمة عادلة؛ وتسمح للأشخاص المتهمين بالاستفادة من حقوقهم الأساسية طوال الإجراءات القانونية، والدفاع عن أنفسهم بشكل فعال ضد الاتهامات الموجهة إليهم، مشدّدة أيضًا على ضرورة فهم أي شخص تتم محاكمته للعناصر التي يستند إليها الاتهام وأن تتاح له الفرصة لمناقشة الأدلة المقدمة.

وتناولت السيدة مازولاني بعد ذلك مسألة الأدلة الإلكترونية الموجودة خارج نطاق الولاية القضائية، لا سيما في سياق الوصول إلى البيانات السحابية، وسلطت الضوء على التحديات المرتبطة بالجمع السريع لهذه الأدلة وآليات التعاون الدولي التي توفرها اتفاقية بودابست.

وفي هذا الصدد، ذكّرت بأدوات التعاون الدولي الواردة في الاتفاقية، لا سيما الأحكام المتعلقة بالحفظ السريع للبيانات المخزنة، الكشف السريع عن بيانات حركة المرور المحفوظة والمساعدة المتبادلة للوصول إلى البيانات المخزنة.

كما قدمت السيدة دونيس مازولاني، رئيسة قسم الجرائم الإلكترونية في المجلس الأوروبي توضيحات بشأن التحديات القانونية والميدانية المرتبطة باستخدام الأدلة الإلكترونية في الإجراءات الجنائية، وأبرزت أهمية التعاون الدولي الفعال واحترام الحقوق الأساسية في سياق الجرائم السيبرانية.

الإطار القانوني والمعياري المطبق على خدمات الأمن السيبراني والثقة - المغرب

السيدة زينب قاسمي مكلفة بالتشريعات والتقييس، المديرية العامة لأمن نظم المعلومات، المغرب

خلال مداخلتها، عرضت **السيدة زينب قاسمي**، المكلفة بالتشريعات والتقييس بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بالمملكة المغربية، تطورات الإطار القانوني والمعياري للأمن السيبراني في المملكة. حيث أكدت على أن التحول الرقمي في المغرب ليس حديثا وقد صاحبته منذ البداية تدابير جوهرية في مجال الأمن السيبراني، مشدّدة على الأهمية الحاسمة لإنشاء إطار قانوني ومعياري متين لضمان حماية البيانات والبنيات التحتية الرقمية في إطار هذه الديناميكية.

واستعرضت المتحدثة بالتفصيل قانونين رئيسيين يهدفان إلى تعزيز الأمن في الفضاء السيبراني بالمغرب:

1. القانون رقم 20.05 المتعلق بالأمن السيبراني ومرسومه التطبيقي:

اللذين يحددان أهدافا واضحة لحماية أنظمة المعلومات للإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية. وتشمل هذه الأهداف إنشاء إطار وطني لإدارة الأمن السيبراني وتشجيع تطوير المنظومة الوطنية للأمن السيبراني، فضلا عن تعزيز التعاون الوطني والتعاون الدولي. وينطبق القانون أيضًا على مشغلي شبكات الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت والأمن السيبراني والخدمات الرقمية وناشري المحتوى الرقمي.

كما سلطت المتدخلة الضوء على الأحكام الرئيسية لهذا القانون، لا سيما معايير الأهلية لمقدمي خدمات التدقيق والأمن السيبراني، إنشاء هيئات الحكامة وطرق عملها، تعيين الهيئة الوطنية المسؤولة عن الأمن السيبراني، القواعد المطبقة على البيانات والمعلومات أو الأنظمة المعلوماتية الحساسة، قائمة القطاعات ذات الأهمية الحيوية ونهج تصنيف أصول المعلومات، بالإضافة إلى قواعد الأمن الأساسية المطبقة على أنظمة المعلومات الخاصة بالهيئات والبنى التحتية.

وذكرت السيدة زينب قاسمي أيضًا التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات 2.0 (DNSSI)، الذي يشكل إطارًا

مرجعيًا أساسيًا لأمن نظم المعلومات، حيث يحدد هذه التوجيهات قواعد الأمان التنظيمية والفنية المطبقة على نظم المعلومات الخاصة بالهيئات والبنى التحتية الحيوية. وأوضحت أنه تم تحديث DNSSI لتأخذ بعين الاعتبار تطور السياق القانوني والمعياري، الدروس المستفادة من عمليات التدقيق التي أجرتها المديرية العامة للأمن العام والدروس المستخلصة من إدارة ومعالجة الحوادث المعلوماتية، فضلاً عن تطور التهديدات السيبرانية والمخاطر فيما يتعلق بأمن نظم المعلومات (SSI).

2. القانون رقم 43-20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية: الذي يؤطر خدمات الثقة مثل التوقيع الإلكتروني، الحفظ/التحقق من الموثوقية، الختم الزمني، التسليم الإلكتروني المسجل والمصادقة على التوقيع الإلكتروني. ويهدف هذا القانون إلى ضمان موثوقية وأمن المعاملات الإلكترونية من خلال تحديد مستويات الخدمات التي تتكيف مع تنوع الاستخدامات، ضمان القوة الإثباتية لمستويات الخدمات المختلفة، تحديد الأنظمة المطبقة على مقدمي الخدمات وضمان المواءمة مع المعايير الدولية.

وهكذا، أبرزت مداخلة السيدة زينب قاسمي، المكلفة بالتشريعات والتقييس بالمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بالمملكة المغربية، الأهمية الحاسمة للإطار القانوني والمعياري في مجال الأمن السيبراني وساعدت على عكس الأهمية التي يوليها المغرب لحماية البيانات والبنى التحتية الرقمية، فضلا عن تعزيز الأمن في الفضاء السيبراني.

الترسانة القانونية للرقمنة في المغرب - قطاع العدل نموذجاً

السيدة نائلة حديدو، مديرة التشريع والدراسات بوزارة العدل المغربية

تحدثت **السيدة نائلة حديدو**، مديرة التشريع والدراسات وزارة العدل المغربية في مداخلتها بتفصيل عن الترسانة القانونية للرقمنة في المغرب بما فيها الأسس المرجعية والإطار التشريعي والتنظيمي العام للعدالة الرقمية.

وفي تناولها للإطار التشريعي للرقمنة، أبرزت السيدة المديرة جهود المشرع المغربي في تحديث وتطوير القوانين لمواكبة التطورات الرقمية. حيث ذكرت العديد من القوانين ذات الصلة بالتبادل الإلكتروني للبيانات القانونية وأمن المعلومات السيبرانية، كما تطرقت إلى إنشاء وكالة التنمية الرقمية وتكوين اللجان المسؤولة عن مجالات محددة مثل الأمن السيبراني وأمن نظم المعلومات. وقد قدمت في هذا الإطار، القوانين التالية:

- القانون رقم 05-53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية؛
- القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية؛
- القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني؛
- القانون رقم 20-43 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية،

وانتقلت السيدة نائلة حديدو بعد ذلك لعرض الأسس المرجعية والإطار التشريعي والتنظيمي للعدالة الرقمية، مذكرة بالتزام المغرب بتطوير منظومته القضائية وتحسينها من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والرقمنة، حيث استشهدت في هذا السياق بالدور المحوري والأساسي للخطب والرسائل الملكية السامية وكذا المرجعية الدستورية والتزامات البرنامج الحكومي وأهداف ميثاق إصلاح العدالة

في دعم أسس العدالة الرقمية وتسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية والمعلومات القانونية.

وفي هذا الإطار، استعرضت السيدة نائلة حديدو، مديرة التشريع والدراسات وزارة العدل المغربية، عدة قوانين وأنظمة تهدف إلى تطوير وتحديث النظام القضائي وتعزيز استخدام التكنولوجيا والرقمنة في العمل القضائي، تشمل قوانين تشريعات جنائية وإدارية وأمنية، كما تشمل إجراءات وتشريعات تتعلق بالمقاولات الإلكترونية والضمانات المنقولة والتنظيم القضائي والوساطة والتحكيم، وكذا مشاريع قوانين في طور المصادقة بالبرلمان وأخرى في طور الدراسة بالأمانة العامة.

التشريعات السارية النفاذ:

- مجموعة القانون الجنائي المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 1.59.413 صادر في 28 جمادى الثانية 1382 (26 نونبر 1962) كما وقع تغييره وتتميمه؛
- القانون رقم 88.17 المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها الصادر بتاريخ 21 يناير 2019؛
- القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة الصادر في 17 أبريل 2019؛
- ظهير شريف رقم 1.96.83 صادر في 15 من ربيع الأول 1417 (فاتح أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة كما وقع تغييره وتتميمه؛

- ظهير 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما وقع تغييره وتتميمه؛
- القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي؛
- القانون 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

مشاريع القوانين في طور المصادقة التشريعية بالبرلمان:

- مشروع قانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية؛
- مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة.

النصوص القانونية قيد الدراسة بالأمانة العامة للحكومة:

- مشروع قانون 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛
- مشروع قانون رقم 65.23 القاضي بتغيير الفصل 2.1 من ظهير قانون الالتزامات والعقود؛
- مشروع مرسوم 2.22.92 بتحديد كيفيات وإجراءات إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها؛
- مشروع مرسوم بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية.

مراجعة القانون المتعلق بالمسطرة المدنية لدعم التحول الرقمي لمنظومة العدالة - المغرب

السيد رشيد وظيفي، مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية، وزارة العدل المغرب

سعى **السيد رشيد وظيفي**، مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية في وزارة العدل المغربية، من خلال طرح أفكار وتساؤلات، إلى تسليط الضوء على وجه المقاربة التي وضعها المشرع المغربي في تصوره حول تنظيم وتأطير رقمنة المجال القضائي ومنظومة العدالة بشكل عام بهدف تيسير الوصول إلى العدالة وتحسين كفاءة العمل القضائي بالمملكة.

وأشار السيد المدير إلى أن التحول الرقمي في المجال القضائي بالمغرب يأتي كنتيجة لمسار تاريخي من التطور المستمر لنظام العدالة في المغرب، حيث تم التركيز خلال العقدين الماضيين على رقمنة القضاء والإدارة القضائية لتحقيق أهداف أساسية، أولها تمكين مرفق العدالة من الاندماج في الرؤية العامة للمرافق العمومية بتوفير وسائل سهلة وميسرة لوصول المواطنين إلى العدالة وتبسيط الإجراءات وكذا تسريع وتيرة معالجة الملفات وتقليل مدة الإصدارات القضائية، بالإضافة إلى تحقيق الحكم القضائي الفعال. حيث كان من الضروري للمشرع المغربي تحديث التشريعات لمواكبة هذا التحول لضمان الانتقال السلس من التدبير المادي للملفات إلى التدبير الإلكتروني، بما في ذلك تبني التقنيات الحديثة مثل التوقيع الإلكتروني والأداء الإلكتروني لتحقيق هذه الأهداف.

وقد ذكر المتدخل أن وزارة العدل المغربية قد أحرزت تقدمًا ملحوظًا في هذا الصدد، حيث قامت بتطوير وتفعيل بوابات ومنصات

إلكترونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية والمعلومات بشكل فعال. ملخصا المشاريع الرقمية في مجال العدالة في أربعة محاور رئيسية تُظهر التوجه الإيجابي نحو تطوير نظام العدالة بما يتوافق

مع متطلبات العصر الرقمي ويسهم في تعزيز الشفافية وتحسين الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين:

1. حوسبة جميع إجراءات التدبير القضائي وصناعة القرار؛
2. ضمان التبادل اللامادي للمعلومات بين فاعلي العدالة؛
3. تطوير الخدمات الرقمية لصالح المواطنين والفاعلين الاقتصاديين؛
4. توفير البنية التحتية المعلوماتية القادرة على تخزين واسترجاع المعلومات بشكل فعال ومستمر.

في إطار الجهود المبذولة لتطوير نظام العدالة بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، والسعي إلى تبني الأساليب الحديثة في تدبير القضايا وتسهيل الوصول إلى العدالة، تناول المتحدث التحول الرقمي في مجال العدالة من خلال قانون المسطرة المدنية المعروض أمام لجنة العدل والتشريع بالبرلمان والذي تضمن بابا مستقلا يتناول رقمنة الإجراءات والمساطر القضائية. حيث أوضح أن مشروع القانون هذا يتضمن العديد من التطورات التشريعية، وخاصة فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات القضائية وتعزيز استخدام التقنيات الرقمية في تدبير القضايا، مستعرضا من بين هذه التطورات استخدام الإشعار الإلكتروني كوسيلة لتبليغ الأطراف مما يعزز الفعالية ويسهل التواصل بينهم، مشيرا إلى أن تطبيق مبدأ التبليغ الإلكتروني كان تحديًا، خاصة أنه يمثل المرحلة الأكثر أهمية وتعقيدًا في مسار التقاضي. كما تطرق لإدماج البريد الإلكتروني كوسيلة للتبليغ مما سيعزز الفعالية ويسهل التواصل بين الأطراف المتدخلة في عملية التقاضي.

وفي مثال آخر يتعلق بالمسطرة المدنية، تطرق المتحدث لاستخدام البرمجيات والذكاء الاصطناعي للتعيين الآلي للقضاة بشكل مباشر وفقًا للاختصاص وعدد القضايا بهدف تقليص الزمن القضائي، وكذا لتعيين القضاة المقررين والمستشارين المكلفين بتجهيز الملفات. مذكرا أن عملية التعيين عند تقديم الملفات أمام المحاكم تمر بمراحل عدة (بدءًا من المرحلة الإدارية لتسجيل المصاريف والصوائر وغيرها، وصولًا إلى المرحلة القضائية لتحديد المقرر المسؤول عن الملف).

واسترسل السيد رشيد وظيفي عرضه مؤكدا أن منهجية رقمنة المنظومة القضائية بالمغرب تعتمد مقاربة شاملة، حيث لا يقتصر فرض النظام الإلكتروني على تدبير الإجراءات القانونية والتنظيمية فقط، بل يشمل أيضًا إشراك المهن القانونية والقضائية وإدماجهم في مسار التقاضي من خلال توفير منصة مخصصة لكل مهنة يتم الولوج الآمن إليها عبر حساب مهني فريد (منصة المحامين ومنصة المفوضين القضائيين ومنصة الخبراء...) حيث تضمن هذه المنصات الاندماج والتكامل مع المنظومة القضائية.

كما أشار المتحدث إلى أهمية دور القضاء في بيئة الأعمال والاستثمار و أكد المتحدث على ضرورة إعادة النظر في الإجراءات القانونية التقليدية وملائمتها بما يتوافق مع القوانين والتشريعات الجديدة التي تعزز الفعالية والشفافية، وتحديثها لتواكب التطور التكنولوجي ، ذاكرا على سبيل المثال لا الحصر، تدبير مسطرة البيع القضائي بالمزاد العلني التي كانت تتم بطرق تقليدية عبر تبادل المذكرات والإعلانات الورقية، وكانت تواجه تحديات وإشكاليات أصبح من الممكن تجاوزها بواسطة التقنيات الإلكترونية التي أظهرت فعاليتها في توسيع نطاق المشاركة وتعزيز شفافية العملية.

وتابع السيد مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية مداخلته في إطار الحديث عن مجهودات تطوير الإجراءات القانونية وتحديثها في المجال التجاري والاستثمار متطرقا إلى عدد من القوانين والتشريعات التي تم اعتمادها لتعزيز البيئة الرقمية وتحسين الأداء القضائي والاقتصادي بالمغرب ومن بينها القانون رقم 88-17 المتعلق بإنشاء المقاولات بطريقة إلكترونية مع توفير آليات لتتبع سجلاتهم التجارية بسهولة في مختلف المحاكم، والقانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

تطرق المتدخل كذلك إلى نظام صعوبات المقاولة، والذي يهدف إلى إنقاذ المقاولات والشركات من الوضعيات المالية الصعبة ويوفر آليات للتعامل مع الصعوبات المالية بطريقة فعالة، حيث يساهم التطبيق الرقمي لهذا النظام في تسهيل الإجراءات القانونية للمقاولات وتحقيق الأهداف المنشودة من وراءه.

وأشار السيد رشيد وظيفي، مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية بوزارة العدل في نهاية مداخلته أن الهدف من اعتماد التقنيات الرقمية لا يقتصر على التحول من أساليب ورقية تقليدية إلى وسائل رقمية الكترونية، بل يهدف كذلك إلى استغلال القيمة المضافة لهذه التقنيات للمنظومة القضائية دون المساس بجانبها الإنساني كما أشار إليه وزير العدل في كلمته الافتتاحية.

مراجعة القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية لدعم التحول الرقمي لمنظومة العدالة – المغرب

السيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، وزارة العدل، المغرب

بعد الشكر والترحيب، سلط **السيد هشام ملاطي**، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة في وزارة العدل بالمغرب، الضوء في مداخلته على مجموعة من المحاور:

1. خصوصيات العدالة الجنائية؛
2. أهداف التحول الرقمي وخدمة المرتفقين؛
3. تحديات وإمكانيات التحول الرقمي في العدالة الجنائية؛
4. أهمية المعاهدات الدولية؛
5. أهمية تبسيط الإجراءات القانونية.

1. خصوصيات العدالة الجنائية

في هذا السياق، أشار السيد هشام ملاطي، إلى بعض الخصوصيات المميزة للعدالة الجنائية والتي تشكل تحديات معينة في عملية التحول الرقمي مما يستدعي مقاربة متكاملة في ظل الحاجة المتزايدة إلى تحسين الأداء وتسريع الإجراءات القانونية وتعزيز نجاعة العمل القضائي، مع مراعاة الحفاظ على التوازن بين حقوق المتهمين والمصلحة العامة، وضمان تطبيق العدالة دون انتهاكات في ظل الظروف التكنولوجية الحديثة.

حيث ركز على الخصوصيات التالية:

- خصوصية السلطة التقديرية للقاضي الزجري: ذكر المتدخل عدة حالات توضح سلطة القاضي في تقدير العقوبة بناءً على ظروف القضية، مثل التوبة الصادقة للمتهم التي قد تؤدي إلى تخفيف العقوبة؛
- خصوصية مبدأ التواجه: ناقش المتدخل كيفية الحفاظ على مبدأ التواجه في البيئة الرقمية، مشيرًا إلى جلسات المحاكمة الافتراضية حيث يحافظ المتهمون على حقهم في مواجهة الشهود وتقديم دفاعاتهم؛
- خصوصية السر المهني: أكد المتدخل على أهمية

حماية سرية المعلومات بين المحامين وموكليهم في البيئة الرقمية، وذلك من خلال استخدام منصات الاتصال الآمنة وتخزين البيانات الإلكترونية.

2. أهداف التحول الرقمي وخدمة المرتفقين

استعرض السيد هشام ملاطي في هذا الجزء أهم أهداف التحول الرقمي في خدمة المرتفقين وتحسين العمل القضائي. وقد أبرز عدة نقاط، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ضمان العدالة والمحاكمة العادلة؛
- تقديم حلول لمشكلة تضخم القضايا أمام المحاكم؛
- تحسين خدمة المرتفقين وتيسير وصولهم إلى العدالة بطريقة أكثر فعالية وشفافية. حيث قدم السيد ملاطي أمثلة عن كيفية استخدام التقنيات الرقمية لتحسين تجربة المرتفقين في نظام العدالة، مثل:
  - نظام الحجوزات الإلكترونية الذي يسمح للمرتفقين بحجز المواعيد عبر الإنترنت لعقد لقاءات مع المحامين أو لحضور الجلسات القضائية مما يسهل تحديد الأوقات المناسبة وتجنب الانتظار الطويل؛
  - منصات التواصل الافتراضي: التي تمكن المرتفقين من التواصل مع المحامين والمسؤولين القضائيين بشكل فعال دون الحاجة إلى الحضور شخصيًا؛
  - تقديم المعلومات عبر الأنترنت: من خلال إنشاء

مواقع وتطبيقات تقدم معلومات شاملة حول الإجراءات القانونية، وحقوق المرتفقين، والخدمات المتاحة حيث يمكن للمرتفقين الوصول إلى هذه المعلومات في أي وقت ومن أي مكان؛

- التوثيق الرقمي والملفات الإلكترونية: باستخدام التقنيات الرقمية لإنشاء وتخزين الملفات القانونية والوثائق الرسمية بشكل آمن مما يسهل الوصول إلى المعلومات ويقلل من مخاطر فقدان الوثائق؛
- التواصل والمتابعة الإلكترونية: بتوفير وسائل للمرتفقين لتتبع مآل قضاياهم عبر الإنترنت، وتلقي التحديثات والإشعارات حول تطورات قضاياهم بشكل فوري.

- تحسين العمل القضائي: أشار المتدخل إلى تحسين العمل القضائي كهدف من أهداف التحول الرقمي لمنظومة العدالة بما يخوله من تسريع وتبسيط الإجراءات القانونية لتحقيق العدالة بشكل أسرع وأكثر فاعلية. وقدم السيد ملاطي أمثلة عملية عن كيفية استخدام التقنيات الرقمية لتحسين تدبير الملفات القضائية وتسهيل التواصل بين الأطراف المعنية؛
- تعزيز آليات التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الجريمة؛
- ترشيد النفقات: حيث يعتبر ترشيد النفقات وتحسين استخدام الموارد المتاحة بشكل أكثر فعالية أحد أهداف وكذا أحد تحديات التحول الرقمي لمنظومة العدالة.

3. تحديات وإمكانيات التحول الرقمي في العدالة الجنائية

استعرض السيد هشام ملاطي في هذا الإطار مجموعة متنوعة من التحديات التي يواجهها التحول الرقمي في العدالة الجنائية، مثل التكيف مع التطورات التكنولوجية وحماية البيانات الشخصية. وقام بقراءة تحليلية لكيفية تحويلها إلى امكانات تخدم صالح العدالة الجنائية بالاستشهاد بأمثلة عملية مستمدة من الواقع الميداني من بينها:

- تحديات الحفاظ على جودة ودقة البيانات خلال عملية تحويل الإجراءات والملفات من النمط الورقي التقليدي إلى الإلكتروني، مما يستوجب تطوير نظم إلكترونية موثوقة وآمنة لتخزين وإدارة هذه الوثائق بشكل فعال. حيث أشار المتحدث إلى إلزامية جودة ودقة البيانات المستخدمة في نظم العدالة الجنائية الرقمية؛
- تحديات تأمين البيانات الشخصية والحساسة وحماية الخصوصية للأفراد والشهود والمشتبه بهم، مشيرا إلى التهديدات المتزايدة المتعلقة بالهجمات السيبرانية وانتهاكات البيانات، مما يستدعي وضع سياسات وإجراءات لضمان سرية وأمان هذه البيانات وحمايتها ومنع الوصول غير المصرح به إليها. مؤكدا على أهمية ضمان سرية وأمن المعلومات الرقمية في سياق العدالة الجنائية؛
- تحديات التواصل والتنسيق بين الجهات القضائية (القضاة والمدعين العامين وجهات التنفيذ) مما يتطلب استخدام تقنيات الاتصال والتواصل الحديثة بشكل فعال وآمن؛
- تحديات توفير الوصول العادل للتكنولوجيا الرقمية: تناول المتحدث أيضًا مسألة المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية. حيث أكد على أهمية ضمان وصول جميع فاعلي العدالة إلى الأدوات والموارد الرقمية بهدف ضمان المساواة في الفرص المتاحة في إطار التحول الرقمي للمنظومة القضائية؛
- التحديات القانونية والتشريعية: تم مناقشة التحديات المتعلقة بالتشريعات والقوانين التي تنظم استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال العدالة بالتفصيل. حيث أكد السيد ملاطي على ضرورة تكييف القوانين القائمة لمواكبة التطورات التكنولوجية، مع الحفاظ على حقوق الأفراد.

وقد أكد السيد المدير على أن مواجهة هذه التحديات تتطلب نهجًا تعاونيًا يشرك القضاة وخبراء التكنولوجيا والمجتمع المدني، لضمان نجاح التحول الرقمي في مجال العدالة الجنائية.

4. أهمية المعاهدات الدولية

تناول السيد هشام ملاطي في هذا الجزء دور المعاهدات والاتفاقيات الدولية في تعزيز التحول الرقمي في العدالة الجنائية. وتحدث بشكل خاص عن اتفاقية باليرمو واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، موضحًا أهمية هاتين الاتفاقيتين في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة.

- اتفاقية باليرمو: وتُعد أحد الأدوات الرئيسية في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود. وقد أوضح أمثلة عملية عن كيفية استخدام أحكام هذه الاتفاقية في تبادل المعلومات بين الدول وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في قضايا الجريمة المنظمة؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: تطرق السيد ملاطي إلى أهمية هذه الاتفاقية في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في العمل الحكومي. وذكر أمثلة عملية عن كيفية تبني الدول لمقتضياتها بما في ذلك استخدام التقنيات الرقمية لرصد ومراقبة التدفقات المالية والمعاملات غير المشروعة.

وقد تناول المتدخل إلى جانب هذه الاتفاقيات، اتفاقيات إقليمية ودولية أخرى مثل اتفاقية بودابست حول الجريمة الإلكترونية ومشروع الاتفاقية العالمية للجريمة المعلوماتية.

5. أهمية تبسيط الإجراءات القانونية

في هذا الجزء، قام السيد المدير بتسليط الضوء على أهمية تبسيط الإجراءات القانونية وتحديد الأهداف ومؤشرات القياس وكذا تنسيق الجهود لضمان فعالية التحول الرقمي. مستعرضا بعض الضوابط والمعايير التي يجب اتباعها لضمان نجاح التحول الرقمي في العدالة الجنائية، منها:

1. تبسيط الإجراءات: حيث اعتبر المتدخل تبسيط الإجراءات القانونية أحد العوامل الرئيسية لضمان نجاح التحول الرقمي في العدالة الجنائية، كون هذه العملية تمكن من جعل الإجراءات القانونية أكثر وضوحًا وسهولة للفهم بالنسبة لكافة الأطراف المعنية وتمكن كذلك من تنفيذها بكفاءة وفاعلية؛
2. تحديد الأهداف والمؤشرات: شدد المتدخل على ضرورة تحديد أهداف واضحة ومؤشرات لقياس فعالية التحول الرقمي في العدالة الجنائية. وقدم مقترحات عملية حول كيفية تحديد هذه الأهداف والمؤشرات بشكل دقيق ومناسب؛
3. ضبط الجهود وتنسيقها: في هذا النطاق، أشار المتدخل إلى أهمية ضبط الجهود وتنسيقها بين مختلف الجهات المعنية بتحقيق التحول الرقمي في العدالة الجنائية، بما في ذلك السلطات القضائية والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.؛

وقد قدم السيد ملاطي بعض الأمثلة العملية حول تحقيق هذه الأهداف المتوخاة من التحول الرقمي في مجال العدالة الجنائية، مثل:

- السجل العدلي الوطني الرقمي: سجل السوابق القضائية الذي كان يعتمد سابقًا على وثائق ورقية، لكن مع ظهور فكرة السجل العدلي الوطني الرقمي، أصبحت هناك قاعدة بيانات إلكترونية مركزية تسهم في تحسين البيانات وتوفيرها بشكل فعّال، مما يؤدي إلى تحسين جودة البيانات والمعلومات المتعلقة بالقضايا الجنائية. وأشار المتدخل في هذا الصدد إلى أهمية قواعد البيانات الإلكترونية الممركزة في وضع السياسات الجنائية، حيث توفر إحصاءات جنائية دقيقة وتمكن من إنجاز تحليل شامل لحالة العدالة، مما يُمكّن من وضع استراتيجيات جنائية فعّالة للوقاية من الجريمة ومكافحتها ويساهم في تحسين القرارات القضائية والسياسات الجنائية وتوجيه الجهود نحو تحقيق أقصى قدر من العدالة والأمان للمجتمع.

كما أشار المتدخل في نفس السياق إلى أهمية مركزة سجل السوابق القضائية مذكرا أن وزارة العدل قامت بتسهيل عملية الحصول على بطاقة السجل العدلي بشكل إلكتروني، حيث يمكن للمرتفقين الآن طلب بطاقة السجل العدلي والحصول عليها عن بعد عبر الوصول إلى قاعدة البيانات الوطنية المركزية في المحكمة.

- **قاعدة بيانات مركزية للسجل القضائي:** شدد السيد ملاطي على ضرورة توفر قاعدة بيانات مركزية للسجل القضائي مؤكدا دورها في التغلب على بعض المشاكل التي يواجهها القضاة في النيابة العامة ووكلاء الملك في الممارسة اليومية، مستدلا بإشكالية حالات المتابعة وكذا إعادة تأهيل وإدماج الأشخاص المحكوم عليهم، حيث تستغرق إجراءات إعادة الاعتبار وقتًا طويلاً وتتضمن استشارات قانونية متعددة مع الجهات القانونية. مشيرا أيضا إلى كون تطوير هذه القاعدة يعد قيمة مضافة في التبادل الدولي للسجلات القضائية وفقًا لاتفاقية باليرمو الدولية وغيرها من الاتفاقيات الثنائية التي تبرمها الدول في مجال التعاون القضائي الجنائي كما هو الشأن في الفضاء الجنائي الأوروبي والتي تمكن من تبادل المعلومات والاطلاع على السجلات القضائية للأشخاص المحكوم عليهم؛
- التناظر المرئي: أشار المتدخل إلى أن التناظر المرئي يعتبر أحد الوسائل الفعّالة في العمل القضائي الدولي والمحلي، حيث يسهم في تحقيق التعاون القضائي بين الدول. فمن خلال هذه التقنية، يمكن للقضاة من دول مختلفة الاستماع إلى الشهود أو المتهمين دون الحاجة إلى الانتقال والحضور العيني. موضحا أن هذا النهج يساعد في ترشيد الموارد والجهود، إضافة إلى كونه أحد الأدوات التي تعزز من شفافية العمل القضائي، حيث يتيح للأطراف المعنية متابعة الجلسات والمحاكمات دون قيود مكانية. وفي هذا الإطار ذكر المتدخل أن مشروع قانون المسطرة الجنائية الجديد يقترح استخدام مجموعة من الآليات الرقمية لتسجيل وتوثيق الاستجوابات والإجراءات القضائية من خلال التناظر المرئي.

في إطار النقاش حول القضايا القانونية والتحول الرقمي في القطاع القضائي، تطرق المتدخل لعدة تحديات تواجه عملية الرقمنة في المجال الجنائي مسلطا الضوء على كيفية تجاوزها من خلال:

1- تبسيط الإجراءات والقوانين وتعزيز فاعليتها في تحقيق العدالة لتجاوز بطء المساطر؛

2- التعاون بين التقنيين والمهنيين في مجال القانون والتكنولوجيا لتحقيق التكامل بين التشريعات والتكنولوجيا لضمان تقديم العدالة بشكل شفاف وفعّال؛

3- تحيين وتعزيز القوانين الداعمة للرقمنة في العدالة الجنائية: مثل قوانين تبسيط الإجراءات الإدارية والتبادل الإلكتروني للبيانات، حيث يتعين أن تحظى هذه القوانين بالتحيين المستمر لتمكين تطبيق البرامج والحلول الرقمية في النظام القضائي بطريقة تحفظ الحقوق وتضمن العدالة وتمكن أيضا من تجاوز تحديات استعمال الرقمنة في هذا المجال. من بين هذه التحديات تلك المتعلقة بالمحاضر الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

4- الإنجازات:

1. **المحاكمة عن بُعد**: في إطار مشروع المسطرة الجنائية، لم يتم تبني المحاكمة عن بُعد ككل، بل تم التركيز على تنظيم إجراءات الاستماع سواء للمتهم، أو الشاهد، أو الضحية، أو المطالب بالحق المدني، أو الخبير أو غيرهم.
2. **تقنيات التناظر المرئي:** تم استخدام تقنيات التناظر المرئي في تنظيم الإجراءات القضائية مثل تمديد الحراسة النظرية. حيث تم فتح المجال لتقديم الطلبات عبر تقنيات التناظر المرئي دون الحاجة لحضور الشخص بشكل مباشر، مما يُسهل ويُسرّع إجراءات المحاكمة
3. **تطوير تطبيقية للعفو والإفراج المقيد:** تم تطوير هذه التطبيقية التي تهدف إلى تشجيع تقديم الطلبات عن بعد، مما يسهل الوصول إلى اللجنة المعنية بالبث في هذه الطلبات وتسهيل عملية اتخاذ القرارات. كما تم ربط هذه التطبيقية بالسادة الوكلاء العامين للملك لدى المحاكم، مما سيُسهّل تجهيز الملفات الإلكترونية دون الحاجة إلى إرسال الوثائق عبر البريد.

4. **العمل على مشروع قانون لإحداث بنك وطني للبصمات الجينية**، والذي سيتم تشغيله بشكل إلكتروني، وسيساهم في توفير المعلومات لأجهزة البحث والتحري، وتقديم الأدلة في قضايا الجرائم. قد يساعد هذا البنك الوطني أيضًا في التعامل مع القضايا الدولية، كما هو الحال في اتفاقيات التبادل الجيني بين الدول الأوروبية والتي أثبتت جدواها في ضبط الجرائم وملاحقة المجرمين.

5. **العمل على تطبيقية متعلقة بتدبير المحجوزات**، وهي ذات أهمية بالغة سواء فيما يتعلق بضبط المحجوزات أو تسجيلها بدقة. حيث سيتمكن الموظف المسؤول من تسجيل كافة التفاصيل بدقة، مثل رقم التسلسل والنوع والعلامة التجارية للمحجوز، وحتى التقاط صور للمحجوزات لتوثيقها بشكل دقيق، وبالتالي معرفة وضبط عائدات الجرائم.

وقد ختم السيد هشام ملاطي، مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، بوزارة العدل المغربية، كلمته بتعبير هادف لا يحتمل تلخيص مضمونه: «أن الرقمنة في مجال العدالة الجنائية كما قلت سيف ذو حدين ينبغي تفعيله في إطار مقاربة شمولية بطبيعة الحال تحافظ على التوازن الذي تقوم به العدالة الجنائية وهي مكافحة الجريمة في ظل احترام تام للحقوق والحريات وتحقيق الضمانات لكل أطرافها.»

الجلسة الثالثة :

العدالة الرقمية المرتكزة على البيانات

الجلسة الثالثة: العدالة الرقمية المرتكزة على البيانات

واصلت فعاليات المؤتمر الدولي للتحول الرقمي لمنظومة العدالة بطنجة أشغالها في اليوم الثاني، مبرمجة جلستها الثالثة حول موضوع "العدالة الرقمية المرتكزة على البيانات".

من خلال الجلسة، تم تسليط الضوء على الأساليب المبتكرة للتعامل مع البيانات وسبل استفادة العدالة الرقمية منها، بمشاركة العديد من الممارسات الفضلى. حيث تم الاستماع إلى تجارب مجموعة من الحضور:

- السيد **خافيير هيرناندیز**، نائب المدير العام لترويج وابتكار خدمات العدالة الرقمية بوزارة العدل، إسبانيا؛
- السيدة **سيونغ جو بارك**، محللة السياسات الحكومية الرقمية والبيانات لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فرنسا؛
- السيد **كامل الملاح**، خبير في منصات البيانات المفتوحة، تونس؛
- السيد **اوليفيي بامبادي موفوطا**، مدير الخرائطية ومكلف بمختبر التسريع لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كونغو؛
- والسيد **تياكو كونها مارتينز**، مستشار الإبداع والحكومة الرقمية لدى كتابة الدولة للعدالة، البرتغال؛
- السيد **اسماعيل قديدير**، مراقب عام بالمديرية العامة للأمن الوطني، المغرب؛
- السيد **علاء الدين الداودي**، مدير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات بصندوق الإيداع والتدبير، المغرب.

وتولت تسيير اللقاء السيدة هاجر خياطي رئيسة قسم التطوير والتشغيل والتبادل البيني بوكالة التنمية الرقمية، المغرب.

العدالة الرقمية المرتكزة على البيانات: الحاضر والمستقبل - اسبانيا

السيد خافيير هيرناندیز، نائب المدير العام لترويج وابتكار خدمات العدالة الرقمية بوزارة العدل، اسبانيا

أعرب **السيد خافيير هيرناندیز**، نائب المدير العام لترويج وابتكار خدمات العدالة الرقمية بوزارة العدل الإسبانية، عن امتنانه لحكومة المملكة المغربية لدعوته لحضور هذا المؤتمر ومشاركة التجربة الناجحة لمنظومة العدالة في بلاده.

وبدأ السيد خافيير هيرناندیز مداخلته بتقاسم مؤشرات رقمية حول الخدمات التي تقدمها وزارة العدل في إسبانيا وتتجلى في:

- استفادة أزيد من 25 ألف مرتفق داخلي من خدمات الوزارة، بما في ذلك الهيئات القضائية والنيابات العامة والسجلات المدنية ومعاهد الطب الشرعي والمديرين الإقليميين؛
- خدمة أكثر من 300.000 مرتفق خارجي، مثل جهات تنفيذ القانون والمحامين والأخصائيين الاجتماعيين والمؤسسات الإصلاحية والمستشفيات العمومية والخاصة والإدارات العمومية الأخرى؛
- تقديم قائمة تضم أكثر من 70 خدمة رقمية، بالإضافة إلى أكثر من 20 خدمة شاملة للمواطنين.

وأشار المتحدث أيضًا إلى أنه تم مؤخرًا وضع حلول أخرى كالذكاء الاصطناعي والأتمتة (Automatisation) لتحسين كفاءة وسرعة العدالة وتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات وتصحيح التحيزات الادراكية والأفكار المسبقة حول نظام العدالة.

وأشار السيد خافيير هيرناندیز بعد ذلك إلى التقدم الكبير في النظام القضائي الإسباني خلال الفترة من 2020 إلى 2023، حيث أنه في غضون 40 شهراً، اعتمدت

جميع الهيئات القضائية، بما في ذلك المحاكم الجنائية، السجلات الإلكترونية.

وسلط الضوء أيضًا على استعمال المحاكمات عن بعد واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحويل الصوت إلى نص، مما ييسر وصول المحامين والمدعين العامين والقضاة إلى المعلومات.

وفي هذا السياق، قدم السيد خافيير هيرناندیز عدة أمثلة ملموسة للانتقال نحو إدارة الإجراءات القانونية القائمة على البيانات، من بينها:

- بوابة المعلومات الإدارية البينية التي تعمل على تحسين اتخاذ القرار؛
- لوحات قيادة متقدمة (Advanced dashboards)، توفر تصورًا تفاعليًا لاتخاذ قرارات تكتيكية وتشغيلية أفضل؛
- مختبر البيانات الذي يقوم بتحليل المعلومات المعقدة لدعم السياسات العامة؛
- مختبر الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على البيانات وأتمتة العمليات.

كما أكد المتحدث على أهمية التواصل الإلكتروني بين الهيئات القضائية والمواطنين، خاصة فيما يتعلق بتحديات مثل الحد من الانتحار وحماية الضحايا. داعيا إلى ضرورة جعل هذه البيانات متاحة للمجتمع، باعتبار البيانات القضائية منفعة عامة.

واستمرارا في حديثه عن تطور النظام القضائي في إسبانيا، جسد السيد خافيير هيرناندیز هذا التقدم بأمثلة ملموسة على مستوى وزارة العدل:

- الانتقال قبل عام من نظام تدبير إجراءات الإفلاس القائم على المستندات إلى نظام قائم على نماذج البيانات، الشيء الذي مكن المحامين من الاطلاع على قرارات المحكمة، وأتاح للشركات والمهنيين الاطلاع على وضعية ملفاتهم. كما مكن هذا النهج، بفضل الاهتمام الخاص بالعاملين في هذه الشركات وقابلية التبادل البيني مع الدائنين العموميين، من اكتشاف مشاكل الدائنين واستباق مخاطر الإفلاس بصياغة سياسات عامة تهدف إلى الحد من تأثيرها؛
- تدبير أكثر من 300 ألف إجراء منح الجنسية الإسبانية في ثلاثة أشهر بفضل الأتمتة (Auto-matisation).

وسلط المتحدث الضوء على الدور الحاسم للذكاء الاصطناعي والأتمتة في تطور مجال العدالة، سواء في تقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين، أو في مساعدة الجهات الفاعلة في مجال العدالة على تحسين أدائها واستغلال مواردها بشكل أفضل.

كما أبرز أنه لدعم التحول الرقمي للعدالة والنجاح في استدامة نتائجه، يجب أخذ عدة متطلبات محددًا من بينها عناصر رئيسية للنجاح:

1. التنظيم واللجان: إقامة هيكل تنظيمي مناسب بمشاركة سياسية قوية؛
2. الامتثال للتشريعات السارية، مع الشفافية الكاملة ووضع سياسات خاصة بالذكاء الاصطناعي؛
3. التحالفات: تطوير التعاون والاتفاقيات مع الشركاء الاستراتيجيين؛
4. الحكامة التقنية: إنشاء حكامة تقنية قوية تشمل تتبع البيانات والأمن والسرية؛
5. تعزيز ثقافة البيانات وإدارة التغيير بفعالية.

كما أشار السيد خافيير هيرناندیز، نائب المدير العام لترويج وابتكار خدمات العدالة الرقمية بوزارة العدل الإسبانية، إلى أن تغيير العقلية يبقى التحدي الأصعب في اعتماد التكنولوجيا والبيانات في العدالة، مؤكدا أهمية تيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة من خلال تنظيم فعاليات واجتماعات كما هو الشأن بالنسبة لهذا المؤتمر.

وفي هذا الصدد، دعا المشاركين لحضور المنتدى القادم حول البيانات في إسبانيا واختتم كلمته بالتذكير بأهمية تعبئة كل الجهات الفاعلة حول التفكير والتبادل لتحسين جودة العدالة في عالم يعتمد بشكل أكبر على البيانات.

إنشاء حكامة متينة للبيانات من أجل عدالة متمركزة على الإنسان - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - فرنسا

السيدة سيونغ جو بارك، محللة السياسات الحكومية الرقمية والبيانات لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فرنسا

أعربت **السيدة سيونغ جو بارك**، محللة السياسات الحكومية الرقمية والبيانات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بفرنسا، في كلمتها عن امتنانها لوزير العدل على التنظيم والدعوة لحضور حدث يسلط الضوء على أهمية إنشاء حكامة متينة لبيانات عدالة متمركزة على الإنسان.

وأشادت المتحدثة بالجهود المبذولة من طرف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتوجيه النظام القضائي نحو نهج مبني على البيانات محوره الإنسان. الأمر الذي يقتضي إعادة تصميم أنظمة العدالة والخدمات حول الأفراد واحتياجاتهم ودعم الوصول المتساوي إلى الخدمات القانونية. مشيرة إلى أن هذه الجهود تواجه في كثير من الأحيان عراقيل بسبب محدودية البيانات التي تساعد في فهم احتياجات الأفراد وتجربتهم مع نظام العدالة والخدمات.

ثم ناقشت السيدة سيونغ جو بارك الدور الحاسم لتدبير البيانات القضائية مشيرة إلى أن البيانات المُدبرة بشكل جيد يمكن أن تساهم في فهم أفضل للاحتياجات القانونية للأفراد، وتصميم السياسات والخدمات المناسبة، وتحسين كفاءة خدمات العدالة وكذا زيادة شفافية النظم القانونية.

كما سلطت الضوء على المخاطر المرتبطة باستخدام البيانات، مشيرة إلى أمثلة للبيانات غير الدقيقة و/أو سوء استخدام البيانات وما ينتج عنه من إضعاف ثقة الأفراد في المؤسسات القضائية. مشددة على ضرورة اتباع نهج متمركز على الإنسان مع اعتماد التدبير الجيد للبيانات.

وقد اعتبرت المتحدثة تطوير تدبير البيانات تحديًا استثنائيًا في قطاع العدالة، نظرًا لعدم توافر المعايير الاجتماعية الثابتة لاستخدام البيانات وكذا التطور المستمر للأدوات والخدمات المعنية مما يجعل مهمة تأطير استخدام البيانات معقدة بشكل استثنائي.

كما أكدت أن حكامة البيانات توفر فرصًا لإرساء أنظمة عدالة أكثر تيسيرا وكفاءة وشفافية، وتمكن الحكومات من وضع التدابير اللازمة لبناء ثقة المواطنين في أنظمة العدالة. وفي هذا الصدد، أبرزت السيدة سيونغ جو بارك أن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتدبير البيانات في القطاع العام يمكن أن يكون أداة قيمة لدعم البلدان في جهودها لفهم قيمة البيانات بالنسبة للقطاع العام والقضاء، ولوضع نهج استراتيجي للاستفادة من فرصة استخدام هذه البيانات.

واسترسلت السيدة سيونغ جو بارك مبرزة الجوانب الحاسمة لتدبير البيانات في قطاع العدالة، ولخصتها في ثلاث مستويات:

1- المستوى الاستراتيجي: أبرزت الخبيرة أن القيادة تعد العنصر الأساسي الذي يؤطر التدبير الجيد للبيانات، مشيرة إلى دورها الحاسم في توجيه الرؤية الاستراتيجية ليس فقط في قطاع العدالة ولكن في جميع مجالات القطاع العام.

2-المستوى التنظيمي: أكدت المتحدثة على ضرورة تنفيذ استراتيجية حكامة البيانات وإرساء التنظيم المواكب لها.

وشددت على أهمية تطوير استراتيجيات وسياسات قوية قائمة على البيانات ودعمها بمبادرات حكومية، مشيرة إلى إمكانية الاعتماد على التنسيق بينها من خلال لجان ومجموعات العمل وبرامج الرصد واليقظة، وكذلك اعتماد برامج التدريب لضمان تطوير قدرات جميع الجهات الفاعلة في مجال العدالة الرقمية وتعزيز إمكانات استعمال البيانات بشكل فعال.

وفيما يتعلق بالتنظيم، أشارت المتحدثة إلى ضرورة ضمان تكييفه وجعل قواعده مفهومة وفي متناول جميع الفاعلين في النظام القضائي.

3-المستوى الميداني / التنفيذي: تناولت المتحدثة 3 عناصر على هذا المستوى، وهي البنية التحتية للبيانات، هندسة البيانات ودور القيمة المكتسبة للبيانات. مؤكدة على الدور الأساسي للبنية التحتية وهندسة البيانات في نجاعة الحكامة

وأوضحت السيدة سيونغ جو بارك المبادئ الأساسية لحكامة البيانات، مؤكدة على أهمية القيادة الاستراتيجية من جانب الحكومات لضمان فعاليتها. كما سلطت الضوء على الحاجة إلى تعريف واضح للمسؤوليات والاستثمار في بناء قدرات القطاع العام، وتكييف الأطر التنظيمية القائمة لمواجهة تحديات إدارة البيانات.

واختتمت السيدة سيونغ جو بارك، محللة السياسات الحكومية الرقمية والبيانات لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بفرنسا، كلمتها بالتذكير بأن التدبير الجيد للبيانات من شأنه أن يتيح الاستغلال الكامل لإمكانات نظم وخدمات العدالة القائمة على البيانات. مشددة على ضرورة التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة، على المستويين الوطني والدولي. ثم ذكّرت بالالتزام الفعال لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى جانب وزارة العدل المغربية في إرساء حكامة البيانات بقطاع العدالة في المغرب، مؤكدة على أهمية تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في المنظمة ومجددة التزامها بمواصلة التعاون مع المغرب والمجتمع الدولي لتعزيز حكامة البيانات في قطاع العدالة.

فتح بيانات العدالة: فرصة للنجاح في التحول الرقمي وتعزيز الوصول إلى العدالة - تونس

السيد كامل الملاح، خبير في منصات البيانات المفتوحة، تونس

استهل **السيد كامل الملاح**، خبير في منصات البيانات المفتوحة بتونس، مداخلته بشكر الجهات المنظمة لهذا الملتقى الدولي والتعبير عن سروره بالمشاركة فيه، ثم أشار إلى أن مداخلته ستركز على أربعة محاور رئيسية وهي: تسليط الضوء على بعض المفاهيم الرئيسية بشأن البيانات المفتوحة وخصوصية البيانات أو منصات البيانات المفتوحة ونوعية البيانات التي يمكن فتحها في قطاع العدل وعمليات إتاحة قرارات المحاكم أو الاجتهاد القضائي في شكل البيانات المفتوحة.

1-المفاهيم الرئيسية بشأن البيانات المفتوحة:

ذكر السيد كامل الملاح أن عملية فتح البيانات تقتصر بالأساس على مصدرها وليس على عملية معالجتها، بعد ذلك تطرق للعناصر الرئيسية التي تعتمد عليها هذه العملية وهي: العنصر التقني والقانوني والاقتصادي وعنصر البيانات في حد ذاتها.

- العنصر التقني: يجب أن تكون الصيغ في شكل مفتوح والبيانات مهيكلة بطريقة تسمح بمعالجتها بشكل آلي قدر الإمكان، كما يجب أن تكون البرمجيات متاحة للجميع وغير مقيدة برخص الاستغلال؛
- العنصر القانوني: يجب أن تتوفر مجموعة البيانات التي سيتم نشرها على منصة البيانات المفتوحة على رخصة
- تسمح بإعادة استعمالها مهما كانت الغايات وبدون أية قيود سواء كانت تجارية أو غير تجارية للرفع من نسبة الانفتاح ونسبة المشاركة، لذلك-يتوجب الحرص على أن تكون الرخصة واضحة بدون لبس أو إبهام بالنسبة للمستعملين النهائيين.
- العنصر الاقتصادي: يجب أن تكون البيانات دائما متاحة بشكل مجاني ولديها قابلية كبرى لإعادة الاستعمال.
- عنصر البيانات في حد ذاتها: يجب أن تكون البيانات:
  - متوفرة ومتاحة بشكل كامل دون استثناء أي جزء منها؛

  - خام ومتاحة في الوقت المناسب وفي الحين؛
  - متاحة دائما على الإنترنت للجميع في حالة نشرها على المنصة؛
  - غير تمييزية، بحيث لا يجب إقصاء طرف على حساب طرف آخر أو حذف أجزاء منها لأسباب تمييزية أو عنصرية.

ومن جهة أخرى، أكد السيد كامل الملاح على ضرورة الاحترام الكامل لمعايير جودة البيانات المفتوحة، حيث يجب الحرص على أن تكون هناك آليات لضمان جودة عالية لهذه البيانات من ناحية، وكذا جودة البيانات الوصفية الخاصة بالتعريف بكيفية الوصول إلى هذه البيانات من ناحية أخرى. ولبلوغ هذا المستوى من الجودة، أكد المتحدث على أهمية الاحترام الكامل لخصوصيات هذه البيانات وتطبيق القوانين الخاصة بحماية المعطيات الشخصية حيث يختلف الأمر من بلد إلى اخر حسب التجارب وحسب ثقافة البلد.

وشارك السيد كامل الملاح التجربة التونسية مع الحضور مشيرا إلى التطور الحاصل خلال السنوات الأخيرة، حيث كان التركيز حتى بداية سنة 2007 على الحصول على البيانات بهدف الرفع من الشفافية ومساءلة الجهات الحكومية بالأساس، وخلال سنة 2013 تم تبني مفهوم «مفتوح بشكل مبدئي» أو «Default By Open» كمفهوم أساسي لفتح البيانات، حيث يجب أن تكون كل البيانات الحكومية متاحة بشكل مفتوح كلما سمحت الحالات بذلك.

وانطلاقا من سنة 2013، تم فتح عدد كبير من البيانات لكنه لم يقابل بنفس الوثيرة من حيث إعادة الاستعمال مما دفع الجهات الحكومية إلى التوجه تدريجيا نحو مفهوم يرتكز

على بيانات قابلة لإعادة الاستعمال مباشرة، وهو مفهوم يعتمد على «قابل للإعادة الاستخدام بشكل مبدئي» أو «Default By Reusable»، والذي يشترط بالأساس أن تكون البيانات مطلوبة بكثرة مع احترام المعايير الدولية، بهدف القيام بنشر بيانات قابلة للترابط فيما بينها لاحقا بالنسبة للمستعملين النهائيين.

2- خصوصية البيانات أو منصات البيانات المفتوحة:

أكد السيد كامل الملاح في هذا النطاق على ضرورة توفير بيانات واضحة وسلسة ومفهومة، يمكن الوصول إليها بسهولة دون أية قيود مع احترام المعايير الدولية بما فيها الجوانب التقنية وغيرها. كما أشار كذلك إلى ضرورة وجود رخص إعادة استعمال واضحة ودقيقة لا تترك مجالا للبس، دون إغفال توفير المنصات لواجهات البرمجيات التطبيقية «API»، لتكون البيانات قابلة للقراءة مع إمكانية إضافة بيانات أخرى، الشيء الذي يسهل على المستعملين عملية إدراجها بشكل آلي.

وبخصوص البيانات الوصفية، أكد على ضرورة احترام كل المعايير الدولية التي تنص على تيسير المعالجة الآلية، وقراءة البيانات وفهم كيفية تحديثها وإنشائها وكذا التعرف على الجهة المنتجة لهذه البيانات في الأساس.

بعد ذلك انتقل السيد كامل الملاح للحديث عن أنواع المنصات وخص بالذكر قائمة البيانات المفتوحة « Ca-talogue des données ouvertes » والتي تعتبر واجهة تقدم فيها مجموعة من البيانات ومنصات/بوابات البيانات المفتوحة « Portail/Plateforme des données ouvertes» وتوفر عدة خدمات مثل إشراك المستعملين النهائيين وفتح باب الحوار معهم لتحسين جودة هذه البيانات وغيرها من الخدمات التشاركية.

وأوضح المتحدث أن هناك ثلاثة سيناريوهات رئيسية لإطلاق منصات البيانات المفتوحة، حيث يمكن أن تكون هذه المنصات وطنية، أو قطاعية، أو مجموعة من المنصات القطاعية، مما يجعل كل منها يتمتع بمزاياه وعيوبه، وهي:

- السيناريو الأول: منصة وطنية واحدة تضم جميع البيانات الحكومية، مما يسهل لجميع المرتفقين الوصول إليها ويوفر تجربة موحدة، لكنه قد يقلل من التجديد ويتجاهل خصوصية القطاعات.
- السيناريو الثاني: منصات قطاعية فقط دون وجود منصة وطنية، مما يعزز خصوصية كل قطاع، لكنه يؤدي إلى تشتت المرتفقين وصعوبة ربط البيانات.
- السيناريو الثالث: وهو المفضّل بالنسبة للسيد كامل الملاح، حيث يتم توفير منصة وطنية مع عدة منصات قطاعية، مع مراعاة خصوصية كل قطاع وتوحيد البيانات الوصفية وتوفير آليات تجميع وتقديم البيانات بشكل سهل. وأشار المتدخل إلى نجاح النموذج الأوروبي في هذا الصدد، والذي يضم 36 دولة ويوفر أكثر من مليون و600 مجموعة بيانات متاحة بجميع اللغات وتعتمد على نفس المعايير، مما يسهل الولوج إليها واستعمالها بشكل سلس.

3-نوعية البيانات التي يمكن فتحها في قطاع العدل

أشار المتحدث إلى أن نوعية البيانات المتاحة في قطاع العدالة يحددها فاعلي هذه المنظومة من قضاة ومدعين عامين، ومهنيي القضاء (محامون، مفوضون قضائيون،) ومؤسسات العدالة (محاكم، سجون،).

وفيما يتعلق بالمحاكم، أكد السيد كامل الملاح على أهمية توفير هذه البيانات بشكل مفتوح للعموم وعلى قابلية التحميل بشكل شامل، بما في ذلك برامج توزيع الملفات القضائية على المحاكم. حيث أوضح أن بعض الدول تقدم هذه البيانات بأسماء جميع الأطراف المتداخلة، بينما تفرض قيودًا في الدول الأخرى بناءً على التقاليد والقانون المحلي. كما أشار إلى أن بعض الدول قد فتحت سجلاتها القانونية وملفاتها للعموم بشكل كامل، مما يظهر تباين النهج بين الدول في هذا المجال.

4- فتح البيانات في قطاع العدل أو الاجتهاد القضائي في شكل البيانات المفتوحة

في مجال فتح البيانات في قطاع العدل، أي ما يتعلق بمختلف أنواع قرارات المحاكم والأحكام التي تصدر عنها، أشار المتحدث إلى العديد من التجارب السابقة والأمثلة التي تؤكد أهمية البيانات في نجاعة العمل داخل المحاكم. موضحا أن الأمر لا يتعلق فقط بنشر الإحصائيات، بل في جعلها بيانات قابلة للاستخدام من خلال توفير المعلومات حول كيفية جمعها وتحليلها واستخدامها بشكل فعال.

- فيما يتعلق بفتح البيانات الخاصة بالقضاة والمدعين العامين، أشار المتدخل إلى أن هناك توجه نحو نشر كل البيانات العملياتية مثل البيانات المتعلقة بأداء القضاة لعملهم اليومي وكيفية توزيع الملفات القضائية عليهم، وماهية النسق الذي يتبعونه لمعالجة ملفاتهم ونسبة الأحكام التي يصدرها بعض القضاة والتي يتم إلغاؤها في مراحل التقاضي الأخرى، كمؤشرات لمتابعة أعمالهم

وقياس مردوديتهم. كما أشار إلى أن بعض البلدان، مثل الأرجنتين والباراغواي، توجهت نحو نشر البيانات حول العقوبات التأديبية التي تم اتخاذها بحق هذه الفئة بهدف تمكين المواطنين من القيام بدورهم في المساءلة ومتابعة الشأن القضائي.

- فيما يتعلق بفتح البيانات الخاصة بالمؤسسات السالبة للحرية كالسجون ومراكز الإيقاف، أشار المتحدث إلى أن هناك جزء كبير من هذه البيانات يعتبر كطبقة أولية مؤكدا على ضرورة توفر جداول كاملة تشرح تفاصيل عن مكان تواجد هذه المراكز والمؤسسات، وتعطي فكرة عن طاقة الاستيعاب، بالإضافة إلى بعض التفاصيل الأخرى التي قد تشمل معطيات شخصية مع ضمان حمايتها.

وقد خصص السيد كامل الملاح الجزء الأخير من مداخلته لمسألة نشر القرارات القضائية، حيث عرض بعض النماذج من عدة دول كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا والمملكة المغربية.

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تم إطلاق مبادرة من " CourtListener''وهي جهة غير حكومية في أمريكا، وتعتبر مؤسسة غير ربحية تقوم بنشر ما يقارب تسعة ملايين قرار على منصتها بشكل كامل ومتاح مع إمكانية تحميله وإعادة استعماله دون أية قيود أو إلزامية تسجيل حساب.

تم إنشاء منصة أرشيف المحاكم بوضع ما يقارب ستة وستين مليون ملف قضائي مع مختلف الملفات الموجودة به، وحوالي ثلاثمائة وخمس وخمسين مليون ملف يعود إلى السجلات القضائية بما يشمل ذلك التسجيلات الصوتية داخل المحكمة، ويمكن الاطلاع عليها والوصول إليها دون تسجيل مسبق ودون الحاجة إلى دفع مقابل مادي. وتوفر هذه المنصة معطيات هامة جداً حول القضاة، حيث يمكن الوصول إلى أكثر من خمسة عشرة ألف قاض والتعرف على كل التفاصيل المتاحة عنهم، مثل انتماءاتهم السياسية وبعض المعطيات الأخرى. وتهدف هذه المعطيات إلى تمكين العموم من ممارسة دورهم الرقابي ومتابعة الشأن القضائي.

وتشمل المعطيات المتاحة أيضاً ملفات التصريح بالمكاسب لدى القضاة في أمريكا، حيث يتوجب عليهم تقديم تصاريح سنوية حول المكاسب والاستثمارات التي يقومون بها، ويفرض القانون أن تكون هذه التصاريح متاحة للجميع لمدة ست سنوات. وقد تم جمع كل هذه التصاريح في مبادرة لجعلها متاحة للجميع مدى الحياة، حيث يمكن الوصول إليها في أي وقت ومعرفة تطورها السنوي. وتحتوي هذه المعطيات على أكثر من مليون وخمسمائة عملية استثمار لدى القضاة، وهي مسجلة ومتاحة بشكل قابل للمعالجة الآلية. كما تقوم المنصة بجهد كبير لتحويل هذه البيانات لتصبح قابلة لإعادة الاستعمال وجعلها متاحة للجميع حتى أنها توفر خدمات أخرى بمقابل مادي تسهل على المستعمل عملية البحث باعتبار أنها قاعدة بيانات ضخمة تتجاوز أربعة مئة مليون تسجيل وغيره من البيانات.

التجربة الألمانية:

تم خلق منصة تعتمد على برمجية حرة المصدر تتيح نشر قرارات المحاكم والوصول إليها واستغلالها. وتحتوي هذه المنصة حاليًا على أكثر من مئتين وخمسين ألف حكم قضائي.

التجربة الفرنسية:

والتي اعتبرها المتدخل فريدة من نوعها، حيث أن فرنسا تعمل منذ سنة 2016، من خلال برنامج يمتد إلى حدود سنة 2025، على تعزيز ترسانة قانونية تحث وتفرض على كل الجهات القضائية أن تنشر جميع الأحكام القضائية على شكل بيانات مفتوحة ووفقا للمعايير الدولية المعروفة. كما أشار إلى قوة هذه الترسانة القضائية وعدد القوانين التي تم إصدارها. ثم قام بتقديم منصة «judilibre » والتي تتيح أكثر من ثمانمائة ألف حكم قضائي يمكن الوصول إليهم من دون قيود وبالتالي فهي عملية نشر شاملة وليست انتقائية ولا تستثني أحدا وتتطابق مع المعيار الدولي في هذا المجال. فبمجرد الدخول إلى موقع « judilibre « يمكن ملاحظة بعض الاختلافات على مستوى رخصة إعادة الاستعمال حيث أن كل الحقوق مسجلة كما توجد بعض القيود من ناحية إعادة الاستعمال.

التجربة المغربية:

تحدث السيد كامل الملاح، خبير في منصات البيانات المفتوحة بتونس، في الختام، عن التجربة المغربية وأشار إلى وجود دينامية كبيرة في هذا المجال، خاصة بعد إدراج تعهدين مهمين في خطة شراكة الحكومة المفتوحة، يلزم أحدهما بنشر جملة كبيرة من الأحكام التي تصدرها المحاكم للعموم وإن لم تكن في شكل بيانات مفتوحة،-والتي تشكل خطوة أولى تعطي إمكانية الوصول إلى هذه الأحكام لتصبح أداة يمكن أن تساعد المواطنين على القيام بدورهم الرقابي.

طريق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عدالة أكثر ذكاءً: رحلة التحول الرقمي - جمهورية الكونغو الديمقراطية

السيد اوليفيي بامبادي موفوطا، مدير الخرائطية، مكلف بمختبر التسريع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كونغو.

بدأ السيد **اوليفيي بامبادي موفوطا**، مدير الخرائطية، مكلف بمختبر التسريع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كلمته بتحية الحضور قبل عرض شريط فيديو يلخص الأنشطة الحالية للبرنامج الأممي في بلده، مسلطاً الضوء على الدعم الفني المقدم للمجلس الأعلى للقضاء لرقمنة الإجراءات القضائية في إطار المشروع الممول من حكومتي السويد والنرويج والذي يهدف إلى تعزيز مكافحة الفساد من خلال إدماج الأدوات الرقمية المبتكرة في القطاع القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثم قدم السيد أوليفيي بامبادي موفوطا بالتفصيل الأدوات الرئيسية الثلاث التي تم تطويرها كجزء من هذا المشروع كالتالي:

1-نظام المعلومات الإدارية للقضاة (SIGM): يعتبر هذا النظام جانبًا حاسمًا في المشروع، وقد تم تصميمه لحل مشكلة الموقع الجغرافي للقضاة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهو يجعل من الممكن متابعة الحياة المهنية للقضاة وتعيينهم ومدة خدمتهم وكذلك الكشف عن القضايا التأديبية ذات الصلة. وبالتالي، يتيح النظام تحسين إدارة الحياة المهنية للقضاة، مع المساهمة في مكافحة الفساد وتوفير بيانات محينة عن مهام المعنيين.

2-نظام معلومات إدارة الإجراءات القضائية (SIGAJ – المدني والعسكري): يتيح هذا النظام المثبت في المحاكم ومكاتب المدعي العام رقمنة الملفات القضائية لمراقبة معالجتها واكتشاف التأخير وضمان الشفافية في تدبير العمل القضائي.

3-نظام معلومات إدارة السجون (SIGE): يهدف هذا النظام، المفعل في مدن كينشاسا وماتادي ولوبومباشي، إلى تحسين إدارة السجناء من خلال تعزيز أمن وموثوقية بيانات السجون. فهو يسمح بالتحقق السريع من إحصاءات السجون ويساعد على تقليل الاحتيال في تدبير ملفات السجناء.

بعد ذلك، تناول السيد أوليفيي بامبادي موفوطا جوانب مهمة أخرى من المبادرة، حيث سلط الضوء على التحديات التي تواجهها مناطق معينة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لاسيما نقص البنية التحتية الكهربائية والتي تمت معالجتها من خلال توفير الألواح الشمسية لضمان الإمداد المستمر بالكهرباء في الولايات القضائية المعنية وأعلن في هذا الصدد عن تزويد العديد من البلديات بالجمهورية بـ 44 مجموعة طاقة شمسية، بتمويل من الحكومة النرويجية لتعميم تعزيز القدرات الرقمية.

وشدد المتحدث على أن تطوير البرمجيات تم على المستوى المحلي وأنه نتاج التعاون بين جميع الجهات الفاعلة الكونغولية في القطاع القضائي. وقد أتاح هذا النهج التشاركي تكييف الأدوات مع الاحتياجات المحددة للسياق الكونغولي، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة خدمات السجون.

وأخيرا، أكد السيد اوليفيي بامبادي موفوطا مدير الخرائطية، المكلف بمختبر التسريع ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الدور الحاسم للبيانات التي تنتجها هذه الأدوات في مكافحة الفساد وتحسين العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مذكرا بالتزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم الحكومة الكونغولية في جهودها لتحديث النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون في البلاد.

استراتيجية «Govtech Justiça» لتسريع عملية تحويل العدالة - البرتغال

السيد تياكو كونها مارتينز، مستشار الإبداع والحكومة الرقمية لدى كتابة الدولة المكلفة بالعدل، البرتغال.

أعرب السيد **تياكو كونها مارتينز**، مستشار الإبداع والحكومة الرقمية لدى كتابة الدولة للعدالة بالبرتغال، عن امتنانه لإتاحة الفرصة له لتمثيل وزارة العدل البرتغالية موجها شكره لوزارة العدل المغربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعوتهم لهذا الحدث الذي اعتبره فرصة لتبادل الخبرات وبناء فهم جماعي من أجل المضي إلى الأمام فيما يتعلق بالتحول الرقمي.

وبدأ السيد مارتينز مداخلته بتسليط الضوء على أحد التحديات الحالية، والذي يكمن في أن العديد من مؤسسات القطاع العام لا تزال تعمل بتقنيات القرن العشرين والتي تعود نماذجها الأساسية إلى القرن التاسع عشر من أجل الاستجابة للاحتياجات المتطورة للقرن الحادي والعشرين، مشيرا إلى الفجوة الكبيرة بين الاحتياجات الحالية والهياكل التنظيمية الموروثة من الماضي. كما ركز على «المفارقة» بين الحاجة إلى تحسينات تدريجية والتوفير السريع للتقنيات الثورية التي تخول في نفس الوقت فرصًا هائلة للتحول ولكنها تمثل أيضًا تحديات كبيرة، مؤكدا على أن هذا الأمر يحتم على موظفي الخدمة المدنية والموظفين العموميين والسياسيين التعرف على كل هذه العوامل وأخذها في الاعتبار عند دراسة التحول الرقمي للخدمات، لا سيما في قطاع العدالة.

وأشاد المتحدث بعد ذلك بالجهود التي بذلتها وزارة العدل البرتغالية لتعزيز تحولها الرقمي، معربًا عن امتنانه لمنظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية لدعمها في تسهيل تطوير إطار شامل للتحول الرقمي، والذي تستجيب له الآن جميع مشاريع التحول داخل الوزارة، مؤكدا في هذا الصدد على أن التحول الرقمي لا يتعلق بالتكنولوجيا فحسب، بل يتعلق أيضًا بكيفية تفاعل

الأفراد معها، بما فيهم المواطنين كمرتفقين نهائيين وكذلك موظفي القطاع العام أو أي منظمة أخرى.

ومن جهة اخرى أشار السيد مارتينز أيضًا إلى الضغوط التي عرفتها الإدارات العمومية وهيئات العدالة في البرتغال في بداية هذا التحول مثل نقص خبرة الموظفين في مجال تكنولوجيا المعلومات، وكذلك الحاجة إلى إكمال 100 مشروع ملتزم بها في إطار البرنامج الزمني المحدد في قطاع متنوع مثل العدالة بالبرتغال الذي يشمل العديد من المؤسسات بمستويات متباينة من النضج الرقمي، مما أدى إلى إعادة التفكير في نهج تنفيذ هذه المشاريع بطريقة ناجعة وذلك بتطوير استراتيجية للانتقال الفعال إلى التقنيات الرقمية والتي تحمل اسم استراتيجية «Gov-Justiça tech».

وشدد المتحدث على الأهمية الحاسمة لإنشاء نموذج واضح للحكومة في إطار تنزيل هذه الاستراتيجية مؤكدا على ضرورة فهم كل الأطراف، على جميع مستويات التسلسل الهرمي، لمسؤولياتهم وتفاعلاتهم، ومشيرا إلى أن هذا الوضوح التنظيمي ضروري لتعبئة جميع أصحاب المصلحة بشكل فعال حول المشاريع المحددة لتتماشى مع الأهداف الاستراتيجية والسياسات الموضوعة. كما أكد المتدخل على كون عملية صنع القرار المستندة على البيانات تشكل فرصة كبيرة لتحسين جميع مراحل المشروع، بدءًا من وضع المفهوم إلى تقييمه، مشددا على أهمية مراقبة تنفيذ

السياسات العمومية لضمان ملاءمتها للأهداف المحددة وكذا من أجل إدارة شفافة للموارد العمومية.

بعد ذلك انتقل السيد مارتينز إلى تسليط الضوء بالتدقيق على سياق ميلاد استراتيجية «Justiça Govtech » الجاري تنفيذها منذ عام، والتي جاءت استجابة لعدة احتياجات وتحديات منها:

- ارتفاع عدد المشاريع المقرر تنفيذها خلال فترة زمنية محدودة: حيث وصل عدد المشاريع إلى 100 مشروع ممول من الصناديق الأوروبية المخصصة لخطة التعافي والقدرة على الصمود، مما أدى إلى اعتماد نهج أكثر مرونة؛
- القيود الخاصة بالقطاع العام: أشار المتحدث إلى نقص الموارد البشرية والخبرة المحددة في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما شكل صعوبة في توقع إنجاز المشاريع في الوقت المحدد باستخدام النهج التقليدي؛
- تنوع المؤسسات في قطاع العدالة: في هذا السياق، أكد المتحدث على التنوع الكبير الذي يتميز به قطاع العدالة في البرتغال، حيث يضم أكثر من 20 مؤسسة مختلفة؛ من المحاكم إلى أنظمة التسجيل، وكل كيان يمتلك مستوى مختلفًا من الاستعداد الرقمي مما يفضي إلى مستويات متفاوتة من النضج الرقمي.

بعد ذلك، تحدث السيد مارتينز عن الهدف الرئيسي لاستراتيجية Justiça GovTech والذي يكمن في تعزيز ثقافة الابتكار والتعاون داخل القطاع العام، من خلال تشجيع الشراكات مع أصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجامعات والشركات الناشئة، وحث الموظفين لأخذ المبادرات وتجربة الأفكار الجديدة. كما أكد أن هذا النهج يرتكز على اعتماد التقنيات الغامرة والترويج لمشاريع محددة، مع التركيز على تنمية المهارات والبحث عن أفضل الحلول، وغالباً ما يكون ذلك خارج مباني الوزارة، وذلك لضمان فعالية الحلول المنتشرة في قطاع العدالة، وكذلك استجابة لاحتياجات المرتفقين النهائيين.

ثم سلط الضوء على مجالات العمل التي تم تحديدها لتحقيق أهداف استراتيجية التكنولوجيا الحكومية في مجال العدالة والتي تتلخص في ثلاث نقاط رئيسية:

1 - جعل الإنسان في قلب العدالة الرقمية القائمة على البيانات: أصر المتحدث على أهمية وضع الأفراد في قلب منظومة العدالة الرقمية القائمة على البيانات. وشدد على ضرورة تدريب وتطوير مهارات العاملين في مجال العدالة، لا سيما في مجالات الإدارة الاستراتيجية والقيادة. وذكر في هذا الإطار بتطوير برامج تدريبية بالتعاون مع جامعات مرموقة، مثل مختبر العدالة في لشبونة، مما يتيح لموظفي الإدارة العمومية الفرصة لتحسين مهاراتهم.

2- بنية جديدة لتدبير البيانات للخدمات القضائية الرقمية: أوضح المتحدث أن بنية إدارة البيانات تم تصميمها للاستفادة من البيانات المتاحة وجعلها أكثر سهولة، بما في ذلك إنشاء لوحات مراقبة لرصد وتقييم الأثر، مع مراعاة إمكانية التبادل البيني مع الإدارات والوزارات الأخرى. وأكد على أن هذا النهج يهدف إلى تحسين الشفافية، من خلال نشر المزيد من البيانات المفتوحة وتوفير إحصاءات رسمية ذات جودة أفضل وفي الزمن الحقيقي، وفي أفق إنشاء بنية تحتية حديثة لتكنولوجيا المعلومات تمكن من توحيد البيانات تسمى «بحيرة البيانات»» données de Lac»، يتم نشرها عبر واجهات مرئية للمرتفقين. كما أوضح أنه يجري حالياً تنفيذ مشاريع تجريبية لتقييم فعالية هذا النموذج وقياس نتائجه الملموسة.

ومن جهة أخرى، سلط المتحدث الضوء على المبادرات التي تم وضعها لدعم هذا التحول، مثل:

- طلبات تقديم مقترحات حلول مفتوحة: والتي تشجع الابتكار لمواجهة تحديات محددة داخل قطاع العدالة، بهدف تحسين الخدمات واقتراح حلول للمواطنين والشركات؛
- مسابقات الهاكاثون: ماراثونات تكنولوجية تجمع بين المبرمجين والباحثين والموظفين العموميين والمواطنين لتطوير الحلول؛
- مشاريع البحث والتطوير: مثل برامج الدكتوراه، تهدف إلى التعاون مع الأوساط الأكاديمية في إطار

استخلاص المعرفة العلمية من البيانات، وبالتالي تعزيز الابتكار المستمر وتطوير الخبرات.

3- خدمات مبتكرة - وأمثلة حديثة للتنفيذ وتسريع الاجراءات: قدم المتحدث أمثلة ملموسة حول الابتكارات التي تم تنفيذها بنجاح، ولا سيما تلك المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية عبر الإنترنت، وإنشاء الشركات آنيا، وتطوير منصات الخدمة عن بعد لطلب الوثائق الرسمية، وأعطى أمثلة مفصلة مثل:

- طلب الجنسية عبر الإنترنت بفضل مدقق المستندات التلقائي القائم على الذكاء الاصطناعي الذي يسمح برقمنة عملية الحصول على الجنسية البرتغالية عبر الإنترنت؛
- السجل المدني الإلكتروني، بفضل «مفتاح الهوية الرقمية» الذي يسمح بالمصادقة على هوية المواطنين في البوابات الإلكترونية؛
- المولد الفوري للأسماء التجارية المدعوم بالذكاء الاصطناعي، والذي يقوم تلقائيًا بتوليد أسماء تجارية متعلقة بالنشاط الاقتصادي الرئيسي، مما قلص الوقت اللازم لإنشاء مقاولة من ساعة واحدة إلى 10 دقائق؛
- منصة الخدمات عن بعد، والتي تتيح تنفيذ الإجراءات الرسمية رقميًا، مما يلغي الحاجة إلى الذهاب فعليًا إلى كاتب العدل أو إلى السجل.

واختتم السيد تياكو كونها مارتينز، مستشار الإبداع والحكومة الرقمية لدى كتابة الدولة للعدالة بالبرتغال، حديثه باستذكار الحريق الكبير الذي عانت منه البرتغال سنة 2017 والذي كشف عن وجود فجوة كبيرة بخصوص المعرفة المجالية، لا سيما من حيث امتداد الإقليم وملكية الأراضي. وأكد أنه لمواجهة هذا التحدي، اتخذت الحكومة مبادرة إنشاء السجل العقاري، وهي قاعدة بيانات مدعومة بالتقنيات الجغرافية المكانية؛ وهو النهج الذي تم التنويه به عالميًا باعتباره معيارًا لاستخدام البيانات لتعزيز الحماية الإقليمية. وبذلك أكد على أهمية المقاربة التوقعية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسكان.

الهوية الوطنية الرقمية رافعة للتحول الرقمي في المملكة المغربية لتعزيز الثقة الرقمية – المغرب

السيد إسماعيل قديدير، مراقب عام بالمديرية العامة للأمن الوطني، المغرب

استهل السيد إسماعيل قديدير، المراقب العام بالمديرية العامة للأمن الوطني بالمغرب، مداخلته بشكر وزارة العدل على الدعوة وأشار إلى أن عرضه يتمحور حول الهوية الوطنية الرقمية ودورها الرئيسي في تسريع التحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية في المملكة المغربية وذلك من خلال منظومة الطرف الثالث للثقة للمديرية العامة للأمن الوطني.

وأشار إلى أنه تفعيلا لتوصيات النموذج التنموي الجديد، استفاد المرفق العمومي من الثورة الرقمية من خلال تقديم خدمات للمرتفق بشكل يعتمد على عامل السرعة والدقة ويكرس مبدأ الشفافية بهدف تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة.

وتابع حديثه مؤكدا على أن التحول الرقمي أصبح مطلبا يفرض نفسه بشدة، ففترة الجائحة في نظره أظهرت بأن الدول التي تتوفر على بنية رقمية قوية استطاعت أن تتأقلم بسرعة مع الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة وذلك باعتمادها الوسائل الضرورية لتقديم واستمرارية المرفق العمومي عن بعد. ومن جهة أخرى، أشار المتحدث إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تنتج عن الاعتماد الكامل على التكنولوجيا لا سيما تأثيره على سوق العمل والمهارات المطلوبة وكذلك على وسائل الأمن والحفاظ على الخصوصية في

استخدام البيانات الشخصية مما يستوجب معه بناء الثقة الرقمية ما بين الأفراد والمؤسسات الأمر الذي تساهم فيه المديرية العامة للأمن الوطني.

بعد ذلك، ذكّر السيد قديدير بالدور الرئيسي للمديرية العامة للأمن الوطني والذي يتمحور حول حماية الأفراد والممتلكات من خلال تمكين كل مواطن من معرف رسمي رقمي يسمح له بإثبات هويته ويحول دون انتحالها ويمكنه من حماية معطياته الشخصية وحماية مصالحه كمواطن وذلك عبر منحه البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية.

وفيما يتعلق بتاريخ البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية المغربية، أشار السيد إسماعيل قديدير إلى أنه ابتدأ العمل بها منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، حيث تطورت مع متطلبات العصر إلى حدود إدخال أول بطاقة بمواصفات إلكترونية سنة 2008 والتي تميزت بكونها تعتمد على الخصائص البيومترية. وكان استعمال وقراءة هذه البطاقة في جيلها الأول مختصرين على المصالح الأمنية فقط. وابتداء من سنة 2020 تم إطلاق البطاقة الوطنية من الجيل الجديد أوالجيل الثاني الذي شكل العنصر المحوري واللبنة الأساسية في اعتماد الهوية الرقمية في المعاملات وجعلها تساهم في تسريع تنمية الخدمات المقدمة للمواطنين بمفهومها الجديد.

وفي هذا الصدد، ذكّر السيد إسماعيل قديدير بالمراحل التي يتم من خلالها الحصول على البطاقة الوطنية، حيث تسجل المعطيات التعريفية عبر أكثر من مئة وسبعة وثلاثين مركزا لتسجيل المعطيات الشخصية تابع لمديرية الأمن الوطني، وعبر القنصليات والتمثيليات الدبلوماسية في الخارج وكذا عبر وحدات متنقلة في المناطق النائية لكي تمكن كل مواطن من التوفر على هوية. وبفضل هذه التدابير أصبح أكثر من 85 % من المواطنين يتوفرون على بطاقة وطنية، أكثر من ثلاثة ملايين منهم من المواطنين المقيمين بالخارج. وأصبحت البطاقة الوطنية أساس كل معاملة تتم يوميا فيدلى بها لإثبات الهوية سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة وتساهم كذلك في إنجاز وثائق أخرى مثل جواز السفر ورخصة السياقة.

وبعد ذلك، تطرق السيد قديدير إلى التحديات والرهانات التي تواجه الجيل الجديد من البطاقة الوطنية، من بينها:

1. التصدي للمزورين والجناة الذين يعتمدون على التكنولوجيا الحديثة، مما يستدعي تعزيز وتحسين أمن واستدامة الوثائق التعريفية؛
2. عدم اقتصار عملية التحقق من الهوية على المصالح الأمنية فقط، ولكن مع نسخة الجيل الجديد، تم الانفتاح وتسهيل الاستغلال للجميع، سواء المؤسسات والمواطنين، من خلال تطبيق هويتي الرقمية؛
3. ضمان ملاءمة مخطط التنمية الرقمية الذي يهدف إلى رقمنة جميع الوثائق الإدارية والإجراءات في أفق 2030؛
4. التحديات الأمنية مثل تحديات التنافسية بين الدول والجريمة المنظمة والجريمة الإلكترونية، حيث تلعب البطاقة الوطنية دوراً كبيراً؛
5. التفضيل المتزايد للمواطن لإجراء جميع المعاملات بطريقة إلكترونية وعبر الوسائط الرقمية، مما يفرض توفير الأدوات اللازمة لحماية هويته ومعطياته الشخصية في جميع المعاملات الرقمية.

بعد ذلك، قدم السيد إسماعيل قديدير السند القانوني، حيث أشار إلى أنه بموجب القانون 04.20، تثبت البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية هوية حاملها، بما في ذلك هويته الرقمية، بتخصيص رقم وطني وحيد للتعريف خاص بكل شخص ذاتي. كما أن لها قيمة قانونية تمكن المواطن من إثبات هويته وبالتالي تحميه من المشاكل التي يمكن أن تطال هويته.

وهنا أوضح أنه بالاعتماد على هذه الآليات المدعومة بالبطاقة الوطنية قامت المديرية العامة للأمن الوطني، بصفتها ضامنا للهوية السيادية للمواطنين وضامنا لدورها التاريخي كجهة ثالثة في توثيق المعاملات المادية التقليدية، بتوسيع هذا الدور ليشمل النظام الرقمي وهكذا أنشأت الهوية الوطنية الرقمية -المشتقة من البطاقة الوطنية- لتساهم في تعزيز الثقة والولوج الآمن للعالم الرقمي. فباعتماد البطاقة الوطنية الجديدة، يمكن للمواطن أن يستعملها من أجل التعريف عن نفسه والقيام بالمصادقة القوية عبر طريقتين هما إثبات الهوية حضوريا وإثبات الهوية عن بعد عبر الإنترنت:

- بالنسبة للطريقة الأولى والمسماة أيضا بالنمط الغير متصل، فهي تمكن من إثبات الهوية بطريقة حضورية بالتوجه نحو الوكالة حيث تقوم المؤسسة أو الهيئة المقدمة للخدمة بقراءة البطاقة الوطنية بطريقة مباشرة مما يمكن من:
  - التحقق من صحة البطاقة المقدمة وتسجيل حضوري للبيانات من أجل تفادي الأخطاء التي قد تطال الرقم؛
  - المصادقة القوية بالاعتماد على الرقم السري للبطاقة أو التحقق بواسطة البصمة وذلك بالاعتماد على أدوات متوفرة في المصلحة.
- بالنسبة لإثبات الهوية عن بعد والمسمى أيضا بالنمط المتصل، فيمكن للمواطن الذي يمتلك الأدوات اللازمة مشاركة بياناته بطريقة مؤمنة من أجل إثبات هويته وذلك بدون مغادرة منزله. حيث يقوم المواطن بالولوج إلى منصة مقدم الخدمة عبر متصفح حاسوبه الشخصي أو هاتفه الذكي ويتم تفويض المصادقة إلى منصة الهوية الرقمية للمديرية العامة للأمن الوطني التي تقوم بدورها عبر قناة مغايرة بطلب توثيق الهوية من المواطن وذلك بالاعتماد على تطبيق «هويتي الرقمية» على هاتفه الذكي.

من جهة أخرى، تطرق السيد إسماعيل قديدير إلى مفهوم الطرف الثالث للثقة مشيرا إلى اعتماده على ثلاثة ركائز:

1. شمولية الهوية الرقمية: حيث تتيح لجميع شرائح المجتمع إمكانية الولوج إلى خدمات المنصات الرقمية، وإجراء جميع المعاملات بطريقة رقمية تحفظ معايير الأمن المعلوماتي لكافة الأطراف، سواء كان مواطنا أو مقدم خدمة؛
2. احترام الضوابط والمتطلبات القانونية والتقنية الخاصة بحماية المعطيات الشخصية؛
3. نظام التعريف وإثبات الهوية: الذي يربط بين مزودي الخدمات والمواطن، ويتضمن وجود ثلاثة أطراف: مقدم الخدمة كطرف أول الذي يقدم الخدمة الرقمية

للمواطن، والمواطن نفسه كطرف ثاني الذي يستفيد من الخدمة بطريقة آمنة، والطرف الثالث الذي يقوم بعملية توثيق الولوج والاستفادة من الخدمة.

في هذا الإطار، تطرق إلى احتياجات كل من المواطن ومقدم الخدمة:

بالنسبة للمواطن، ذكر المتدخل أنه بحلول سنة 2030 ستكون جميع الخدمات والإجراءات متاحة رقميا وأن نسبة عالية جدا من المواطنين ستلجأ للاستفادة من هاته الخدمات.

أما بالنسبة لمقدم الخدمة، فيحتاج إلى القدرة على كشف هوية المرتفقين والتحقق منها عبر آليات موثوقة مثل المصادقة. كما يحتاج إلى ضمان الولوج الآمن إلى البيانات ونقلها بطريقة تضمن سريتها، حيث تساعد هذه الخطوات في الحد من حالات الاحتيال وتقليل التكاليف وتعميم الخدمات لتشمل أكبر عدد ممكن من المرتفقين.

وواصل السيد إسماعيل قديدير عرضه بتقديم أمثلة لحالات الاستخدام بالنسبة لهذا الحل حيث أشار إلى إمكانية تنقيح المعطيات سواء التعريفية أو المعطيات الأخرى التي تستوجب توثيق الهوية، وكذلك تأمين خدمة الولوج إلى الحساب الشخصي لدى مقدم الخدمات. كما تتم حاليا دراسة استعماله كبديل لشواهد الحياة بالنسبة للخدمات ذات الطابع الاجتماعي وكذلك لأي خدمة تعتمد على توثيق الهوية.

وفي هذا السياق، ذكر السيد إسماعيل قديدير التطبيق المحمول لإنجاز عمليات المصادقة على الهوية وبوابة هويتي الرقمية: identitenumerique.ma، التي تمكّن المواطنين من تتبع استخدام هويتهم الرقمية وإدارة الهواتف التي يقومون بتأكيد المعاملات بها. حيث يمكن تحميل تطبيق هويتي الرقمية على أنظمة أجهزة المحمول Android وIOS، ويسمح للمواطنين بإنشاء ومتابعة واستغلال هويتهم بشكل آمن وشخصي استنادًا إلى المعطيات المدرجة بالبطاقة الوطنية.

كما قدم المتحدث بعض الإحصائيات والأمثلة حول اعتماد هذه المنظومة منذ إطلاق الخدمة في 25 أبريل 2022. حيث تم توقيع سبع وعشرين اتفاقية مع العديد من مقدمي الخدمات المتنوعة، بما في ذلك:

- الفيدرالية الوطنية للتأمين؛
- وزارة العدل لاعتماد استخدام الهوية الوطنية الرقمية في خدمات العدالة الرقمية مثل طلب السجل العدلي وشهادة الجنسية؛
- تحديد هوية الأطراف في عمليات التوثيق؛
- وزارة التربية الوطنية: التسجيل في امتحانات باك حر واختبار التوظيف.

ومن المتوقع أن يتم في الإصدار المقبل إدماج جواز السفر في المنصة.

وفي ختام مداخلته، عرض السيد إسماعيل قديدير، المراقب العام بالمديرية العامة للأمن الوطني بالمغرب، بعض الإحصائيات مشيرا إلى تسجيل أكثر من مئتين وعشرين ألف عملية تحميل لتطبيق هويتي الرقمية وأكثر من خمسة ملايين عملية توثيق للهوية.

تجربة «البلوكتشين» لصندوق الإيداع والتدبير – المغرب

السيد علاء الدين الداودي، مدير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات بصندوق الإيداع والتدبير المغرب

أعرب السيد **علاء الدين الداودي**، مدير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات بصندوق الإيداع والتدبير بالمغرب، في مستهل كلمته عن امتنانه للمنظمين، وخاصة وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للسماح لصندوق الإيداع والتدبير بتقديم تجربته في تبني الحل التكنولوجي القائم على تقنية blockchain.

وبدأ السيد علاء الدين الداودي عرضه بتقديم إطار توضيحي لتقنية Blockchain، موضحا أنه يقوم على سلسلة من كتل البيانات غير القابلة للتغيير، مشتركة بين جميع المشاركين في شبكة «نظير لنظير» (P2P)، والموقعة بشكل مشفر حيث يتم وضع ختم زمني لكل كتلة يحتوي على إشارات إلى كتل البيانات السابقة، مما يسمح لأي شخص لديه حقوق الوصول بتتبع التغييرات في حالة البيانات أو الأحداث. وفي إطار هذا التعريف، أكد المتحدث على الخصائص الرئيسية لسلسلة الكتل، وهي ثباتها وإمكانية تتبعها وتوزيعها وشفافيتها وقابليتها للنقل، كما أبرز ميزة كل خاصية، مؤكدا على أن ثبات البيانات يجعل تزويرها صعبا، وأن إمكانية تتبعها تسمح لكل مرتفق بتحديد جميع الإجراءات التي تم تنفيذها، وأن التوزيع عبر شبكة العقد يضمن زيادة الشفافية، وبالتالي تعزيز موثوقية هذه التكنولوجيا لمختلف التطبيقات.

وأكد السيد علاء الدين الداودي على أهمية العلاقة بين تكنولوجيا البلوكتشين وصندوق الإيداع والتدبير باعتباره طرفا ثالثا موثوقا به،

وحاملا للثقة الممنوحة له من قبل الدولة والمواطنين. وأوضح أنه تم تكليف صندوق الإيداع والتدبير، كجزء من أنشطته في مجال الابتكار الرقمي، بدراسة تأثير blockchain على دوره كطرف ثالث موثوق به، وكذلك على شركائه التنظيميين مثل وزارة العدل وكتاب العدل. ثم

استعرض تجربتين لصندوق الإيداع والتدبير كما يلي:

1- تتعلق حالة الاستخدام الأولى بمبادرة داخليّة للصندوق تقوم على بروتوكول تم تطويره من طرف Morgan JP قصد المصادقة على الوثائق قبل توقيعها إلكترونيا من خلال عملية تنطوي على إنشاء المستندات وتوقيعها وتخزينها في صندوق إلكتروني لتعزيز أمان وموثوقية العمليات التوثيقية؛

2 - بينما تخص حالة الاستخدام الثانية منصة تقوم على تقنية سلاسل الكتل للتحقق من موثوقية الوثائق وبياناتها الوصفية وسلامة المعلومات المخزنة وتعتبر نتاج ائتلاف فرنسي، يُدعى Archipels يضم 5 أهم فاعليي الثقة الرقمية (EDF، وCDC، وEngie، وPoste Lag، وGroupe Ing) والذي أنشأ سلسلة بلوكتشين وطنية في فرنسا. وقدم المتحدث، رؤى تقنية فيما يتعلق بمنصة blockchain المستخدمة والتكنولوجيا الأساسية (Ethereum) وهي تقنية معترف بها على نطاق واسع لموثوقيتها وأمانها في مجال blockchain. كما أشار إلى جانب مهم من هذه التجربة وهو مراعاتها للجانب البيئي، لأن المنصة تعمل بالكامل بالطاقة المتجددة.

وتطرق السيد علاء الدين الداودي إلى حالات الاستخدام المحتملة لتقنية blockchain في مجال العدالة، بما في ذلك تدبير الملفات القضائية، والتوثيق العدلي وسلسلة

الأدلة الرقمية، مذكرا بأن هذه التقنية تقدم حلولا مبتكرة لتعزيز سلامة وصحة وتتبع البيانات في المجال القضائي. وفي هذا السياق، أثار إمكانية إقامة شراكة بين صندوق الإيداع والتدبير ووزارة العدل لتصبح النواة الأولى لسلسلة الكتل الوطنية، وذلك بتعاون مع الجهات المؤسساتية الفاعلة في أفق إنشاء سلسلة كتل سيادية، مدعومة بطرف ثالث موثوق به.

كما عرض السيد الداودي، مدير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات بصندوق الإيداع والتدبير بالمغرب، في ختام كلمته، المزايا الرئيسية لهذه البلوكتشين الوطنية، والتي يمكن أن تصبح ممتدة وقابلة للتبادل البيني لتشمل مجالات التطبيق الأخرى مثل قطاعات الصحة والتعليم والمالية وجميع القطاعات والمؤسسات التي يمكن أن تستفيد منها من أجل إنشاء بنية تحتية متينة وآمنة للخدمات الرقمية. وأشار إلى أن دمج الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني والعقود الذكية من شأنه أن يثري بشكل كبير قيمة سلسلة الكتل هذه.

الجلسة الرابعة:

منظومة العدالة الرقمية المندمجة ورهانات التشغيل والتبادل البيني

الجلسة الرابعة: منظومة العدالة الرقمية المندمجة ورهانات التشغيل والتبادل البيني

تطرقت الجلسة الرابعة إلى "منظومة العدالة الرقمية المندمجة: رهانات التشغيل والتبادل البيني" وعرفت توسيع دائرة الخبرة من خلال النهل من تجربة كل من:

- وكالة التنمية الرقمية بالمغرب قدمتها **السيدة هاجر الخياطي**، رئيسة قسم التطوير والتبادل البيني؛
- وزارة العدل السعودية، شاركها **السيد ابراهيم محمد المحطب**، الوكيل المساعد المكلف بالتوثيق؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، استعرضها **السيد مراد رمان**، الخبير في نظم المعلومات؛
- شركة سنيرجي سيستيم، أرمينيا، عرضها **السيد دافيت ماكتيشيان**، مدير تطوير العدالة الإلكترونية؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /برنامج والقانون، جيبوتي، قدمها **السيد بال ديفيدسون**، مستشار تقني رئيسي؛
- وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة، شاركها **السيد عبد الله الماجد**، خبير دولي؛
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان، قدمها **السيد داني وازن**، مستشار جهوي في التحول الرقمي.

وقام بتسيير هذه الجلسة، **السيد علاء الدين الداودي**، مدير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات بصندوق الإيداع والتدبير، المغرب.

العدالة الرقمية المرتكزة على البيانات – المغرب

السيدة هاجر الخياطي، رئيسة قسم التطوير والتبادل البيني، وكالة التنمية الرقمية- المغرب

تناولت **السيدة هاجر الخياطي**، رئيسة قسم التطوير والتبادل البيني بوكالة التنمية الرقمية بالمغرب، موضوع قابلية التبادل البيني في القطاع العام، مسلطة الضوء على دورها الحاسم في التحول الرقمي وأهميتها بالنسبة للخدمات الإدارية، مع التركيز على السياق المغربي، خاصة مجال العدالة، حيث حدد عرضها إمكانية التبادل البيني واستكشف سياقه في الإدارة المغربية.

وأوضحت المتحدثة أن قابلية التبادل البيني تمثل قدرة المنظمات المتنوعة والمتميزة على التفاعل لتحقيق أهداف مشتركة من خلال الاتصال بين أنظمة معلوماتها مؤكدة على الأهمية القصوى لهذه الأهداف والمتمثلة في:

- تحسين شفافية الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين ؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية بهدف تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين وكفاءتها وجودتها؛
- تحديث الإدارة المغربية من خلال تبادل المعطيات بين الإدارات.

وذكّرت السيدة هاجر الخياطي أيضا أن النموذج التنموي الجديد أكد على أهمية التبادل البيني في السياق المغربي، حيث اعتبر الرقمنة رافعة استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة للبلد.

كما أكدت المتحدثة أنه اعتبارا للعناصر السياقية المذكورة، يمثل التبادل البيني مشروعا وطنيا، مشيرة إلى أن قابلية التبادل البيني

تدعم القانون 55.19 بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية والذي نصت مادتيه 23 و24 على أنه لا يجوز للإدارات أن تطلب من المواطنين وثائق وسيطة بل على العكس من ذلك، يتوجب عليها تسهيل الإجراءات بتوفير المعلومات الضرورية الرقمية من خلال تسهيل تبادل البيانات بين

الإدارات، وهو أمر بالغ الأهمية لتحسين الخدمات العمومية وجعلها أكثر فعالية.

علاوة على ذلك، سلطت المتحدثة الضوء على سوء الفهم الشائع لقابلية التبادل البيني، مشيرّة إلى أنه غالبًا ما يتم اختزالها في مفهوم تقني في حين أن نطاقها أوسع بكثير. وأوضحت أن قابلية التبادل البيني بمعناها الأوسع هي جزء من إطار عام يقوم على ثلاثة دعامات رئيسية، وهي الجانب التنظيمي، الجانب الدلالي والجانب التقني:

- الجانب التنظيمي: أكدت السيدة هاجر الخياطي على أهمية إنشاء الأسس التنظيمية والقانونية اللازمة لضمان قابلية التبادل البيني، وضربت كمثال قانون تبسيط الإجراءات الإدارية، وكذا العمل المنجز مع وزارة التحول الرقمي وإصلاح الإدارة بشأن مشروع مرسوم تبادل البيانات بين الإدارات العمومية.

وأكدت كذلك على أهمية تبسيط الإجراءات الإدارية في هذا الإطار التنظيمي، مشيرة إلى ضرورة بذل جهد لإعادة هندسة العمليات وإعادة تصميم الإجراءات الإدارية، من أجل تكامل وتعزيز مبدأ تبادل البيانات بين الإدارات وتحسين التفاعلات داخل القطاع العام.

- الجانب الدلالي: أوضحت المتحدثة أن فائدة هذا الجانب تكمن في ضمان الفهم الموحد للبيانات

المتبادلة خلال سلسلة التبادل بأكملها من قبل جميع الأطراف؛ مشددة على ضرورة إنشاء سجلات مرجعية تحدد مصدرًا معتمدًا لكل جزء من البيانات وتوحد وصفها بدقة من أجل إزالة أوجه الغموض وتفادي الأخطاء وبالتالي تسهيل التبادل البيني الدلالي القوي وتيسير التواصل السلس بين مختلف الإدارات.

- الجانب التقني: أوضحت المتحدثة أن هذا الجانب يتعلق بشكل أساسي برقمنة البيانات وإنشاء منصة مصممة خصيصًا لتسهيل تبادل البيانات بين مختلف الجهات.

من ثم، سلطت السيدة هاجر الضوء على منصة التبادل البيني الوطنية GISRE، التي طورتها وفعلتها وكالة التنمية الرقمية (ADD) بصفتها الهيئة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي. وأوضحت أن منصة التبادل البيني بمثابة بوابة تسهل تبادل البيانات بين مختلف الإدارات، من أجل تبسيط الوصول إلى الخدمات العمومية للمواطنين والإدارات والمستثمرين من خلال قنوات مختلفة، وبالتالي فهي تلعب دورا حاسما في تحسين فعالية وجودة تلك الخدمات.

بعد ذلك، أشارت المتحدثة إلى المبادئ الأساسية التي تم أخذها بعين الاعتبار لضمان فعالية وأمن المنصة، وهي:

- المبدأ الأول: يتعلق بالأمن، أي ضمان عدم تأثير المنصة على أمن أنظمة المعلومات التي تتصل بها؛
- المبدأ الثاني: يتناول مسألة تخزين البيانات، حيث ينص على أنه لا يجوز للمنصة تخزين بيانات العمليات المتبادلة؛
- المبدأ الثالث: ينص على توفير مرجع مشترك للخدمات التي يمكن لعدة إدارات الوصول إليها عبر المنصة؛
- المبدأ الرابع: يتعلق بالاختيارات التكنولوجية، مع إيلاء اهتمام خاص لاختيار البنى التحتية لقابلية التبادل البيني التي تسهل التفاعل مع مختلف نظم المعلومات الموجودة؛
- المبدأ الخامس: يهدف إلى إنشاء منصة قابلة للتطوير والتوسع، وقادرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة.

وذكرت المتدخلة أن المنصة مفعلة منذ يوليوز 2021 ويمكن الولوج إليها عبر الرابط «ma.gov.gisre»، مشيرة إلى أنها تتيح الوصول إلى أكثر من 350 نوعا من البيانات المتعلقة بالمواطنين والشركات، وأنها سجلت أكثر من 55 مليونا معاملات خلال العام الماضي.

علاوة على ذلك، أكدت السيدة هاجر على مدى الشراكات والتعاون القائم بين القطاع الخاص والقطاع العام على مستوى المنصة الوطنية للتشغيل البيني GISRE (أكثر من ستين شريكا)، مشيرة إلى أن هذه الشراكات تهدف بشكل أساسي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية للمواطنين من خلال الخدمات والمشاريع ذات الطابع الوطني. ومن هذا المنطلق، قامت بعرض بعض حالات الاستخدام لتطبيقات المنصة في سياق الخدمات العمومية المقدمة للمرتفقين مثل:

- السجل الاجتماعي الموحد (RSU): المدعوم من وزارة الداخلية والذي يتيح جمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية حول الأسر، ويعتمد على جمع المعلومات على منصة التبادل البيني لحساب مؤشر كل أسرة بهدف تقييم أهليتها للاستفادة من منح المساعدة الاجتماعية؛
- TADAMON AMO : وهو نظام جديد يحل محل نظام RAMED والذي يمكن من التحقق من أهلية المرضى للاستفادة من خدمات صندوق الضمان الاجتماعي CNSS مباشرة في مراكز الاستشفاء بفضل تبادل البيانات الذي تسهله منصة GISRE، وبالتالي تبسيط استخلاص وتحصيل الفواتير؛
- المعطيات القانونية الخاصة بالشركات: سجل يعرضه المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لفائدة منظومة المستثمرين؛
- مسار: وهو النظام الوطني للمعلومات التربوية الذي يقدم بيانات لجميع المعنيين المتفاعلين مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة؛ ولا سيما المجلس الوطني للأمن الاجتماعي، ومكتب التكوين

المهني وإنعاش الشغل، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛

- NARSA: وهو نظام معلومات يتعلق بالعربات وممتلكيها على مستوى المنصة ليتم استخدامه من قبل العديد من الجهات الخاصة والعامة؛
- سجل الأحوال المدنية: يُطلب من المواطنين في كثير من الأحيان تقديم شهادة الوفاة أو شهادة الميلاد ولكن حاليًا تم دمج سجل الأحوال المدنية - الذي يتضمن معلومات عن إشعارات الميلاد والوفاة - في منصة التبادل البيني. أتاحت وزارة الداخلية هذه الخدمة لصالح العديد من المرتفقين بما في ذلك الخزينة العامة، والبريد بنك، والقوات المسلحة الملكية ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

وبعد ذلك، ركزت السيدة هاجر خياطي على الأهمية الحاسمة لتبادل البيانات في قطاع العدالة؛ مسلطة الضوء على إيجابيات تبنيه والتي تشمل ما يلي:

- الوصول إلى المعلومات القضائية؛
- تسجيل الملفات وتتبع الإجراءات؛
- تدبير الوثائق والأدلة؛
- التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة؛
- الترابط بين نظم المعلومات الوطنية والدولية في موضوعات الجريمة الدولية.

كما سلطت المتحدثة الضوء على العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها لتحقيق قابلية التبادل البيني في قطاع العدالة، ومن بينها:

- عدم توفر البيانات الرقمية: على الرغم من ضخامة حجم المعلومات المتاحة، إلا أن جزءًا كبيرًا من هذه البيانات غير رقمي، مما يمثل عائقًا كبيرًا أمام قابلية التبادل البيني؛
- حماية البيانات الشخصية: تعتبر تحديا رئيسيا أمام نجاح مشروع التبادل البيني. حيث أكدت المتحدثة على إلزامية ضمان حماية البيانات الشخصية بما يتماشى مع القانون 09.08.؛
- تعقيد الإجراءات القانونية: أكدت المتحدثة على أهمية التفكير في الخدمات العمومية التي تتمحور حول المرتفقين، واعتماد أساليب مرنة في تصور وتصميم وتبسيط المساطر؛
- المعايير والبروتوكولات: أشارت المتحدثة إلى ضرورة التوجه نحو المعايير المشتركة، من حيث قابلية التبادل البيني التقني والدلالي. وفي هذا السياق، أعلنت أن وكالة التنمية الرقمية (ADD) أعدت وثيقة مرجعية تسمى «الإطار العام للتبادل البيني»، والتي تجمع بين العديد من القواعد والمعايير التقنية والدلالية لضمان قابلية التبادل البيني بين مختلف الجهات الفاعلة؛
- مقاومة التغيير: أكدت المتحدثة في هذا الشأن على أهمية الأنشطة التحسيسية والحملات التواصلية للرفع من مستوى الوعي بين المواطنين والعاملين في مجال العدالة فيما يتعلق بأهمية الرقمنة والتبادل البيني.

وفي الختام، أكدت السيدة هاجر الخياطي، رئيسة قسم التطوير والتبادل البيني بوكالة التنمية الرقمية، بالمغرب أن اعتماد قابلية التبادل البيني يفتح الطريق أمام أنماط جديدة، مما يسمح برقمنة الخدمات المقدمة للمرتفقين من أجل عدالة أكثر كفاءة وفعالية.

رقمنة الأصول العقارية - المملكة العربية السعودية

السيد ابراهيم محمد المحطب، الوكيل المساعد المكلف بالتوثيق، وزارة العدل السعودية

بدأ السيد **ابراهيم محمد المحطب**، الوكيل المساعد المكلف بالتوثيق بوزارة العدل للمملكة العربية السعودية، مداخلته بتقديم الشكر لوزارة العدل للمملكة المغربية على الاستضافة والفرصة للمشاركة في فعاليات هذا المؤتمر.

وأكد المتحدث إلى أنه استنادًا إلى رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي تؤطر عمليات التحول الرقمي لمنظومة العدالة، فقد تم تحقيق معظم الأهداف المسطرة. وذلك بدعم وتوجيه من سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حيث تم إنجاز مبادرة رقمنة الثروة العقارية من قبل وزارة العدل، مشيرا إلى أن هذه المبادرة تعمل على رقمنة جميع الوثائق العقارية الصادرة من المحاكم ومن كتابات العدل وكذا رقمنة إجراءات تدبير الثروة العقارية بهدف رفع مستوى العدالة والحد من نشوء النزاعات في المحاكم وذلك من خلال رفع مستوى موثوقية محتوى الوثائق وبالتالي تحقيق تعزيز الأمن العقاري.

وقد أشار السيد ابراهيم محمد المحطب إلى تسجيل رقمنة ما يقارب مئتي مليون وثيقة ورقية صادرة من كتابات العدل والمحاكم منذ إطلاق المبادرة سنة 2017، حيث تم توفير هذه الوثائق في أكثر من مئتي جهة عدلية منتشرة في جميع أنحاء المملكة وفي أكثر من مئة وخمسة وعشرين مدينة ومحافظة.

وأضاف المتحدث أنه تم العمل بداية على المسح الإحصائي للوثائق الورقية، والمتواجدة بالمكاتب المخصصة لها في الدوائر القضائية

وكتابات العدل والمحاكم، ثم العمل على إدراج نموذج تشغيلي لتحويل الوثائق إلى صيغ رقمية مرورا بالمراحل التالية:

1- يتم حصر وفرز الوثائق انطلاقا من المقرات العدلية في كتابة العدل والمحاكم وفق معايير منضبطة ومحكمة.

حيث يشرع في عملية الرقمنة بدايةً بوضع رمز شريطي لكل وثيقة، ثم إدخال هذه البيانات بشكل إلكتروني وتجهيز الوثائق لعملية النقل عبر حاويات مقاومة للماء والحريق كتلك المستخدمة في نقل الأموال، مما يؤمن حمايتها أثناء توصيلها لمعامل الرقمنة المركزية حيث يتم تصنيفها وتوزيعها على المعامل الفرعية والتي من ضمنها معامل مخصصة لعملية المعالجة والترميم بالنسبة لبعض الوثائق القديمة أو المتضررة كما تتم إحالة بعض هذه الوثائق مباشرة إلى معامل التصوير والأرشفة، ومن تم إلى معامل التدقيق والجودة لاعتمادها بشكل نهائي وإلكتروني ليتم بعد ذلك حفظها في المقر المركزي لحفظ الوثائق بشكل دائم.

2- بعد الانتهاء من أرشفة جميع الوثائق بشكل إلكتروني يتم العمل على إدخال بياناتها من خلال تحديد المعالم الرئيسية لكل وثيقة ويتم تضمين هذه المدخلات والمعطيات بأكثر من مصدر للرفع من مصداقية وموثوقية وتطابق البيانات ليتم اعتمادها بشكل نهائي.

وبعد تقديم العملية المتكاملة للأرشفة وإدخال البيانات إلكترونيا والتي تتم من خلال إعداد البرمجيات الخاصة بالنظام من قبل الفريق المختص في وزارة العدل، عرض السيد إبراهيم محمد المحطب أمثلة لبعض الشاشات الخاصة بالعملية البرمجية وإتاحة وتصفح الوثائق بشكل إلكتروني مما يساعد في الحصول على المعلومة بشكل سريع ودقيق دون الحاجة إلى إجراءات ومعاملات طويلة.

وقد أضاف أنه تم تطبيق الذكاء الاصطناعي في عملية تسلسل هذه المستندات لانتقال ملكيتها بين الأشخاص والتحقق من صحة المستندات ومن أساسها وأساس ما بني عليها. ويجري العمل حاليا على

إكمال مشروع الحفظ المركزي للوثائق المرقمنة، ونتيجة لهذه المبادرة، تم إنشاء منصة البورصة العقارية لتساهم في الرقمنة الكلية لتداول العقارات. وتحتوي البورصة العقارية على مجموعة من الخدمات الرقمية كنشر الصفقات وإشعار الرهون وتحيين العقود وتمكين القضاة أو المتحققين من الاستعلام بشكل إلكتروني.

وذكر السيد إبراهيم محمد المحطب المؤشرات المرتبطة بالبورصة العقارية حيث سجلت منذ بداية إطلاقها في نهاية سنة 2021 إلى نهاية سنة 2023 تداول أكثر من ستين مليون متر مربع بقيمة تجاوزت الستة عشرة مليار ريال سعودي.

وختم السيد ابراهيم محمد المحطب، الوكيل المساعد المكلف بالتوثيق بوزارة العدل للمملكة العربية السعودية، مداخلته بإبراز بعض قصص نجاح المبادرة حيث تم التوصل إلى التعاون مع شركة مايكروسوفت لإتاحة هذه الخدمات من خلال الحوسبة السحابية كما أصبح من الممكن إتمام عملية نقل الملكية عبر الإنترنت في أقل من ساعة.

من إدارة القضايا إلى إدارة المحكمة: قصة التحول الرقمي «ميزان 2» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

السيد مراد رمان، خبير في نظم المعلومات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

استهل **السيد مراد رمان**، الخبير في نظم المعلومات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، مداخلته بشكر وزارة العدل المغربية على الدعوة الكريمة للمشاركة في المؤتمر وبالتنويه بعروض المتدخلين السابقين الذين تقاسموا تجارب بلدانهم في مجال العدالة الإلكترونية والانتقال الرقمي.

وتطرق السيد مراد رمان لبعض النقاط المتعلقة بتطور النظام المعلوماتي «الميزان»، من برنامج لتدبير سير الدعاوى إلى نظام متكامل لإدارة عمل المحاكم والنيابات بالشأن القضائي، حيث أصبح برنامج الميزان اليوم ركيزة أساسية في بناء منظومة العدالة الإلكترونية الفلسطينية.

وعرّف السيد مراد رمان برنامج الميزان بكونه نظاما معلوماتيا متكاملا لإدارة عمل المحاكم والنيابات، بما في ذلك تدبير سير الدعاوى الحقوقية والجزائية والتنفيذية والشرعية والعسكرية. حيث يمكن البرنامج من رقمنة جميع إجراءات التقاضي منذ لحظة تسجيل الدعوى إلى غاية الفصل النهائي فيها، بل ويتابع الدعوى في محكمتي

الاستئناف والنقض عند الفصل في القضية وعند الطعن فيها أيضا. وذكّر المتحدث بأهم مميزات البرنامج كتسجيل الجلسات إلكترونيا

وإصدار التقارير المختلفة وتحرير محاضر الجلسات إلكترونيا، بالإضافة إلى رقمنة جميع الدوائر المتعلقة بالمحاكم والنيابات كدائرة

كاتب العدل ودائرة التبليغات ودائرة التنفيذ. وأضاف أن «الميزان» يحوسب جميع الإجراءات المالية المتعلقة بالمحاكم والنيابات والمحاكم الجزائية، حيث أصبح مطبقا في جميع المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية والمحاكم

العسكرية بالإضافة إلى النيابة العامة، وبذلك أصبحت جميع المحاكم في فلسطين باختلاف درجاتها وأنواعها تعتمد على برنامج الميزان اعتمادا مطلقا في مختلف التعاملات اليومية.

ومن جهة أخرى سلط السيد مراد رمان الضوء على القيمة المضافة للبرنامج من خلال الأهداف التي حققها فيما يتعلق بـ:

- تسريع إجراءات التقاضي عن طريق تسريع إجراءات تبليغ الأطراف بفضل إمكانية تبليغ المواطنين والمحامين إلكترونيا من خلال SMS أو من خلال البوابة الخاصة بمجلس القضاء الأعلى والخدمات الإلكترونية الخاصة بالبرنامج؛
- تسريع وتسهيل إجراءات سير المحاكمة أثناء الجلسات، وتقديم الخدمات ذات جودة للمرتفقين واتخاذ القرارات المناسبة، مما أدى إلى تخفيف الاختناق القضائي؛
- زيادة فاعلية الجهاز القضائي.

مباشرة بعد ذلك، تحدث السيد مراد رمان عن مراحل بناء برنامج الميزان والتي عرف خلالها عدة تحديات وعقبات منذ بدأ كبرنامج بسيط لأرشفة الملفات إلى أن أصبح برنامجا متكاملا لإدارة عمل المحاكم والنيابات، وصولا إلى المرحلة الحالية حيث يتم تطوير نموذج من البرنامج يحاكي

الذكاء الاصطناعي في بعض المعاملات والإجراءات. ثم تطرق المتحدث إلى أهم المراحل والتحديات التي مر بها البرنامج:

- **المرحلة الأولى**: اشتملت على تعريف المرتفقين بالحوسبة لتجاوز التخوف من التكنولوجيا ومقاومة التغيير، من خلال بناء برنامج بسيط اختصر في مرحلته الاولى على محاكم الصلح لإدخال مفهوم التكنولوجيا إلى المحاكم والاعتماد عليها في جميع المعاملات. حيث عمل فريق متكامل من المبرمجين ومهنيي المنظومة القضائية على تحديد الاحتياجات ودراسة الإجراءات مما يتلاءم مع القوانين المؤطرة لعمل المحاكم الفلسطينية، كما تم تقديم العديد من التدريبات للمحامين والمواطنين والقضاة والموظفين عن ماهية التكنولوجيا وأهميتها.
- **المرحلة الثانية**: خصصت لبناء نظام إدارة سير الدعوى من خلال تطوير نسخة جديدة من برنامج الميزان ليشمل جميع إجراءات المحاكم الفلسطينية بما فيها جميع أنواع الدعاوى وكافة مراحل التقاضي. وقد بدأ العمل بهذا النظام في عام 2006 واستخدم في إصدار التبليغات والتقارير وتحرير محاضر الجلسات وتسجيل جميع القضايا مما ساهم بشكل كبير في تطور النظام وتحقيق الأهداف. وفي هذه المرحلة، اختصر عمل الميزان فقط على أداء المحاكم والنيابات دون وجود أية روابط مع الجهات الأخرى أو مع المؤسسات المختلفة ذات العلاقة بالشأن القضائي وإدارات مجلس القضاء الأعلى.
- **المرحلة الثالثة**: شكلت محطة مهمة جدا حيث تميزت ببلورة رؤية استراتيجية واضحة لبناء برنامج متكامل لإدارة سير الدعوى وسميت هذه المرحلة مرحلة «ميزان 2» لإدارة المحاكم والنيابات. وفي هذه المرحلة أخذ مجلس القضاء بعين الاعتبار حل جميع الإشكالات التي واجهت تطبيق برنامج «الميزان 1»، كما تم إشراك القضاة والموظفين في اتخاذ القرار من خلال ملاحظاتهم واقتراحاتهم.
- **المرحلة الرابعة**: تمت فيها إضافة خدمات خاصة بالمتقاضين والمحامين كما عرفت تطوير دوائر كدائرة الكاتب العدل ودائرة التنفيذ ودائرة التبليغات وخدمات المحاكم الشرعية بما في ذلك أرشفة عقود الزواج والطلاق. وفي هذه المرحلة انتقل البرنامج من تقديم خدمات لسير الدعوى فقط إلى خدمات تشمل إدارة المحاكم بشكل كامل.
- **المرحلة الخامسة**: تم تطوير كاتب العدل الإلكتروني الذي يمكن من حفظ جميع الوثائق والمرفقات بقاعدة بيانات مركزية محمية تسهل الوصول إليها وتمكن من استرجاع
- البيانات في أي وقت حسب قرار القاضي أو رئيس المحكمة. حيث تم خلال فترة كورونا تعزيز برنامج الميزان ليتجاوب مع متطلبات التباعد الاجتماعي وتحديد مواعيد مسبقة منعا للاكتظاظ داخل أروقة كاتب العدل.
- **المرحلة السادسة**: أسفرت عن تطوير خدمات خاصة بدائرة التنفيذ حيث أصبح يطبق فيها برنامج الميزان بشكل كامل من لحظة تسجيل القضية إلى لحظة البث فيها كما تمت حوسبة جميع الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ القضائي بما في ذلك جلسات إثبات الاقتدار والأمور المالية المتعلقة بقضايا المقبوض والمصروف ومجموع المبالغ المالية المحصلة وغير المحصلة وصولا إلى تسوية مالية شاملة. وحاليا، أصبح برنامج الميزان يتيح لدوائر التنفيذ تحويل الأموال مباشرة إلى حساب المستفيدين باستخدام رمز IBAN إضافة إلى تمكين المحامين والمراجعين من تقديم طلباتهم والتوصل بالرد إلكترونيا من قبل القاضي.
- **المرحلة السابعة**: تم تطوير خدمات إلكترونية وتطبيقات محمولة للمحامين فأصبح البرنامج يوفر خدمات إلكترونية كاملة للمحامين والمتقاضين ناهيك عن التطبيق الرقمي الذي يمكن من الاطلاع على كل المعطيات والخدمات المتعلقة بالجلسات والقضايا عن بعد.

وأشار المتحدث إلى أهمية برنامج «الميزان» في توفير خدمات ترابطية بينه وبين مؤسسات القضاء في فلسطين، حيث تم تفعيله حاليا في مجلس القضاء الأعلى وفي المحاكم العسكرية والمحاكم الشرعية ويرتبط البرنامج ويتبادل البيانات مع العديد من المؤسسات والهيئات التالية:

- وزارة النقل والمواصلات: يمكن البرنامج من التأكد من بيانات السائقين عند تجديد الرخص وذلك للتحقق من عدم وجود مخالفات غير مدفوعة؛
- وزارة الداخلية ووزارة النقل: حيث يمكن من نقل البيانات من وزارة النقل، مما يعزز من مصداقية البيانات عند مشاركتها مع مؤسسات الدولة؛
- سلطة النقد: حيث يتبادل بيانات يتم فحصها قبل منح القروض للتأكد من عدم وجود مشاكل مالية قضائية للشخص المستفيد؛
- أجهزة الشرطة والقضاء: يتيح نقل دورة حياة الملف الجزائي من مراكز الشرطة إلى مكتب النائب العام إلكترونيًا ثم إلى المحاكم، مما يربط البرنامج مباشرة مع الشرطة القضائية، ويتيح استقبال المذكرات إلكترونيًا؛
- البوابة الإلكترونية لوزارة التنمية الاجتماعية لمتابعة قضايا الأطفال من طرف المرشدين الاجتماعيين في مجال حماية الطفولة.

وهكذا وبعد أن كان برنامجا متواضعا لإدارة سير الدعوى، أصبح «**الميزان**» برنامجا متكاملا لإدارة المحاكم والنيابات بل أضحى قلب العدالة الإلكترونية والمزود الرئيسي للبيانات والخدمات بالعديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية

وفي ختام عرضه، أشار السيد مراد رمان، الخبير في نظم المعلومات عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، إلى وجود خدمات تعتمد على الذكاء الاصطناعي في طور الإنجاز والتطوير نظرًا للكم الهائل من البيانات المتوفرة وضرورة ربطها بالمعلومات القانونية، بالإضافة إلى تطوير خدمات أخرى مزودة بآليات التنبؤ بالمخاطر ونسب الجرائم حسب توزيعها الجغرافي، موضحا أن إدراج الذكاء الاصطناعي في محكمة النقض كان له أثر كبير في فعالية عمل القضاء.

دور الأنظمة الرقمية المدمجة في النظام القضائي - شركة سنيرجي سيستيم الدولية، أرمينيا

السيد دافيت ماكتيشبان، مدير تطوير العدالة الإلكترونية شركة سنيرجي سيستيم الدولية، أرمينيا

استهل **السيد دافيت مكرتشيان**، مدير تطوير العدالة الإلكترونية شركة سنيرجي سيستيم الدولية بأرمينيا، عرضه بالإعراب عن امتنانه لوزارة العدل للمملكة المغربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدراكهما أهمية إشراك القطاع الخاص في المناقشات حول موضوع المؤتمر.

وبدأ مداخلته بالتركيز على التحديات الكبيرة الكامنة في رقمنة عمليات القطاع العام، في إشارة منه إلى نتائج دراسات مكتب «McKinsey» ومنشورات مجلة «Government Access Open» والتي تشير إلى معدل فشل مقلق لمشاريع التحول الرقمي في القطاع العام يبلغ 80%؛ حيث تستمر المشاريع عمومًا لمدة 3.9 سنوات وتواجه تأخيرات بنسبة 80% من الوقت، في حين يتم تسليم مشروع واحد فقط من مشاريع تكنولوجيا المعلومات من بين كل أربعة عشر مشروعًا في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المخصصة له.

وذكّر المتحدث في هذا السياق بمقولة معروفة في مجال العدالة مفادها أن «تأخير العدالة حرمان من العدالة»، ووسع معناها للاستقراء في عالم الأعمال، موحيا بذلك أن «تأخير الاستثمار حرمان من الاستثمار». ومن ثم وجه المتحدث بقية عرضه نحو الإجراءات اللازمة لضمان فعالية الأنظمة في نتائجها وأيضًا في كفاءتها التشغيلية.

وشارك السيد دافيت مكرتشيان أفكاره حول العوامل الرئيسية للتنزيل الناجح لأنظمة العدالة المتكاملة، بناءً على خبرته المتراكمة مؤكدا في هذا الخصوص على أهمية كل من:

- الاعتمادات الوطنية؛
- التعاون بين المؤسسات؛
- إعادة هندسة العمليات التشغيلية بشكل استباقي؛
- اعتماد نهج استشرافي؛
- تدريب المدربين.

1- الاعتمادات الوطنية: شدد المتحدث على أهمية رصد الاعتمادات الوطنية في تطوير وتنفيذ نظم العدالة المتكاملة، موضحا أن هذه النظم تتطلب تعاون أصحاب المصلحة المتعددين ضمن إطار موحد، مثل نظام الإدارة المتكامل، خصوصا في المسائل التي تشمل التحقيقات والملاحقات القضائية والمحاكم والسجون. مشيرا إلى أن التعاون لا يقتصر على أصحاب المصلحة الأفراد بل يمتد إلى مسؤولية الحكومة بأكملها لضمان الالتزام بنجاح المشروع وتحقيقه للأهداف الاستراتيجية.

2 - التعاون بين المؤسسات: أكد المتحدث على الأهمية الحاسمة للتعاون بين المؤسسات في التحول الرقمي لقطاع العدالة، وفي هذا الصدد، تطرق إلى إشكالية عدم تساوي مستويات النضج الرقمي للمؤسسات وتفاوت درجات إدماجها للتكنولوجيا الرقمية، مما يخلق فجوات ميدانية يمكن تجاوزها بتوحيد مستوى الرقمنة.

3- إعادة هندسة العمليات التشغيلية بشكل استباقي: أبرز المتحدث أهمية إعادة هندسة العمليات التشغيلية بشكل استباقي أثناء التحول من الأساليب التقليدية إلى العمليات الرقمية، موضحاً أن العمليات الرقمية تبسط العديد من الإجراءات، ويمكن استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية مثل البريد الإلكتروني أو الواتساب أو الرسائل النصية لتحل محل القنوات التقليدية. وشدد في هذا السياق على أهمية اختيار أداة الاتصال الرقمي الأكثر فعالية.

4- اعتماد نهج استشرافي: شدد المتحدث على أهمية تبني منظور مستقبلي قابل للتطور عند التخطيط الاستراتيجي للتحول الرقمي، مع ضرورة توصيل الأهداف بشكل واضح إلى فرق تكنولوجيا المعلومات الداخلية والموردين الخارجيين المسؤولين عن بنية المشروع. كما حذر من مخاطر الاتصالات المجزأة التي يمكن أن تؤدي إلى عيوب كبيرة في التخطيط والتنفيذ، مما يتطلب تعديلات كان من الممكن توقعها منذ البداية.

5- تدريب المدربين: سلط المتحدث الضوء على منهج "تدريب المدربين" مؤكدا على أهميته رغم تعقيده وحاجته الكبيرة للإشراف. وشدد على ضرورة قيام المؤسسات بتعزيز الخبرات الداخلية من أجل إدارة وصيانة أنظمتها بشكل مستقل عن مقدمي الخدمات الخارجيين، الأمر الذي لا يضمن ملكية الأنظمة والتحكم فيها فحسب، بل يوفر أيضًا فائدة مالية عن طريق تقليل الاعتماد على الجهات الخارجية والموردين، وبالتالي تقليل التكاليف المستمرة المرتبطة بالدعم الخارجي.

ومن جهة أخرى تقاسم السيد دافيت مكرتشيان مع الحضور ستة دروس مستفادة من تجربته في مواكبة التحول الرقمي وهي ضرورة:

- التغلب على قيود القدرات؛
- التعامل مع المقاومة المؤسسية للتغيير؛
- التكيف مع التوسع؛
- استخدام منهجيات مرنة؛
- تقليل طلبات التغيير؛
- تكييف الإطار القانوني.

1- معالجة قيود القدرات: أشار المتحدث إلى أهمية حل القيود المتعلقة بالقدرات قبل البدء في تطوير البرمجيات. وفي هذا الصدد، أوضح أنه ينصح عملاءه دائمًا بالتأكد من أن البنية التحتية الخاصة بهم، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات ومحطات العمل، جاهزة منذ البداية. علاوة على ذلك، أشار أيضًا إلى أهمية وضع اللوائح والإصلاحات التشريعية قبل الشروع في رقمنة العمليات التشغيلية، وذلك لتجنب أوجه القصور في الرقمنة، حيث تحتاج فرق تكنولوجيا المعلومات إلى وثائق محددة للمضي قدمًا والتي قد يؤدي غيابها إلى تأخيرات تتسبب في تكاليف إضافية.

2- التعامل مع المقاومة المؤسسية للتغيير: شدد المتحدث على صعوبة التغلب على المقاومة المؤسسية للتغيير داخل قطاع العدالة، ووصفه بأنه قطاع محافظ بشكل خاص، مشيراً إلى أن التكنولوجيات والعمليات الجديدة غالباً ما تُقابل بالتردد. وبهذا المعنى أكد على أهمية التواصل الفعال لتعزيز تبني التغيير وطمأنة الموظفين بالتركيز على دور الرقمنة في تحسين الإنتاجية والكفاءة، دون التأثير على أدوارهم. ومن ثم، أشار المتحدث إلى ضرورة البدء في إدارة التغيير هذه قبل تنفيذ المشاريع الرقمية بوقت طويل، من خلال التوعية بدور التكنولوجيا كأداة لتحسين العمل وليس بديلاً للوظائف القائمة.

3- التكيف مع التوسع: سلط المتحدث الضوء على أهمية القدرة على التكيف مع رؤية توسيع نطاق الأنظمة الرقمية. وأشار إلى أنه بحكم خبرته، ومعرفته الجيدة بحجم التحدي، أوصى دائما بأن يكون لدى أصحاب المصلحة الحد الأدنى من الفهم للاتجاه المستقبلي للنظام من أجل تسهيل توسعه، معتبرا أن الرؤية المرتقبة يجب أن يتم إيصالها إلى جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشركات الخارجية المعنية، لضمان التخطيط والتنفيذ المتسقين.

4- تبني منهجيات مرنة: شدد المتحدث على أهمية اعتماد منهجيات مرنة « Agile» والإشراك الفعلي لأصحاب المصلحة في مرحلة التطوير بدلاً من انتظار العرض التوضيحي النهائي. ونصح بتقديم تعليقات مستمرة للمطورين لضمان تطور النظام بناءً على مدخلات المرتفق الحقيقية، مما يؤدي إلى تحسينات أكثر فعالية. وقال إن هذا النهج يسهل عملية تطوير أكثر تعاونية وديناميكية، مما يضمن أن المنتج النهائي يلبي احتياجات المرتفق بشكل أكثر دقة.

5-تقليل طلبات التغيير: شدد المتحدث على أهمية التقليل من طلبات التغيير لضمان استقرار النظام وسهولة استخدامه، مسلطاً الضوء على المشكلة المتكررة المتمثلة في الرغبة في اعتماد أحدث التقنيات، مثل الذكاء الاصطناعي أو blockchain، والتي ليست مناسبة دائمًا لضمان النجاح في جميع الإجراءات. وأوصى في هذا النطاق بالتأكد من أن المرتفقين يتقنون استغلال النظام بالكامل في نسخته المفعلة، قبل التفكير في إضافة وظائف وميزات جديدة تدريجيًا لتحسين قدراته مع مرور الوقت.

6- تكييف الإطار القانوني: أشار المتحدث إلى الحاجة إلى تكييف القوانين الإجرائية وقدم كمثال النظام الذي طوره فريقه في انتظار موافقة البرلمان على الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية قانونيًا في المحكمة، وكشف أنه حتى مع اكتمال النظام وبعد إنفاق الأموال الحكومية لتمويل المشروع، فلم يستخدم لأن التوقيعات الإلكترونية لم تعتمد قانونًيا لتوقيع المستندات في تلك الولاية القضائية. وبهذا المثال، سلط المتحدث الضوء على الأهمية الحاسمة لمواءمة الأطر القانونية مع التقدم التكنولوجي عند إحداث الأنظمة الجديدة.

وأخيراً، أعرب السيد دافيت ماكتيشبان، مدير تطوير العدالة الإلكترونية شركة سنيرجي سيستيم الدولية بأرمينيا، عن رغبته في مشاركة عرضه مع جميع المشاركين، معتبراً إياه مساهمة منه في مسار التحول نحو عدالة رقمية لا ورقية في القرن الحادي والعشرين.

تحول العدالة الرقمية في جيبوتي: التحديات والإمكانات لتعزيز قابلية التبادل البيني وبناء التعاون الإقليمي

السيد بال ديفيدسون، مستشار تقني رئيسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برنامج دولة جيبوتي

أعرب **السيد بال ديفيدسون**، المستشار التقني الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جيبوتي، عن امتنانه لوزير العدل على دعوته الكريمة.

وبدأ عرضه بالتأكيد على الأهمية الحاسمة لقابلية التبادل البيني من خلال تلخيص معناه في كونه «فرصة تمكن نظامين من الاتصال ببعضهما البعض».

وبينما أثنى على الإنجازات والتجارب القيمة التي تم تبادلها في الندوة من دول مثل المملكة العربية السعودية وفلسطين والبحرين وإسبانيا والبرتغال في إنشاء أنظمة العدالة الإلكترونية، إلا أنه أكد على أن العديد من الدول حول العالم تفتقر لمثل هذه البنى التحتية التكنولوجية إلى حد الان، داعيا إلى ضرورة تواصل العمل المشترك بهدف استكشاف منهجيات لتسريع عملية التحول الرقمي للمنظومة القضائية وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

ثم عرض السيد بال ديفيدسون تجربة دولة جيبوتي في مجال الوصول إلى البيانات القضائية. ولتوضيح التحديات التي تواجه القضاء، استند على سرد تجربة افتراضية لمواطن أيسلندي يواجه موقفًا يستلزم تحقق السلطات مما إذا كان لديه أي مشاكل مع العدالة في جيبوتي، موضحا العوائق العملية التي يمكنها أن تظهر في مثل هذه المواقف في بلده. حيث أشار في البداية إلى ضرورة إيجاد محاور ناطق بالفرنسية للتواصل مع السلطات القضائية في جيبوتي، بعد ذلك، وصف مدى تعقيد البحث عن المعلومات في سجلات المحكمة، مسلطًا الضوء على غياب نظام فعال لاستعادة البيانات مما يجعل الحصول على المعلومات رهينا بعملية البحث اليدوي في الملفات، والتي يعتبرها عملية شاقة إن لم تكن مستحيلة عندما يتعلق الأمر بالعودة إلى تواريخ بعيدة في الزمن.

وهكذا تناول المتحدث أحد أكبر تحديات العدالة في جيبوتي والذي يحد بشكل كبير من القدرة على تبادل المعلومات بين الولايات القضائية، كما يعيق التعاون الدولي في مجال

العدالة ويمنع السلطات من اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة ومن مراقبة فعالية نظام العدالة.

وأكد السيد ديفيدسون بعد ذلك على الاهتمام الواضح للبلاد في النهوض بالعدالة الإلكترونية. وفي هذا السياق، قدم مشروع دعم العدالة، الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جيبوتي؛ مشروع يمتد على الفترة 2021-2024، وانطلقت نشاطاته في مجال العدالة الإلكترونية سنة 2022، ويهدف بشكل خاص إلى:

- إنشاء نظام إدارة القضايا للمحاكم والسجون؛
- رقمنة الأرشيف القضائي؛
- إنشاء شبكة داخلية قضائية؛
- رقمنة تدبير الموارد البشرية.

وفي إطار مواصلة عرضه حول برنامج مشروع دعم العدالة "Justice la à d›Appuis Projet"، قدم السيد بال ديفيدسون لمحة عامة عن التحديات الرئيسية التي تم رصدها عند إطلاق برنامج العدالة الإلكترونية في جيبوتي، كما قدم للمشاركين فوائد التدابير المتخذة للاستجابة لها.

1- التحديات الاستراتيجية للبرنامج:

- طموح غير متناسب: كان للبرنامج أهداف طموحة فاقت الموارد المتاحة (بميزانية قدرها مليون يورو وموعد نهائي للتنفيذ مدته ثلاث سنوات)؛
- غياب رؤية طويلة المدى: كان هناك غياب رؤية استراتيجية أو خطة طويلة المدى للتحول الرقمي لمنظومة العدالة؛

- قيود الميزانية والوقت: كان بإمكان قيود الميزانية والمواعيد النهائية الضيقة الإضرار بتحقيق الأهداف.

التدابير المتخذة: أوضح السيد ديفيدسون أنه كان من الضروري التفكير بالتشاور مع الجهات المانحة للدعم والحكومة من أجل تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق. حيث تم تفضيل النهج العملي التدرجي، الذي يهدف إلى المضي قدمًا خطوة بخطوة وفقًا للموارد المتاحة، ومن خلال الاتفاق على وضع رؤية خماسية ومخطط توجيهي لتكنولوجيا المعلومات وكذا العمل على التقليص من التطلعات التقنية بتطوير ونشر نظام تجريبي للإدارة الرقمية داخل الغرفة الجنائية قبل تعميمه.

2- الافتقار إلى مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تطرق السيد ديفيدسون إلى فجوة المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها عقبة حاسمة. حيث أكد أنه على الرغم من الرغبة في التعاون مع الشركاء الوطنيين، فإن قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جيبوتي، كما هو الحال في العديد من البلدان، لا تزال محدودة وتتفاقم بسبب هجرة الأدمغة إلى القطاع الخاص.

الإشكالية:

- قلة المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع العدالة؛
- محدودية قدرات شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تطوير البرامج وإدارة التحول الرقمي.

التدابير المتخذة: عرض السيد ديفيدسون التدابير المتخذة، لا سيما تكوين فريق متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل وزارة العدل، فضلا عن برامج التدريب وبناء المهارات لهذا الفريق وللمرتفقين. مع التذكير بأنه من المتوقع إطلاق مبادرات مثل الهاكاثون واستكشاف النماذج الفعالة في القطاع الخاص (الخدمات المصرفية والاتصالات).

وذكر المتحدث بأن هذه الإجراءات تهدف إلى التعويض عن النقص في الخبرة التكنولوجية وتعزيز الانتقال إلى العدالة الإلكترونية عبر عملية متواصلة تتطلب تعاونا مستمرا وجهودا متواصلة.

3- التحديات المنهجية والفنية:

أشار المتحدث إلى غياب منهجية ملموسة لتحقيق العدالة الإلكترونية مقرا بصعوبة التجربة، خاصة وأن كل قاض كان يعمل وفق أساليبه الخاصة، مما يجعل توحيد الإجراءات القانونية معقدا ويستغرق وقتا طويلا. وبالتالي، تم تفضيل اتباع منهجية مرنة»Agile «، تتم من خلاله عملية التطوير بالتعاون مع المرتفقين النهائيين، وأوضح المتحدث أن هذا النهج مكن من جمع التعليقات والملاحظات باستمرار طوال فترة تطويره وبهذا التمكن من ضبطه ونشره الفعلي.

وأوضح أن عملية البناء المشترك استندت إلى المنهجية المرنة، والتي تجعل كل مرحلة (التخطيط والتصميم والتطوير والاختبار والنشر والمراجعة والإطلاق) تشاركية وخاضعة لدورات التحسين المستمر، مما يسمح بالعمل مع مجموعة واسعة من المرتفقين النهائيين (يُطلق عليها غالبًا «الجيش التطوعي»)، الأمر الذي يضمن تمثيل احتياجات ومتطلبات جميع الجهات الفاعلة المعنية.

وفي نهاية كلمته، أشار السيد ديفيدسون إلى أنه بالرغم من التحديات الكبيرة، فإن الحلول متاحة أيضًا، مشيرا إلى أن البحث عن هذه الحلول بالنسبة لجيبوتي كان شاقًا ومكلفًا. وأوضح أنه سيكون من المناسب التفكير في مقاربة جماعية لمساعدة البلدان الأخرى التي في بداية مسارها لتفادي المعاناة الناتجة عن نفس الصعوبات. ومن هنا جاء اقتراحه بإنشاء مسرع إقليمي للعدالة الإلكترونية. مؤكدا إلى أن هذه المبادرة ستعزز التبادلات فيما بين بلدان الجنوب وتوفر الوصول إلى الخبرات والحلول والأساليب المختبرة لدمج التقنيات الرقمية، وبالتالي ستمكن من دعم التحول المستدام للمؤسسات القضائية وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، منوها في هذا الصدد، بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير برمجيات مجانية قابلة للتصدير وقابلة للتوسعة وقابلة للتكيف.

واختتم السيد بال ديفيدسون، المستشار التقني الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جيبوتي، مداخلته بالتأكيد على أنه من خلال التعاون والتبادل بين الجهات الفاعلة في قطاع العدالة، سيكون من الممكن تطوير مجموعة من الممارسات الفضلى ونماذج التدريب، وتقديم المشورة ودعم الإصلاحات القانونية، وبالتالي إنشاء شبكة عالمية للمشاركة والتعلم.

العدالة الذكية - الإمارات العربية المتحدة

السيد عبد الله الماجد، خبير دولي، الإمارات العربية المتحدة

بعد الشكر على الدعوة، استهل **السيد عبد الله الماجد**، الخبير الدولي من دولة الإمارات العربية المتحدة، مداخلته بالتذكير بغنى اللغة العربية مقارنة مع بقية اللغات؛ فأشار إلى أن العدد النسبي للمفردات في اللغة الفرنسية يقارب مئة وخمسين ألف كلمة ويصل إلى حوالي مئتي ألف كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية، في حين أن اللغة العربية تضم حوالي الاثنا عشر مليون كلمة (دون تشكيل) مشيرا بذلك إلى صعوبة التحدي الذي يواجه مبرمجي خوارزميات الذكاء الاصطناعي في إدماج اللغة العربية في هذا المجال. وهنا استدل ببيت شعري لأمير الشعراء أحمد شوقي يقول فيه: «وتعطلت لغة الكلام وخاطبت عيني في لغة الهوى عيناك» مشيرا لشاعرية اللغة العربية التي يفقهها القاضي الإنسان ويصعب فهمها من طرف الذكاء الاصطناعي.

بعد هذه المقدمة، تساءل السيد عبد الله الماجد عن قدرة المشرع على مواكبة سرعة التحول الرقمي واستعرض نبذة عن تطور ما وصفه بالصراع الأبدي الذي بدأ بالثورات الصناعية الأولى عندما هيمن القانون التجاري، مع ظهور الطاقة المائية والمحركات البخارية، ومن بعدها في القرن العشرين مع الكهربائية، ثم هيمنة القانون الجنائي ليصعب على المشرع إدراك كل تلك التشريعات الناجمة عن الثورة الصناعية حتى أصبحت الأخيرة مصدرا لفرض وإفراز القانون. وازدادت وتيرة التطورات الجذرية على مر الثورات الصناعية وتتالت إلى أن تعسر فهمها على القاضي والمحامي ليضطرا إلى إحالتها على الخبرة وهنا انتقلت السيطرة على توجهات القاضي إلى العالم والتقني الذين يملكان الخبرة اللازمة للفصل بين الأمور. وهنا استدل السيد عبد الله الماجد بتصريحات شركة تسلا الأخيرة فيما يتعلق بدخولها في مجال القضاء بسبب عدم قدرة الجهاز القضائي على فهم طريقة عمل السيارات ذاتية القيادة واستدل أيضا باستخدام تطبيق الواتساب في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حيث أن الشخص وبمجرد ضغطه، دون انتباه، على الشروط والأحكام يكون قد تنازل عن حقه وأصبح أسير

منصة منازعات يفرضها عليه تطبيق الواتساب.

وفي هذا الصدد، تنبأ المتحدث بقدوم هذه الموجة إلى القضاء العربي ونبه بضرورة تعرف القضاة والمحامين على كيفية عمل هذه الثورة الصناعية والذكاء الاصطناعي. وهنا عرج إلى التعريف بالذكاء الاصطناعي كمرحلة نضج الأنظمة الإلكترونية في تكاملها مع بعضها البعض. مشيرا إلى ضرورة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة على الرغم من مقاومة بعض الأفراد، مستدلا بمثال دخول الجرار إلى الحقول، إذ اختلف تفاعل الفلاحين معه، حيث استمر منهم في البقاء والتقدم من تكيف مع التطور واستفاد من الجرار بينما اختفى من استمر باستخدام الأدوات التقليدية.

وكدليل يوثق أهمية تكامل السجلات مع بعضها البعض، وضرورة آليات فعّالة لتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة لضمان سلامة الأفراد من الفئات الهشة، شارك السيد عبد الله الماجد مع الحضور قصة مؤلمة لطفلة، لم تتجاوز سبع سنوات، كانت المنطلق لصدور قانون الطفولة الذي يخلد ذكراها. حيث كانت السجلات المدرسية والطبية وسجلات الأحوال المدنية والشخصية والجنائية تحمل معلومات متفرقة عن وضعها، وأدى هذا النقص في التنسيق إلى عدم تحقيق الحماية اللازمة للطفلة وفقدان فرصة للتدخل والمساعدة.

وفي نفس السياق، شبه السيد عبد الله الماجد الجهاز القضائي بالجهاز الطبي مع الاختلاف في القدرة على

التكيف، حيث أن الطبيب سباق في التعامل مع الأجهزة الطبية والأدوات المستجدة بينما ظل القاضي يحاول التمسك بأدواته القديمة. وكنتيجة استطاع الطب أن يطور من أجهزته ويستخدم الذكاء الاصطناعي بحرفية عالية وفي المقابل، ما زالت التقنيات في الجهاز القضائي تلامس الإجراءات الادارية.

ومن جهة اخرى، شدد المتدخل على أن الاستثمار يجب أن يكون من خلال استراتيجيات مدروسة، ودعا الحضور إلى الاطلاع على تجربة بلده في هذا المجال من خلال بوابة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعرض استراتيجيات الخدمات الحكومية والتحول الرقمي وغيرها من الاستراتيجيات التي ترتكز عليها المؤسسات الحكومية في برامجها.

بعد ذلك استحضر السيد عبد الله الماجد مفهوم السعادة وكيف يمكن للأجهزة القضائية أن تسعد الناس مع أنها تأتي أصلا إلى المحكمة من أجل حل نزاع وليس للمتعة مشيرا إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمكنت من جعل مؤشر السعادة ساريا على كل الخدمات الحكومية وليس القضائية فقط، ويمكن لمجلس الوزراء، كما للعموم، الاطلاع عليه آنيا لمعرفة مدى رضا الناس وعلى الخدمات المتاحة.

وفي نفس السياق المتعلق بالمؤشرات أكد المتدخل على أن التحول الرقمي في النظام القضائي يتطلب قياس وإدارة العمليات بشكل فعال، مع التركيز على الجوانب الأساسية مثل ولوج الأفراد إلى العدالة حيث يجب تعداد الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الوصول إلى العدالة بدلاً من تركيز الانتباه فقط على القضايا المسجلة والإجراءات القانونية مستدلا بالتقارير العالمية التي تنبه إلى كون ملايين الأشخاص حول العالم يواجهون هذه الصعوبة، مما يعكس الحاجة الماسة للتحسين والتطوير في نظام العدالة وتبني التكنولوجيا لتحقيق الوصول العادل للجميع.

في إطار تطرقه للتجربة الإماراتية، أشار المتحدث إلى تجويد خدمة تجديد جواز السفر، حيث تم تقليص وقت التجديد من ثلاثة أيام إلى ساعة ومن ثم إلى 15 دقيقة فقط، لكي يصبح الجواز يجدد تلقائيًا بعد انتهاء صلاحيته دون الحاجة إلى طلب في إطار برنامج «تصفير البيروقراطية الحكومية الرامي إلى تبسيط وتقليص الإجراءات الحكومية وإلغاء الإجراءات والاشتراطات غير الضرورية «. ودعا السيد عبد الله الماجد الحضور إلى الاطلاع على هذا البرنامج الذي تسعى من خلاله دولة الإمارات المتحدة في نهاية 2024 إلى القضاء على العديد من الإجراءات التي ليس لها داع مع وجود النظام الإلكتروني، مثل طلب الاستعلام وكذلك العديد من الطلبات الأخرى التي يمكن تصفيرها وإلغائها نهائيا مما يخفف الأعباء على المجتمع.

وأفصح أيضا عن وجود منظومة المنصة الرقمية المشتركة بين وزارة العدل ووزارة الداخلية والتي مكنت دولة الإمارات المتحدة من الحصول على المركز الأول عربيا في أغلب المؤشرات الدولية في هذا المجال بفضل التكامل الذي حدث بين هاتين المؤسستين. كما تحدث عن رقمنة خدمات أخرى كخدمات المزادات وكذا إجراءات التنفيذ والمنع من السفر والتي ألغيت معها، الأوامر بالقبض وبالإحضار.

ومن جهة اخرى أشار المتدخل إلى ضرورة وجود خطة وطنية للقوانين والتشريعات لمواكبة التطورات الصناعية مع وضع مؤشرات لقياس تنفيذ القوانين.

وفي ختام مداخلته، دعا الخبير الحاضرين للقيام برحلة عبر الزمن والعودة مئة سنة للوراء ثم إحضار طبيب إلى أحد المستشفيات الحديثة واختبار قدرته على ممارسة مهنته باستخدام التقنيات والأجهزة المتطورة والجواب سيكون طبعا بالنفي لأن أدواته كانت قديمة والأدوات الحالية غريبة عليه. بعدها اقترح إعادة نفس التجربة مع محام أو قاضي من نفس الحقبة الزمنية، وهنا تأسف السيد عبد الله الماجد إلى أن الجواب سيكون بالإيجاب لأن هذا الشخص سوف يستخدم ذات الأدوات في العملية القضائية والتي ظلت على حالها منذ مئة عام وإن تطورت في العملية الإدارية.

وبهذا أنهى السيد عبد الله الماجد، خبير دولي بالإمارات العربية المتحدة، مداخلته بدق ناقوس الخطر لأن موجة التغيير قادمة لا محالة وستكون حتما قاسية على النظام القضائي لهذا يجب الحرص على أن نحقق المعادلة التالية: «لا نحاول أن نصل للعدالة، لنجعل العدالة من تصل إلينا».

تسخير قوة الذكاء الاصطناعي لأنظمة وبيانات العدالة الإلكترونية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

السيد داني وازن، المستشار الإقليمي في التحول الرقمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

في بداية مداخلته حول استخدام الذكاء الاصطناعي والبيانات لزيادة الكفاءة وتعزيز العدالة في أنظمة العدالة الإلكترونية، سلط السيد **داني وازن**، المستشار الإقليمي في التحول الرقمي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، الضوء على الدور الحاسم للبيانات في سير العدالة معتبرا هذه الأخيرة واحدة من أكبر «صناعات معالجة النص»، حيث تشكل البيانات من اللغة والوثائق المادة الخام للعمل القانوني والقضائي، مشيرا إلى الدور المحوري للذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة الإلكترونية، حيث يقدم حلولاً متقدمة لتبسيط الإجراءات القانونية وتحسين جودة صنع القرار.

وحسب السيد وازن فينبغي النظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة وغير صانعة للقرار النهائي في القضايا القانونية، مشددا على ضرورة الحفاظ على الحكم البشري والاعتبارات الأخلاقية داخل النظام القانوني. واستشهد في هذا السياق بأساليب تقييم المخاطر «كومباس» المستخدمة في المحاكم لتقييم حالات العود، والتي على الرغم من فعاليتها، تم إعادة النظر فيها بسبب احتمالية التحيز، مما يؤكد على أهمية الإشراف البشري في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

بعد ذلك تطرق المتدخل إلى أهمية التبادل البيني في أنظمة العدالة الإلكترونية وتحسين العملية القضائية عبر:

- الوصول إلى مجموعة متنوعة من البيانات: حيث تتيح إمكانية التبادل البيني لهذه الأنظمة فهم وتحليل المعلومات المستمدة من مصادر وأشكال مختلفة، وهو ما يعد ضروريًا للأنشطة مثل البحث القانوني وتحليل الحالات؛
- تسهيل التكامل الشفاف للبيانات القانونية المنتجة في ولايات قضائية مختلفة: تعمل الأنظمة القانونية

عبر ولايات قضائية متميزة بقوانين ومصطلحات خاصة بها ويمكن التبادل البيني في هذا الإطار من تسهيل التكامل الشفاف للبيانات القانونية مما يعزز الكفاءة في العمليات القانونية عبر الحدود؛

- تعزيز العمليات القانونية: يمكن التبادل البيني من تحسين كفاءة الإجراءات القانونية من خلال الوصول السريع إلى البيانات وتحليلها. كما أنه يساعد على زيادة دقة الأحكام القانونية بفضل توفير بيانات سياقية وواسعة النطاق.

وتناول المتحدث تأثير الذكاء الاصطناعي على النظام القضائي، لا سيما فيما يتعلق بالعناية الواجبة، متطرقًا إلى 3 نقاط أساسية:

- يوفر الذكاء الاصطناعي القدرة على تحليل المعلومات المهمة واستخراجها بسرعة من مجموعات كبيرة من المستندات القانونية. وأوضح المتحدث أن هذه الكفاءة أمر بالغ الأهمية في الممارسات القانونية حيث يكون التلاعب بالمستندات أمرًا شائعًا، وضرب كمثال استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لفحص العقود بسرعة وتحديد المشاكل أو المخاطر المحتملة، وغالبًا ما تكون أكثر دقة واتساقا من مراجعة الانسان؛

- يمكن الذكاء الاصطناعي من استهداف الانتهاكات القانونية أو المخاطر المحتملة في العقود والملفات القانونية، وبالتالي إحداث تحول في عملية العناية الواجبة. وبحسب المتحدث، فإن هذه القدرة تسهل إدارة المخاطر وتضمن الامتثال للمعايير القانونية. كما تناول فائدة أدوات الذكاء الاصطناعي في المساهمة بشكل كبير في إلغاء البيانات المكررة وتنظيم ملفات الأعمال وفهرسة المستندات، وبالتالي تحسين إدارة البيانات القانونية بجعلها أكثر كفاءة ودقة؛
- قدرة الذكاء الاصطناعي على تجميع تقارير العناية الواجبة المتعمقة من خلال تقييم وتلخيص الوثائق القانونية ذات الصلة، مشيرًا إلى أن هذا النهج يوفر الوقت مع ضمان عدم إهمال أي معلومات مهمة في عملية التقييم وصنع القرار.

وسلط السيد وازن الضوء على إمكانات الذكاء الاصطناعي في تعزيز مكافحة الفساد من خلال تقديم أدوات متقدمة لكشف ومنع الممارسات غير القانونية. وفي هذا السياق، ضرب مثالاً على قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي ولا سيما خوارزميات التعلم الآلي، على التعرف على الأنماط المعقدة والشاذة في البيانات وبالتالي الإبلاغ عن الممارسات والعمليات الفاسدة.

ومن جهة أخرى، أكد المتحدث على الأهمية المتزايدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تبسيط الوصول إلى العدالة وتحسين تجربة المرتفق في المجال القانوني. وفي هذا الإطار، أبرز أن هذه الأدوات الذكية يمكن أن تساهم في مساعدة المواطنين على اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل فيما يتعلق بحقوقهم القانونية، والوصول بسهولة وفعالية من حيث التكلفة إلى الخدمات القانونية الأساسية. كما أكد على دور روبوتات الدردشة القانونية التي تعد بمثابة صناديق أدوات تفاعلية حقيقية يمكن أن تساعد في وصف الخطوات التالية للإجراءات، أو تحديد الحقائق لإصدار الإخطارات القانونية، أو حتى تقديم تنبؤات حول مسار القضايا بناءً على الحقائق والقانون المعمول به.

كما ذكر السيد وازن بأهمية الأتمتة في تحسين إنتاجية ودقة العاملين في المجال القانوني. مشيرا إلى أن الذكاء الاصطناعي يضمن من خلال السماح للمحاكم بتطوير نماذج وثائق موحدة الاتساق والكفاءة في إعداد المستندات القانونية، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إليها، مما يحسن أيضًا البحث عن المراجع القانونية ويؤثر بشكل إيجابي على عمل المتدخلين في العملية القانونية.

وقدم السيد وازن دراسة حول نظام الذكاء الاصطناعي التابع للمجلس الوطني للقضاء في البرازيل، كجزء من مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأوضح التحدي المتمثل في تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي لحل التأخير وتحديد الاتجاهات في العمليات القضائية التي تؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الهشة. بعد ذلك، أوضح كيفية استخدام المحاكم في جميع أنحاء البلاد للذكاء الاصطناعي في مجموعة متنوعة من المهام، مثل تقييم مدى تعقيد القضايا، وتحديد الأهلية أو تجميع القضايا المتشابهة ليتم الاستماع إليها في وقت واحد. وأشار أيضًا إلى أنه يتم تطبيق الأتمتة على الجداول الزمنية لإدارة القضايا وتحسين التخطيط والمعالجة والاستفادة من موارد المحكمة.

وفي نهاية عرضه لهذه الدراسة، أشار إلى تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي من حيث تقليص التأخير من خلال الفرز الفعال لملفات القضايا، وبالتالي تمكين المسؤولين القضائيين من التركيز على القضايا العاجلة وتبسيط التعامل البشري مع الأنواع الروتينية من القضايا. وشدد على أن الخوارزمية المعنية التي تم تدريبها على قاعدة واسعة من السوابق القضائية البرازيلية، أصبحت الآن قادرة على فرز القضايا على أساس الاستعجال والتعقيد والأنماط، مما يسمح للموظفين والسلطة القضائية باتخاذ قرارات استراتيجية فيما يتعلق بالموارد المحدودة.

ونظرًا لكون الذكاء الاصطناعي أصبح عنصرًا مؤثرًا بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي وفي تقديم الخدمات العمومية، شدد المتدخل على ضرورة اتباع الحكومات نهج مدروس واستباقي لإعداد مؤسسات العدالة، لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي توفرها هذه التكنولوجيا

الناشئة؛ نهج يتطلب تحليلاً مناسبًا لتحديد درجة أو حالة استعدادها لدمج الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة من أجل توقع التحديات والفرص المرتبطة بالرقمنة.

وأوضح السيد وازن أن هذا التقييم يهدف إلى مساعدة الحكومات على تعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي مع تقليل المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدامه، وأنه من خلال اعتماد الممارسات الأخلاقية وضمان الحكامة المناسبة، يمكن للسلطات تعزيز كفاءة وعدالة العمليات القانونية، مما يضمن حماية حقوق وحريات المواطنين مع تحسين قدرتهم التنافسية في الحفاظ على القانون والنظام.

علاوة على ذلك، شارك المتحدث مع الحضور تقريرًا عن الاستخدام العالمي للذكاء الاصطناعي في نظام العدالة يتضمنّ أمثلة بارزة كالتالي:

1- نظام HART في المملكة المتحدة والذي:

- يتوقع مخاطر العود إلى الإجرام بين المجرمين البريطانيين؛
- يحلل السوابق العدلية بشكل شامل؛
- يصنف الجناة على أساس احتمال العود وارتكاب جرائم في المستقبل.

2- نظام VICTOR في البرازيل ويمكن من:

- إجراء تحليل أولي لقضايا المحكمة باستخدام الذكاء الاصطناعي؛
- تخفيف عبء العمل على المحكمة العليا في مراجعة القضايا؛
- تحليل المستندات ومعالجة اللغة.

3- مبادرة القاضي الآلي في إستونيا: تعد جزءًا من جهود الابتكار القضائي في إستونيا والتي تقترح استخدام الذكاء الاصطناعي لتسوية النزاعات الصغيرة.

4- أداة SSL (قائمة الموضوعات الإستراتيجية) في شيكاغو: تساعد في توقع التورط المحتمل في العنف المسلح استنادًا إلى مجموعة من البيانات التي تركز على مدى قرب الفرد من العنف المسلح وعلاقاته مع مطلقي النار المعروفين وضحايا إطلاق النار في المدينة.

5- خدمة النسخ الآلي لمحاضر الجلسات بالمحكمة في سنغافورة، والتي توفر ترجمة فورية في المحاكم.

6- الروبوتات القانونية في روسيا والمكسيك التي تقدم الاستشارات القانونية للمواطنين والمساعدة في أحكام التقاعدات.

7- نظام إصدار الأحكام بمساعدة الذكاء الاصطناعي (AISS) في ماليزيا، والذي يساعد على إصدار الأحكام بموجب قانون المخدرات الخطرة.

8- قاضي الذكاء الاصطناعي في الصين، الذي يتعامل مع قضايا محددة بدقة كبيرة.

9- القرارات القضائية بمساعدة الذكاء الاصطناعي في كولومبيا، حيث يساهم الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام في منازعات التأمين الصحي.

10- الوسيط الآلي في كندا، أداة إلكترونية تسهل حل النزاعات.

وفي نهاية مداخلته قام السيد داني وازن، المستشار الإقليمي في التحول الرقمي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، بتقييم القيود والتحديات التي تواجه نشر الذكاء الاصطناعي في أنظمة العدالة الإلكترونية، كقيود الميزانية، ومخاطر أمن البيانات، ومخاطر التحيز، وموثوقية البيانات، وكذا ضرورة التدريب المستمر لتعزيز قدرات أنظمة الذكاء الاصطناعي والموظفين المعنيين، فضلا عن التكيف مع الأطر القانونية والامتثال المستمر للمعايير القانونية والأخلاقية.

الجلسة الخامسة:

أي كفاءات لمواكبة التحول الرقمي للعدالة

الجلسة الخامسة:
أي كفاءات لمواكبة التحول الرقمي للعدالة

المتدخلون:

- عن بعد: **السيد ماتيو كينيوو**، أستاذ محاضر بجامعة باريس 8 ومحامي بهيئة المحامين باريس- فرنسا؛
- **السيدة انطونيللا سيربللو**، نائبة رئيس مجلس إدارة المدرسة العليا للقضاء، إيطاليا؛
- **السيدة وصال خضروف**، خبيرة في الرقمنة وكالة التنمية الدولة البلجيكية Enabel، المغرب؛
- **السيد محمد موسى**، مدير نظم المعلومات بالنيابة، الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المغرب؛
- **السيد محمد اليونسي**، مدير الموارد البشرية وزارة العدل، المغرب؛

منسق الجلسة:

السيد مولاي سعيد الشرفي، مدير التجهيز وتدبير الممتلكات بوزارة العدل، المغرب

المهن القانونية والقضائية في مواجهة الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل البلوكتشين: التحديات والمهارات والممارسات الفضلى - فرنسا

السيد ماتيو كينيوو، أستاذ محاضر بجامعة باريس 8 ومحامي بهيئة المحامين باريس فرنسا

تمحورت مداخلة **السيد ماتيو كوينيو** الأستاذ المحاضر بجامعة باريس 8 والمحامي بهيئة المحامين باريس فرنسا، حول عنصرين رئيسيين: تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) وتقنية blockchain في المجال القانوني، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بتكاملهما. كما استعرض الأطر التنظيمية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين، مؤكدا على الأهمية الحاسمة للامتثال التنظيمي والاعتبارات الأخلاقية في استخدام هذه التقنيات.

فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي: حاول المتدخل تعريف هذا المجال مع التركيز على التمييز بين الشق الرمزي المتمثل في الأنظمة الخبيرة وأشجار القرار والشق الاتصالي المتعلق بأنماط معالجة البيانات الضخمة ونماذج الخوارزميات المتقدمة مثل شبكات الخصومة التوليدية (GAN) ونماذج الانتشار الكامنة.

وبالنظر إلى استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، خص بالذكر التطبيقات التالية:

- البحث عن المستندات ومراجعتها؛
- توقع النتائج القانونية؛
- حل المنازعات آلياً عبر الإنترنت؛
- التنبؤ بنتائج التقاضي؛
- دعم اتخاذ القرار وصنع القرار؛
- إخفاء بيانات الهوية.

وركز المتدخل على التحديات التنظيمية والأخلاقية المتعلقة بالشفافية والمساءلة وحماية البيانات الشخصية في إطار استعمال الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي موليا اهتمامًا خاصًا بالمهارات المطلوبة والممارسات الفضلى، مستندا إلى أمثلة ميدانية فيما يخص:

1.تنظيم الذكاء الاصطناعي:

وجود مبادرات تنظيمية قائمة في مختلف الاختصاصات القضائية، كمشروع التنظيم في الاتحاد الأوروبي، وميثاق حقوق الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة، والتنظيمات الصينية للذكاء الاصطناعي.

2.أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي:

الميثاق الأخلاقي للجنة CEPEJ لدى المجلس الأوروبي للقضاء على الجريمة المتعلق بالاستخدامات الصحيحة للذكاء الاصطناعي في أنظمة القضاء والذي يبرز احترام الحقوق الأساسية وعدم التمييز والشفافية.

3.توحيد الذكاء الاصطناعي:

المواصفة الدولية ISO 42001 لإدارة الذكاء الاصطناعي التي تهدف إلى إنشاء معايير ذات جودة وأمان في استخدامه في القضاء.

4.التحديات والمهارات وأفضل الممارسات:

- فهم الحالات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الجوانب التقنية والامتثال والمسؤولية؛
- اختيار النظام المناسب للذكاء الاصطناعي وتحقيق التوازن المناسب بين الكفاءة والمخاطر، باستخدام أدوات تقييم الأثر؛

- إنشاء تدريبات متخصصة وتعيين مسؤول عن حماية البيانات متخصص في الذكاء الاصطناعي لضمان الامتثال والأخلاقيات.

وخلال تطرقه لهذا المحور أكد السيد ماتيو كينيوو على ضرورة تطوير نهج متكامل للتنظيم والأخلاقيات وتوحيد تطوير المهارات لضمان إدماج مسؤول وفعال للذكاء الاصطناعي في المجال القضائي.

أما فيما يتعلق بتقنية blockchain: فسلط المتدخل الضوء على استعمالات هذه التقنية وآثارها على القطاع القانوني، مبرزا مزايا استعمال هذه التكنولوجيا الثورية، مثل الطابع الزمني والتوثيق والهوية الرقمية، فضلاً عن آثارها في إدارة النزاعات مشيرا إلى التحدي الكبير المتمثل في الحاجة الملحة لخبرات ومهارات خاصة وفهمًا عميقًا وتفصيليا لآليات هذه التكنولوجيا وكيفية عملها نظرا لطبيعتها اللامركزية، وخصائصها الثابتة والشفافية المتأصلة. وفي هذا السياق، أكد على أهمية ضبط الأنواع المختلفة لمحافظ البلوكتشين وقراءة البيانات المسجلة على blockchain وفهم العقود الذكية. وقدم أدوات مثل Etherscan التي تسمح بقراءة التفاعلات والعمليات على blockchain Ethe-reum، بالإضافة إلى Chaina Analysis وScorechaing، وأدوات تحليل blockchain المستخدمة للتحقق من شرعية المعاملات من منظور blockchain.

أخيرًا، قدم السيد ماتيو كوينيو الأستاذ المحاضر بجامعة باريس 8 والمحامي بهيئة المحامين باريس فرنسا، تقرير ديوان المحاسبة 2023، مبرزا على هيمنة بعض الشركات مثل Chainalogy في سوق تحليل blockchain ومشيرا إلى التكاليف المرتفعة للتراخيص المطلوبة لاستخدام هذه الأدوات، بالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالتكوينات التي تقوم بها الشركات الأجنبية، وقضايا الأمن والسيادة الرقمية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات، حيث أشار إلى ضرورة توفير تدريب متخصص للمسؤولين حول حماية البيانات لمواجهة تحديات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.

مهارات لدعم التحول الرقمي للعدالة - إيطاليا

السيدة انطونيللا سيريبللو، نائبة رئيس مجلس إدارة المدرسة العليا للقضاء -إيطاليا

شاركت **السيدة انطونيللا سيريبللو**، نائبة رئيس مجلس إدارة المدرسة العليا للقضاء بإيطاليا، التجربة الإيطالية في التحول الرقمي للعدالة.

وتناولت كلمتها مختلف جوانب رقمنة نظام العدالة، مسلطة الضوء على التحديات والفرص التي تواجهها هذه الأخيرة.

بدأت المتدخلة عرضها بالتعريف برقمنة العدالة، مؤكدة على أنه يمكن تناولها من زوايا مختلفة، لا سيما من وجهة نظر تنظيمية وقضائية، لما تواجهها من تحديات علمية وأخلاقية مرتبطة بإدارة كميات هائلة من البيانات والمعلومات. وفي هذا الصدد، أكدت السيدة أنطونيللا سيريبللو على ضرورة تحسين مهارات الممارسين القانونيين لمواجهة هذه التحديات، مذكّرة بأن العديد من المفاهيم الحالية، بما في ذلك المفاهيم الرقمية، لم يتم تدريسها في البرامج الجامعية أو المدرسية من قبل.

وأشارت السيدة سيريبللو أيضًا إلى التقدم في أنظمة التحقيق المدعومة بالذكاء الاصطناعي باعتباره ثورة حقيقية في النظام القضائي في بلدها، وإن كان بعض القضاة والممارسين القانونيين يفضلون أحيانًا تجنب هذه التغييرات، مشيرة أن التطور السريع للتكنولوجيا يجبر نظام العدالة بأكمله على التكيف محليا وإقليميا وعالميا. وذكّرت بأن الأجندات الأوروبية الجديدة كانت تنتظر بفارغ الصبر آليات إدماج المواطنين الأوروبيين بشكل أكثر فعالية في هذا المشهد الرقمي، وبالتالي تمكينهم من الوصول المبسط إلى جميع الإدارات العمومية، بما في ذلك العدالة، عبر هوية رقمية شخصية.

وأشارت إلى أنه تم دمج التكنولوجيا في الإدارة العمومية في إيطاليا منذ التسعينيات وفي مجال العدالة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبالتالي فإن التحول الرقمي للنظام القضائي في إيطاليا قد أحرز تقدمًا ملحوظًا، على الرغم من التحديات، حيث تم استبدال المستندات الورقية تدريجيًا بالوثائق والاستمارات الإلكترونية التي أصبح استخدامها إلزاميًا في جميع المحاكمات وعلى

جميع المتدخلين من قضاة ومحامين، حتى في الولايات القضائية التي تم استبعادها سابقًا منذ إصلاح عام 2022.

وشددت السيدة سيريبللو على أن هذا التحول كان نتاجا للتعاون الوثيق بين وزارة العدل ومختلف المتدخلين في مجال العدالة، مذكّرة بأهمية التعاون بين السلطات القضائية والممارسين القانونيين في فهم احتياجات العاملين في مجال العدالة وفي تحسين كفاءة العمليات القضائية.

علاوة على ذلك، تناولت المتحدثة السياق التنظيمي والرؤى الاستراتيجية المتعلقة برقمنة النظام القضائي في كل من أوروبا وإيطاليا. مشيرة إلى السياق الأوروبي في نطاق ما يسمى «العقد الرقمي» والذي يترجم الإرادة السياسية ويتميز بتنفيذ العديد من الآليات التشريعية الهادفة إلى تأطير حكامة التحول الرقمي للمجتمع والاقتصاد.

وفي نفس السياق، شاركت المتدخلة رؤاها حول خطة الإنعاش الوطني التي تمثل فرصة للبلاد. والتي تم إطلاقها بفضل مشاركة إيطاليا في برنامج مرفق التعافي والقدرة على الصمود (RRF) الذي يهدف إلى تحويل اقتصاد الاتحاد الأوروبي وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إنشاء نظام قضائي فعال لضمان سيادة القانون وخلق بيئة مواتية للاستثمار والأعمال التجارية. وتحدد الخطة أهدافا قابلة للقياس لتقليل عدد القضايا المدنية والجنائية المعلقة وتحدد الأدوات والموارد المخصصة لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الموارد البشرية، الرقمنة والإصلاحات القضائية.

وأوضحت السيدة سيرييللو بهذا الشأن أن التمويل الأوروبي يمكّن من تركيز الجهود على تحديث البنى التحتية والمهارات، وتعزيز النظام القضائي الإيطالي من خلال التوظيف، وبالتالي توفير حل للتحديات الرئيسية المتمثلة في نقص الموارد البشرية والتي يواجهها العديد من القضاة، بحيث كان يؤدي نقص الموظفين الإداريين إلى تراكم العمل.

وسلطت الضوء على أهمية تحسيس وتكوين المهنيين القانونيين في مجال الذكاء الاصطناعي، مؤكدة على ضرورة فهم طريقة عمل التكنولوجيا لضمان نجاعة استعمالها. وفي هذا الصدد، أكدت على الأهمية الحاسمة لنظام التدريب في تكييف المهنيين القانونيين مع تحديات الرقمنة، وأعربت عن رضاها عن الإنجاز الأخير خلال مؤتمر الجمعية العمومية لمجلس أوروبا المنعقد بستوكهولم العام الماضي، والمخصص للرقمنة في إطار عمل شبكة التدريب القضائي الأوروبية، مما يشهد على الوعي المتزايد بهذا التحدي على المستوى الأوروبي.

وفيما يتعلق بمجال التدريب، أشادت السيدة سيرييللو بالجهود الكبيرة المبذولة في إيطاليا لدراسة التشريع واستيعاب المفاهيم الأساسية المرتبطة برقمنة النظام القضائي، مشدّدة على أنه لم تعد المعرفة النظرية بالقوانين كافية للمحامين والقضاة، بل أصبح من الضروري فهم تطبيقها الملموس وإتقان الجوانب التكنولوجية للرقمنة للتكيف مع التطورات الجديدة في الممارسة القانونية. وأشارت في هذا الصدد أن نظام التدريب الإيطالي يهدف إلى تزويد المهنيين بالمهارات اللازمة للاستفادة من التكنولوجيا بكفاءة.

وفي الختام، أكدت السيدة انطونيلا سيرييللو نائبة رئيس مجلس إدارة المدرسة العليا للقضاء بإيطاليا أن مدرسة العدالة الإيطالية ملتزمة تمامًا بهذا النهج، مؤكدة أن نجاح التحول الرقمي يعتمد على التعاون الوثيق، على المستويين الأوروبي والوطني. كما أكدت على أهمية المبادرات مثل مبادرة المؤتمر السالف الذكر، والتي توفر فرصة قيمة لتبادل الخبرات وإيجاد حلول مشتركة لمواجهة تحديات الرقمنة مع ضمان اليقين القانوني للجميع.

تعزيز القدرات الرقمية للإدارات في قلب عمل وكالة التنمية الدولة البلجيكية (إينابيل) بالمغرب

السيدة وصال خضروف خبيرة في الرقمنة لدى وكالة التنمية الدولة البلجيكية Enabel، المغرب

عرضت السيدة **وصال خضروف**، الخبيرة في الرقمنة لدى وكالة التعاون البلجيكية ENABEL، خلال مداخلتها مهمة الوكالة وأنشطتها في المغرب. وأكدت على الهدف الرئيسي لـ EN-ABEL، والمتمثل في تحقيق الأولويات الاستراتيجية للحكومة البلجيكية في مجال التعاون الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات المحددة للدول الشريكة.

وشددت السيدة وصال خضروف على أهمية التعاون بين بلجيكا والمغرب، الذي يستمر منذ أكثر من 60 عاما، حيث ان وكالة إينابيل، باعتبارها جهة فاعلة في التعاون الدولي المستدام، متواجدة ب 14 دولة بما فيها المغرب منذ عام 2000، وعرضت هذا التعاون بالأرقام، مشيرة إلى أن الوكالة تضم 70 موظفاً موزعين على عدة مناطق بالمملكة، ولديها 6 مشاريع قيد التنفيذ.

في بداية مداخلتها، قدمت المتحدثة قراءة موجزة لتطور نطاق تدخل وكالة التعاون البلجيكية، مسلطة الضوء على انتقال تعاونها مم يسمى بالمجالات «الصعبة» مثل البنية التحتية والزراعة إلى مجالات أكثر ليونة مثل النوع الاجتماعي والهجرة وبناء القدرات والرقمنة، مذكرة بأهمية-أداء الإدارة العمومية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

وفي هذا السياق، أشارت المتدخلة إلى التزام وكالة التعاون البلجيكية بتعزيز المهارات الرقمية للإدارات في المغرب والبلدان الشريكة الأخرى من خلال استراتيجيتها الرقمية من أجل التنمية (D4D)، التي تهدف إلى سد الفجوات الرقمية، وتعزيز الإدماج الرقمي ودعم تطوير اقتصاد رقمي. وهو نهج يتجسد من خلال مشاريع مختلفة شكلت موضوع بقية المداخلة.

1- التمكين الرقمي:

عرضت المتحدثة مشروع TAMKEEN-e، الذي تسيره وكالة التعاون البلجيكية ENABEL في المغرب، باعتباره مبادرة ناجحة تهدف إلى تعزيز المهارات الرقمية لموظفي الإدارة العمومية على المستوى المركزي والمحلي. وقد استفاد من هذا

المشروع الذي تم تنفيذه على مدى أربع سنوات (من 2019 إلى 2023)، 15 إدارة مغربية، مما عزز الشراكات القوية بين بلجيكا والمغرب وحفز الابتكار داخل الإدارة العمومية. ومن بين أنشطته الرئيسية، وضع المشروع لخطة بناء المهارات تتضمن التدريب على موضوعات مختلفة مثل الاستراتيجية الرقمية والأمن السيبراني والبيانات الضخمة والأدوات التعاونية، وقدمت المتحدثة قراءة إحصائية لإنجازاته كما يلي:

- تدريب 6,802 موظفًا حكوميًا، 46% منهم من النساء؛
- تنظيم 159 دورة تدريبية؛
- تطوير 23 موضوعًا للتدريب المباشر والتعلم الإلكتروني (65% من التدريب مقدم في التعلم الإلكتروني)؛
- رفع نسبة الرضا الإجمالية إلى 92%، منها 87% على المستوى الإداري؛
- تغطية 48% من الإدارات على المستوى المحلي.

وذكرت المتحدثة أن إنشاء منصة للتعلم الإلكتروني كان أحد الإنجازات البارزة للمشروع، وأن موظفي الإدارة العمومية لعبوا دورًا نشطًا في اختيار المواضيع وتصميم التداريب، من خلال نهج يركز على المستفيدين، مما عزز مشاركتهم في عملية التعلم. وتقدم المنصة، التي تديرها حاليا وزارة التحول الرقمي وإصلاح الادارة، التكوين في موضوعات مثل التحول الرقمي والأمن السيبراني، وقد اجتذبت ما يقرب 3330 مشاركا، 50% منهم من النساء.

علاوة على ذلك، سلطت السيدة خضروف الضوء على التجربة الناجحة لبرنامج تعزيز المهارات النوعية الذي تضمن دورات تدريبية لوزارة العدل، حيث بلغ عدد المشاركين 41 مشاركا. وكان من بينهم 14 امرأة، أي ما يمثل 34% من إجمالي عدد المشاركين. كما قدمت بعض الأمثلة على التدريب المقدم:

- إدارة البيانات وحكامتها: 22 مشاركاً، منهم 15 رجلاً و7 نساء؛
- التحسيس حول منهجية المرونة: 19 مشاركًا، منهم 12 رجلاً و7 نساء.

بعد ذلك، عرضت السيدة وصال خضروف مبادرة إداراثون، مؤكدة على أن الدورتين اللتين تم تنظيمهما حققتا نجاحاً كبيراً من حيث عدد وتمثيلية المشاركين حيث حضرتهما فرق متعددة التخصصات مكونة من مسؤولين من عدة وزارات.

وسلطت بعد ذلك الضوء على المشاريع المبتكرة المنبثقة عن مبادرة إداراثون:

- مشروع العدالة الذكية «Justice Smart»: مشروع يقوده فريق من وزارة العدل ويهدف إلى تطوير منصة للمساعدة القانونية تدمج الذكاء الاصطناعي عبر روبوت الدردشة على تطبيق الهاتف المحمول بهدف توفير حل فريد يسمح بالوصول إلى معلومات موثوقة في إطار تقديم المساعدة القانونية، الشخصية والإنسانية، وبالتالي تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين. وتم اختبار المشروع في حالات عملية مثل إجراءات الطلاق، وتقديم المساعدة ذات الصلة باحتياجات المرتفقين؛

- -التمكين القانوني للمهاجرين: مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي وتنفذه وكالة التعاون البلجيكية بالشراكة مع وزارة العدل ووزارة الخارجية. ويهدف هذا المشروع إلى تقديم المساعدة القانونية للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين. خلال 4 سنوات من التنفيذ في مناطق مختلفة من المغرب، وركز المشروع أنشطته على تعزيز القدرات الرقمية وشمل تدريب 75 منظمة من منظمات المجتمع المدني على الاتصالات الرقمية بهدف تعزيز قدرتها على نشر المعلومات بين السكان المهاجرين وكذلك الترويج لأنشطتها من خلال القنوات الرقمية المختلفة. كما دعم المشروع تطوير المنصة الرقمية للعيادة القانونية للدار البيضاء وطنجة، فضلا عن إنشاء منصة رقمية لشبكة عيادات قانونية مغربية شريكة للمشروع، مما يتيح لها مساحة للتعاون والتبادل وأرشفة الوثائق ونشر الأخبار والتواصل مع المستفيدين من خدماتها؛

- تظافر»Tadafor «: مشروع ممول من قبل الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى دعم الإصلاحات الوطنية المتعلقة بالمجتمع المدني وتعزيز قدرات هذا الأخير، فضلا عن تعزيز الشراكات بين الفاعلين في المجتمع المدني والمؤسسات الترابية. ويهم هذا المشروع، المستمر إلى غاية 2026، 5 أقاليم و60 جماعة ترابية، وتشارك فيه المديرية العامة للجماعات الترابية والوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان. ويدعم المشروع وضع استراتيجية من شأنها توجيه جهود التحول الرقمي لإشراك المواطنين على المستوى المحلي، كما أسفر عن تطوير منصة "Tacharokia"، الرامية إلى تدريب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على المشاركة الرقمية للمواطنين؛

- مشروع بسمة «Basma» : مشروع ثنائي لدعم الأجهزة الأمنية في موضوع مكافحة العنف ضد المرأة، مع التركيز على العنف الرقمي، وبشكل كبير على تعزيز المهارات في مجال الرقمنة. ويهدف هذا المشروع، والذي يمتد على 4 سنوات إلى غاية سنة 2025، إلى تعزيز حماية النساء ضحايا العنف، وخاصة العنف السيبراني، ويعتمد على الرقمنة لضمان مراقبة أفضل. ويشمل المشروع التدريب وتبادل الخبرات وتنظيم المؤتمرات الدولية حول العنف السيبراني.

2-التوأمة: دعم المجلس الأعلى للسلطة القضائية في المغرب

تم إطلاق مشروع التوأمة مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية (CSPJ) لدعم تعزيز المهارات الرقمية لأطر المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمؤسسات الأخرى المسؤولة عن القضاء، بناء على المعايير الأوروبية، من خلال تنظيم العديد من الورشات وأنشطة التدريب وأيضًا وتبادل الزيارات لتقاسم التجارب والخبرات بغية مواكبة تنفيذ آليات قضائية فعالة وتعزيز محاكمات العادلة.

وفي ختام كلمتها أكدت السيدة وصال خضروف، الخبيرة في الرقمنة لدى وكالة التعاون البلجيكية ENABEL، أن نجاح المشاريع التي نفذتها الوكالة ما هو إلا ثمرة للتعاون الوثيق مع شركائها من الإدارة العمومية بالمغرب. كما ذكّرت بالتزام الوكالة بمواصلة جهودها وتطوير مبادرات جديدة تتكّيف مع الاحتياجات المتطورة للسياق المغربي.

تنمية المهارات والقدرات، ركيزة أساسية لنجاح التحول الرقمي - المغرب

السيد محمد موسى، مدير نظم المعلومات، بالوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة -المغرب

تميّزت مداخلة **السيد محمد موسى**، مدير نظم المعلومات بالوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالمغرب، بتسليط الضوء على أهمية تطوير الكفاءات والمواهب كعامل حاسم في نجاح التحول الرقمي بالمغرب، مشيراً إلى أنها تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التقدم والتطور في البلاد.

وقد ارتكزت المداخلة على الإطار المرجعي لاعتماد الرقمنة، الدعامات المواكبة للتحول الرقمي، تكوين وتطوير الكفاءات والمواهب.

علاقة بالإطار المرجعي للرقمنة في المغرب، أشار المتحدث إلى التوجهات الملكية السامية وكذا المقتضيات الدستورية للمملكة التي رسخت الدور الأساسي للرقمنة في تطوير الخدمات العمومية وتسهيلها وأثرها النفعي على البلاد. كما ألقى الضوء على مكانة الرقمنة في توصيات النموذج التنموي الجديد الذي اعتبرها أحد الأسس الرئيسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وذكر بالأولوية التي منحها البرنامج الحكومي لتطوير الرقمنة، والتي تجسدت في إعداد استراتيجية للتحول الرقمي تم تقديمها خلال اجتماع مجلس الحكومة.

كما تحدث أيضاً عن استكمال الإطار المؤسساتي والإطار الحكاماتي لتنزيل هذه الاستراتيجية، مؤكدا في هذا النطاق على أهمية إحداث

للمرة الأولى وزارة مكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مما يبرز اهتمام المغرب بمجال الرقمنة كرافعة لإصلاح الإدارة.

وارتكزت بقية المداخلة على عرض الانجازات والبرامج التي خصصتها وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لتكوين وتطوير كفاءات الموظفين وتطوير الكفاءات والمواهب بصفة عامة.

1. تكوين وتطوير كفاءات الموظفين

- **برنامج « tamkeen-e »**

في مجال التكوين وتطوير كفاءات الموظفين، أشار السيد محمد موسى إلى أن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة قامت بتوقيع اتفاقية شراكة مع وكالة التنمية البلجيكية ENABEL، في إطار برنامج tamkeen-e الذي يهدف إلى تعزيز كفاءات الموظفات والموظفين في مجال التحول الرقمي للإدارات على الصعيد المركزي والمحلي. حيث استمرت هذه الاتفاقية من عام 2018 إلى عام 2023. ومن حيث احصائيات إنجازات البرنامج، فسردها المتحدث كما يلي:

- استفاد 1770 موظفًا من مسارات التكوين؛
- بلغ عدد مشاركات الموظفين المستفيدين 6877 (تعلم حضوري وعن بعد) ؛
- وصلت نسبة النساء الموظفات المستفيدة من التكوين % 46؛
- بلغت نسبة الاستفادة من التكوينات على المستوى المحلي % 48: (%65 منها تمت عن بعد) ؛
- شملت التكوينات قرابة 159 دورة تدريبية غطت 23 مجالًا من مجالات الرقمنة؛

- وسجلت هذه التكوينات 92 % نسبة رضا الإدارات المستفيدة.

- الهاكاثون التفاعلي - إداراثون - «Idarathon»

قام المتدخل بتقديم مبادرة الهاكاثون التفاعلي إداراثون Idarathon الرامي لتدريب وتأطير كفاءات الموظفين في المجال الرقمي. حيث تم تنظيم دورتين من مسابقة «إداراثون» التفاعلية من أجل إدارة مغربية مبتكرة، سنتي 2020 و2022. خصصت دورة 2020 للأربعة عشر قطاعًا المستفيدة من برنامج « tamkeen-e »، بينما تم فتح باب المشاركة في دورة 2022 في وجه جميع القطاعات لتعميم الاستفادة من هذه المبادرة. حيث شارك في هاتين الدورتين 140 موظفًا من الإدارات العمومية، تم تأطيرهم وتكوينهم في المجالات الجديدة المرتبطة بالابتكار والرقمنة، وتتم مواكبة المستفيدين ومشاريعهم (بداية من توليد الأفكار، والتدريب، وإعادة صياغتها حتى تنفيذ المشروع) من قبل خبراء في كل قطاع، فضلا على أن المسابقة توفر مواكبة الفائزين الثلاثة بالتعاون مع قطاعاتهم الحكومية لتنفيذ مشاريعهم، بما في ذلك القيام بزيارات وتجارب في دول رائدة في هذا المجال.

وتهدف مسابقة «إداراثون» إلى:

- تسريع التحول الرقمي وخلق روح الإبداع والابتكار في الإدارة العمومية؛
- تقوية قدرات الموارد البشرية الخاصة بالإدارة العمومية واكتساب الكفاءات والمهارات اللازمة لمواكبة التطورات؛
- بلورة وتطوير بنك للمشاريع والأفكار المبتكرة والمتجددة يمكن الإدارات العمومية من اللجوء إليه في أي وقت عند الحاجة.

كما استعرض المتدخل إحصائيات تخص الدورة الثانية من مسابقة «إداراثون» التي عرفت مشاركة 97 مشاركًا من مختلف الإدارات المغربية، وتشكيل 12 فريقًا للتنافس. حيث استفاد المشاركون من حوالي 24 دورة تكوينية شملت ثلاثة مواضيع رئيسية تهم الحكامة وتدبير البيانات في الإدارة العمومية، الشمولية الرقمية واستخدام الخدمات الإدارية الرقمية، والخدمات الإدارية الرقمية الموجهة للمرتفقين، سواء كانوا إداراتٍ، مقاولات، مواطنين، أو مجتمع مدني. واختتمت بتتويج ثلاثة مشاريع فائزة من بين المشاريع المقترحة من قبل المشاركين الذين ينتمون إلى مختلف القطاعات الحكومية:

- فريق «سير» - «SEER» الذي قدم تطبيقًا متعدد اللغات يعتمد على التحكم الصوتي، مما يسهل الوصول إلى الخدمات الإدارية للمواطنين المتأثرين بالفجوة الرقمية؛
- فريق «اكري- إنوف - ميكرز»- «Agri-Innov Ma-kers» الذي تصور حلاً رقميًا تفاعليًا يسمح للعاملين الفلاحيين المؤهلين بالاطلاع على عروض العمل وتقديم طلباتهم؛
- فريق «أوطو-ثقة» - «OTOTI9A» الذي عرض منصة إلكترونية تجمع بين المعلومات التقنية والإدارية حول السيارات المستعملة المعروضة للبيع في المغرب.

- برنامج «Tech in Women» - لتطوير كفاءات الموظفين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشراكة مع القطاع الخاص:

في هذا الإطار، أشار المتدخل إلى تنظيم دورتين للتكوين في مجال البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وكذا التفكير التصميمي«Thinking Design» لفائدة 50 مهندسة في الإعلاميات يمثلن مختلف القطاعات الوزارية وذلك بشراكة مع احدى الشركات العالمية الرائدة في هذا المجال.

كما تم ايضا في إطار تكوين كفاءات الموظفين أو ما يسمى ب «التكوين المعتمد» والذي استفاد منه موظفو القطاعات الوزارية عبر مجموعة من الدورات التكوينية في مجالات متعلقة بالمنهجيات المرنة لإدارة المشاريع الرقمية ومنهجية التفكير التصميمي (SCRUM Agile Méthode Thinking Design et) وكذا في إدارة التغيير في مجال تقنيات المعلومات.

- **تكوين بالشهادات - المنصة الوطنية للتعلم الإلكتروني «الأكاديمية الرقمية»:**

أشار المتدخل أن تطوير منصة الأكاديمية الرقمية تم تحت وصاية وزارة الانتقال الرقمي وتعتبر من بين آليات تحقيق الشمولية الرقمية بتقديمها لمحتوى تكويني متنوع في مجال التحول الرقمي لفائدة الإدارات العمومية والشركات الناشئة وكذا المواطنين. واستعرض بعض المواضيع التي تغطيها هذه المنصة والتي تشمل: الاكتشاف الرقمي، البنية التحتية المعلوماتية، شبكات الأمن المعلوماتي، التحول الرقمي، الإدارة والقيادة والمهارات الشخصية، التسويق الرقمي، المهن الرقمية، أساسيات البرمجة، الأمية الرقمية، العمل عن بعد وغيرها من المجالات.

كما عزز المتحدث عرضه ببعض الإحصائيات حول استعمال هذه المنصة من طرف جميع المتدخلين إلى غاية أكتوبر 2023 حيث تم:

- تسليم حوالي 6199 شهادة التكوين؛
- استفادة ما يزيد عن 2000 مشارك ومشاركة من ندوات وورشات عن بعد؛
- تسجيل 600 مستفيد ومستفيدة من ورشات لفائدة مهنيي القطاع الخاص والعام؛
- استفادة حوالي 4500 مشارك ومشاركة من ورشات لفائدة الأطفال والشباب والفرقاء الاجتماعيين.

وتطرق المتدخل ايضا إلى عقد الوزارة للقاءات تعريفية وتحسيسية، وتنظيم ورشات ودورات تكوينية إضافة إلى تقديم الدعم التقني والمواكبة في هذا المجال لفائدة الموظفين والمسؤولين بالقطاع العام.

2 . تطوير الكفاءات والمواهب

أشار السيد محمد موسى إلى اهتمام الوزارة بالعمل على الرفع من إنتاج المواهب الرقمية من خلال دعم سبل التدريب المتنوعة، بما في ذلك التكوين الأساسي والمهني وإعادة تأهيل المهارات وجذب المواهب. حيث تعاونت الوزارة مع مختلف المتدخلين من القطاعين العام والخاص من خلال تنفيذ اتفاقيات شراكة بغية وضع إطار مرجعي للكفاءات الرقمية وإعادة تأهيل التخصصات وتعميم برنامج JobInTech ومدارس البرمجة في جميع أنحاء المملكة.

- **تعزيز المواهب الرقمية في الجامعات:**

ألقى المتحدث الضوء على اهتمام الوزارة بتطوير المهارات والمواهب اللازمة لمواكبة التحول الرقمي، سواء في القطاع العام أو الخاص. حيث تطرق في هذا الإطار إلى اتفاقية الشراكة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بهدف تحسين مهارات خريجي الجامعات والرقي بجودة التدريب الذي يحصلون عليه. حيث يتلقى حاليا حوالي 13,000 شاب وشابة تكوينًا في مجال التكنولوجيا الرقمية، سواء في الجامعات أو المعاهد. وأوضح المتدخل أن هذا التعاون كان مستبقا بدراسات تشخيصية لوضعية سوق الشغل بتعاون مع القطاعين العام والخاص، لتحديد الاحتياجات المطلوبة (من مهارات وخبرات ومؤهلات) وملاءمة العرض التكويني مع فرص العمل الحالية ومتطلبات السوق. وانطلاقا من مخرجات هذه الدراسة يتم إدراج عدة تخصصات معتمدة في مجال التكنولوجيا الرقمية في الجامعات المغربية. وهكذا تم إطلاق 144 مسارًا جديدًا في مجال الرقمنة داخل 12 جامعة عمومية في البلاد، تغطي مجالات مثل تحليل البيانات والتكنولوجيا الرقمية والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، ومجالات أخرى تعتبر أساسية للإدارة العمومية والقطاع الخاص.

وتطمح الاتفاقية المذكورة إلى زيادة عدد الخريجين الذي يبلغ حاليًا حوالي 8000 سنويًا، ليبلغ 22500 بحلول عام 2027، في جميع التخصصات الجامعية.

- **مشروع «JOBINTECH»:**

تطرق المتحدث أيضًا إلى برنامج JOBINTECH الذي يعد برنامجا تأهيليا مكثفا ومتكاملا في مجال التقنيات الرقمية يمتد من 3 إلى 6 أشهر، وهو مشروع متخصص في إعادة بناء المهارات وتطوير المواهب والكفاءات الرقمية لتعزيز جاهزية المستفيدين لولوج سوق العمل.

يسعى البرنامج حاليا في مرحلته التجريبية لتأهيل 1000 متدرب بمدينتي الرباط والدار البيضاء، ومن المنتظر تعميمه ليشمل 15,000متدرب عبر ربوع المملكة بحلول عام 2026. كما تم تطوير منصة رقمية للتقديم والاطلاع على المبادرة، وتنفيذ جزء من المشروع داخل الجامعات، ثم تصميم 12 مسارًا تدريبيًا والتحاق 392 متعلما بالبرنامج. وتظهر الإحصائيات أن 72% منهم يمتلكون مستوى Bac+2/ Bac+3، و62.5% منهم يتبعون شعبة تطوير المهارات، بينما 37.5% يتبعون شعبة إعادة تأهيل المهارات.

- **مدارس YOUCODE**

وقعت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة عدة اتفاقيات مع الجهات المختصة قصد إنشاء مدارس YOUCODE في 7 جهات المملكة بحلول عام 2026.وحسب المتدخل فتقدم هذه المدارس تكويناً متخصصاً في البرمجة لمدة سنتين، مع توفير دعم للمتعلمين الراغبين في تطوير مشاريعهم الخاصة في المجال الرقمي.

وشارك السيد محمد موسى نبذة عن جملة من البرامج والمشاريع المندرجة في إطار استراتيجيات المملكة لمواكبة التطور التكنولوجي، من بينها:

- المركز التفاعلي الرقمي MOROCCO IDC وهو مؤسسة مخصصة للتكوين والابتكار في مجال التقنيات الغامرة، وتكنولوجيا الواقع الإفتراضي والمعزز والميتافيرس. ويوفر ولوجا غير مسبوق للشباب والمهنيين المهتمين بهذه التكنولوجيا (المركز أطلق في فبراير 2020 ببنجرير).
- المعسكر التدريبي bootcamp وهو مشروع تكويني يهدف إلى تعزيز كفاءات الموارد البشرية في المغرب في مختلف مناطق المملكة، ودعم الخريجين الشباب في عملية الاندماج المهني من خلال الدورات التدريبية الأكثر ملاءمة لاحتياجات السوق. حيث يستهدف المشروع، في مرحلة أولى، 2000 شابة وشاب على مستوى جهة سوس ماسة في مجال تكنولوجيا المعلومات، تلتزم بمقتضاها الشركات الموقعة بتوظيف 80 في المائة على الأقل من المستفيدين من هذا التكوين.
- البرنامج الوطني للتطوع «متطوع»: بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والاتصال الموجه للشباب الذي تم إطلاق النسخة الأولى منه يوم الاثنين 24 يوليوز 2023. ويشمل البرنامج تنظيم ورشات تكوين في عموم جهات المملكة، حول فهم التقنيات الرقمية واستخداماتها، استفاد منها 3560 شاب وشابة بتسجيلهم في منصة «الأكاديمية الرقمية» مما مكنهم من تتبع مسار" اكتساب المهارات الرقمية" والحصول على شهادات إنجاز وكذا جواز رقمي يثبت إدراكهم للمبادئ الأساسية في مجال التحول الرقمي.

في النهاية، أشار السيد محمد موسى، مدير نظم المعلومات بالوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالمغرب، إلى أن الوزارة تعمل على مضاعفة إنتاج المواهب الرقمية في السنوات القادمة من خلال مختلف وسائل التدريب، بما في ذلك التدريب الأولي والمهني، التدريب في تطوير وإعادة تأهيل المهارات، مدارس البرمجة وجذب المواهب. وفي هذا الإطار، تواصل الوزارة الاشتغال مع مختلف المتدخلين في هذا المجال بالقطاع العام والخاص، وذلك من خلال تنفيذ اتفاقيات التعاون الموقعة عبر:

- وضع وتطوير إطار مرجعي للكفاءات المتعلقة بالمجال الرقمي؛
- إعادة تأهيل التخصصات بما يتلاءم وسوق الشغل؛
- تعميم برنامج JobInTech؛
- تعميم مدارس البرمجة على صعيد جميع الجهات في إطار اتفاقيات شراكة.

تنمية وتعزيز المهارات الرقمية للموارد البشرية بوزارة العدل - المغرب

السيد محمد اليونسي، مدير الموارد البشرية وزارة العدل، المملكة المغربية

أعرب **السيد محمد اليونسي**، مدير الموارد البشرية في وزارة العدل المغربية عن سعادته بالمشاركة في هذا الحدث الذي يُعتبر فرصة لتبادل الخبرات والمعارف في مجال التحول الرقمي. وأشار السيد اليونسي أن التحول الرقمي ليس مجرد اعتماد للتقنيات الجديدة، بل هو تغيير شامل يطال العمليات الإدارية وتقديم الخدمات ويجعلها أكثر سهولة وفاعلية.

وأكد السيد اليونسي أن وزارة العدل المغربية قامت بتبني استراتيجية استباقية للتكيف مع هذه التحولات والتفاعل معها. حيث شملت هذه الاستراتيجية توفير بيئة معلوماتية متطورة تغطي جميع المجالات، وذلك من خلال تبني مجموعة من المقاربات الإصلاحية، بما في ذلك الخطابات والرسائل الملكية السامية التي شكلت خارطة الطريق لمعظم مشاريع الإصلاح، مثل ميثاق إصلاح منظومة العدالة والخطة الوطنية لإصلاح الإدارة، والنموذج التنموي الجديد الذي اعتبر الرقمنة رافعة أساسية للتنمية.

وأضاف المتدخل أن موضوع بناء وتطوير القدرات الرقمية للموارد البشرية بوزارة العدل يعتبر من المواضيع المحورية في مقاربة الإصلاح التي أوصت بوضع حكامة خاصة لتوفير وتأهيل الرأس المال البشري عبر إعداد مخططات للتكوين تستجيب لتطلعات هذا التحول الرقمي. مشيرا في هذا السياق إلى عدد من المشاريع التي أنجزتها وزارة العدل والتي تم استعراضها من خلال المداخلات طوال المؤتمر والمتمثلة في النظم المعلوماتية والتطبيقات الرقمية التي تغطي مختلف أدوار الإدارة القضائية على سبيل المثال: النظام الإلكتروني لتدبير القضايا المدنية، والنظام الإلكتروني لتدبير القضايا الجنائية, ونظام تدبير حسابات وصناديق المحاكم، ونظام تدبير السجل التجاري وبوابة المحاكم لتقديم خدمات العدالة، وكذلك منصة التبادل الإلكتروني للمحامين، والمرجع الوطني الإلكتروني

للمهن القانونية والقضائية، و منصة طلب شهادة الجنسية، و منصة أداء غرامات مخالفات السير وغيرها.

وأشار المتدخل إلى ان الوزارة قطعت شوطًا كبيرًا في هذا المسار من خلال تبني سياسات استباقية تهدف إلى تحسين مستوى الموارد البشرية لمواكبة تنزيل وتفعيل مشاريع التحول الرقمي. حيث تسهر الوزارة على تحديد احتياجات التوظيف بشكل دقيق، مع التركيز على تطوير الكفاءات وتوجيه الاستثمارات نحو التكنولوجيا الرقمية معتبرة نجاح هذا الورش رهين بتأهيل الموارد البشرية وتوظيفها بشكل فعّال وتوجيه الاستراتيجيات لتناسب متطلبات العصر.

وأضاف ان الوزارة تعمل على تعزيز الهياكل الإدارية وتمكينها لتلبية احتياجات مشاريع التحول الرقمي ومواكبة التطورات التكنولوجية آخذة بعين الاعتبار التحديات المتعلقة بالموارد البشرية التي تعرفها الإدارة ومن بينها الندرة في عدد المناصب المالية المخصصة للتوظيف مقارنة بالزيادة المستمرة في عدد القضايا التي يتعامل معها النظام القضائي سنويًا، مما يتطلب استراتيجيات فعالة لتحسين التوظيف وتطوير الكفاءات البشرية. ولرفع هذه التحديات قامت وزارة العدل بتدبير منظومة الموارد البشرية على مستويين أساسيين تطرق لهما المتدخل بشكل مفصل:

1. المستوى الأول: اعتماد سياسة التوظيف النوعي والذكي والاستغلال الأمثل للموارد البشرية:

تطرق المتدخل في هذا النطاق إلى اعتماد الوزارة لاستراتيجية تدبيرية تهدف إلى ترشيد استخدام الموارد البشرية من خلال تعزيز كفاءة الهياكل الإدارية وتأهيل الموظفين والأطر العليا، وذلك لمواكبة مشاريع التحول الرقمي بشكل يتناسب مع التطلعات المستقبلية التي يُعتبر تدبير الموارد البشرية وتحسين الكفاءة فيها تحديًا معروفًا، خاصةً مع الزيادة المستمرة في عدد القضايا ومشاريع الإصلاح في النظام القضائي الذي يعد أمر الاختصاص فيها ضروريًا وحيويًا، كما هو الحال بالنسبة لباقي منتسبي العدالة مثل المحامين والموثقين.

وأشار المتدخل في هذا الصدد إلى تبني الوزارة لسياسة انتقائية دقيقة في التوظيف، حيث تمت مراجعة المنظومة واعتماد تقنيات التوظيف الحديثة لضمان توظيف الكفاءات المناسبة. كما وقعت الوزارة اتفاقيات مع وزارة التعليم العالي بهدف التنسيق لتحديد التخصصات المهنية الدقيقة وتحسين مسارات التوظيف والتأهيل، إضافة إلى اتفاقيات أخرى ثلاثية مع وزارة التعليم العالي والجامعة الدولية بالرباط، تهدف إلى تعزيز التخصصات القانونية والقضائية وتوفير فرص تدريبية متخصصة للموظفين.

وفي نفس السياق، تطرق المتدخل إلى اعتماد الوزارة آليات ناجعة للتوزيع الجغرافي المعقلن بهدف تلبية احتياجات الخدمات القضائية في مناطق مختلفة كما تم تعديل النظام الأساسي للموظفين لتوفير فرص الانتداب من مصالح أخرى لتعزيز فرص التطوير المهني وكذا تحفيزهم بشكل مالي.

كما أشار السيد محمد اليونسي إلى مشاريع حالية ومستقبلية في إطار مشروع التحول الرقمي والتنظيم الهيكلي لوزارة العدل، حيث تم إحداث مديرية خاصة بالتحول الرقمي» مديرية التحديث ونظم المعلومات»، لتواكب تنزيل هذا المشروع وتعمل على تحقيق النتائج الملموسة على المدى القريب، بالإضافة إلى إنشاء خلايا معلوماتية في المحاكم، يترأسها أطر معلوماتيون مسؤولون عن متابعة مشاريع الإصلاح على المستوى الجهوي، سيتم تضمين هذه الخلايا في التنظيم الهيكلي الجديد قصد تعزيز العمليات الرقمية في القطاع القضائي.

2. المستوى الثاني: تأهيل الموارد البشرية ومواكبة المشاريع التحول الرقمي،

استعرض المتدخل في هذا النطاق جملة من أنواع التدريب والتأهيل المعتمدة من طرف الوزارة:

1. التدريب الأساسي: تم تعديل نظام إدارة الموارد البشرية ليجعل التدريب الأساسي إلزاميًا لمدة لا تقل عن ستة أشهر، حيث يمكن التفريق بين فئتين من التدريب الأساسي:

- الفئة الأولى تتعلق بالموظفين الفنيين المشاركين في مشاريع التحول الرقمي الذين يتلقون تدريبًا معمقا في تخصصاتهم التقنية، بالإضافة إلى تدريب استراتيجي حول مهام الوزارة والجوانب المؤسسية والهيكلية، والمواضيع القانونية. كما يستفيدون أيضًا من تدريب عملي في وحدات متخصصة في مجالات خبراتهم، وأحيانًا يستفيدون من تجارب بلدان أخرى في إطار شراكات.
- الفئة الثانية تشمل الموظفين الإداريين المساهمين في التحول الرقمي المعروفين بـ «المرتفقين» منهم الموظفين الإداريين العاديين والموظفين القانونيين وكذا مهنيي العدالة. وتتم برمجة تدريبهم الأساسي للتعرف على جميع المنصات التي تطورها الوزارة، سواء من الناحية النظرية أو خلال التدريب على استخدامها في المحاكم ويتم تعيين مشرفين إداريين لمتابعتهم خلال فترة التدريب.

2. التدريب المستمر: يبدأ بتحديد احتياجات التدريب، ثم وضع خطة تدريبية، وأخيرًا تقييم الأثر كما تتم مراقبة احتياجات التدريب لجميع التخصصات المرتبطة بالتحول الرقمي. حيث يتم وضع آليات لمتابعة المشاريع الرئيسية للوزارة، وملائمتها مع التغييرات التنظيمية والقانونية والتشريعية والتقنية، اضافة إلى وضع برامج توعية وتدريب لفائدة جميع الموظفين.

وفـي إطـار آليـات متابعـة وتقييـم النتائـج والأداء، اسـتعرض المتدخـل بعـض المصـادر التـي تعتمدهـا وزارة العـدل لتحديـد الحاجيات التدريبية والتطويرية للموظفين والمسؤولين، من بينها:

1. تقاريـر فـرق المراقبـة: تتضمـن تقاريـر لأداء الفـرق والموظفيـن، وتحديـد الحاجيـات التدريبيـة.
2. اسـتمارات جماعيـة: يقـوم المسـؤولون الإداريـون بتعبئـة هـذه الاسـتمارات للتعبيـر الحاجيـات التدريبيـة للموظفيـن.
3. فضـاء الموظـف: يمكـن للموظفيـن التعبيـر عـن احتياجاتهـم التدريبيـة الشـخصية مـن خـلال فضـاء مخصـص لهـم. وبعـد تحديـد الحاجيـات التدريبيـة، تأتـي مرحلـة إعـداد مخطـط التدريـب فـي مجـال التحـول الرقمـي بتعـاون مـع مديريـة التحديـث ونظـم المعلومـات،وذلـكوفقًـالجـدولزمنـيمحـددتضمـن:

- حصـص تجريبيـة: تُعقـد للمشـاريع التـي لا تـزال فـي طـور الانجـاز، حيـث يختبرهـا ويُعقبهـا موظفـون متخصصـون بهـدف تحديـد النواقـص والتحسـينات.
- حصـص تكوينيـة عاديـة: تتمثـل فـي تعميـم هـذه التجـارب علـى باقـي الوحـدات الإداريـة، وتسـتهدف مدبـري الأنظمـة والمشـرفين التقنييـن والمسـؤولين.

وفـي نهايـة مداخلتـه، شـدد السـيد محمـد اليونسـي، مديـر المـوارد البشـرية فـي وزارة العـدل المغربيـة، علـى أهميـة التكويـن التأهيلـي لتحمـل المسـؤولية باعتبـاره أحـد العوامـل الأساسـية فـي نجـاح مشـاريع التحـول الرقمـي حيـث يتضمـن هـذا التكويـن تزويـد المسـؤولين الجـدد والمترشـحين لمناصـب المسـؤولية إعدادهـم لتحمـل المسـؤولية- بالمهـارات والمعرفـة اللازمـة للإسـهام الفعـال فـي تنزيـل مشـاريع التحـول الرقمـي وضمـان نجاحهـا. ومـن خـلال هـذا التكويـن، يتـم توحيـد التصـورات والثقافـة التدريبيـة لـدى المسـؤولين المتمرسـين والمسـؤولين الجـدد، ممـا يسـاهم فـي تحقيـق أهـداف الـوزارة بشـكل موحـد ومتناسـق. ويُركـز هـذا التدريـب علـى تطويـر مهـارات القيـادة والتخطيـط الاسـتراتيجي لتنفيـذ اسـتراتيجية الـوزارة ونجـاح المشـاريع علـى مسـتوى الوحـدة الإداريـة.

المائدة المستديرة للخبراء

المائدة المستديرة للخبراء

بالموازاة مع الجلسة الخامسة للمؤتمر، تمت برمجة مائدة مستديرة جمعت بين الخبراء الوطنيين والدوليين، للتفاعل فيما بينهم وتبادل الرؤى والخبرات في موضوع "العدالة الرقمية للنهوض بالاستثمار".

وشارك في هذه المائدة المستديرة كل من السيدات والسادة:

- **صوفي فاريين**، مستشارة مساعدة، غرفة التجارة الدولية؛
- **محمد حجازي**، خبير ومستشار قانوني، جمهورية مصر العربية؛
- **عبد اللطيف الناصري**، مكلف بالدراسات وتتبع الأنظمة القانونية بإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- **فاطمة الزهراء الوكيل**، رئيسة مصلحة التهيئة الترابية وعلاقات الزبون والاتصال بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، المملكة المغربية؛
- **خالد العدراوي**، رئيس كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء، المغرب؛

وتعذر الإتصال بالسيد **علي المدحاني**، قاض، ونائب رئيس المحاكم المالية بدبي، الإمارات العربية المتحدة والذي كان سيدلي بمداخلة عن بعد. وأسندت مهمة تسيير هذه المائدة للسيدة فاطمة مثمر، رئيسة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية الزجرية بالدار البيضاء.

حل النزاعات من قبل المحكمة الجنائية الدولية: تأمين المعاملات الدولية مع ضمان الوصول الرقمي إلى العدالة - غرفة التجارة الدولية، فرنسا

السيدة صوفي فاريين، مستشارة مساعدة، غرفة التجارة الدولية، فرنسا

بدأت السيدة **صوفي فاريين**، المستشارة المساعدة بغرفة التجارة الدولية بفرنسا، مداخلتها بالإعراب عن امتنانها للمملكة المغربية ووزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة المنظمة لدعوتهم لها للمشاركة في هذا المؤتمر. وحاولت من خلال عرضها معالجة موضوع حل النزاعات من قبل غرفة التجارة الدولية وتأمين المعاملات الدولية مع ضمان الوصول الرقمي إلى العدالة، حيث افتتحت الموضوع بتقديم الإطار المفاهيمي لمضامين مبدأ التحكيم الدولي بالإضافة إلى نبذة حول تاريخ لجنة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية ودورها في هذا المجال.

وذكرت بداية، إلى أن التحكيم الدولي هو شكل من أشكال تسوية المنازعات الخاصة بناءً على موافقة الأطراف الذين يختارون في كثير من الأحيان في عقودهم اللجوء إلى قواعد التحكيم من مؤسسة مثل لجنة التحكيم الدولية، بدلاً من إحالة نزاعاتهم على المحاكم الوطنية، مضيفة أن هدف التحكيم الدولي هو ضمان الوصول إلى العدالة وسيادة القانون للجميع في جميع أنحاء العالم.

بعد ذلك، قدمت المتحدثة لمحة عامة عن تاريخ لجنة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية باعتبارها أول مؤسسة تحكيمية في العالم والتي تأسست عام 1923، بهدف تعزيز سيادة

القانون والوصول إلى العدالة للجميع، في كل زمن وفي كل مكان. وأكدت أن لجنة التحكيم الدولية لا تتمتع بصلاحية التدخل بشكل مباشر في حل النزاعات، بل في إدارة الإجراءات وفقًا للوائحها الخاصة.

وشددت السيدة فارين على أن اللجوء إلى لجنة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية يوفر منصة محايدة لحل المنازعات في التجارة الدولية، وأنه لا يخضع لأي ثقافة قانونية محددة، فهو يتمتع بالقدرة على التكيف مع جميع الثقافات القانونية للأعمال من خلال السماح للأطراف بتأطير

العديد من جوانب إجراءات التحكيم، مثل اختيار المقر واللغة والقانون المعمول به، بالإضافة إلى ميزة ضمان صدور قرار قانوني قابل للتنفيذ في أي مكان في العالم في نهاية الإجراء.

بعد ذلك تطرقت إلى أهمية الرقمنة في تحسين المسطرة القانونية بشكل عام والتحكيم بشكل خاص، مؤكدة دورها الهام في تعزيز ثقة الفاعلين في التجارة الدولية باللجوء لهذا النوع من الآليات التي تتيح لهم تأمين استثماراتهم. معتبرة الرقمنة كخطوة حاسمة في تطور غرفة التجارة الدولية وآليات عمل لجنة التحكيم الدولية التابعة لها. وفي هذا السياق، استشهدت بالعديد من المزايا التي توفرها رقمنة عملية التحكيم وحل المنازعات، ولا سيما تلك المتعلقة ب:

- إمكانية قيام الأطراف بتقديم قضايا جديدة ومتابعتها عبر المنصة المخصصة وذلك من أي مكان في العالم، على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع؛
- القدرة على التنبؤ بتقدم الاستثمارات حيث يضمن استعمال التكنولوجيا في التحكيم الأمان والحماية للمستثمرين في حالة حدوث نزاع، مع السماح لهم بحل النزاعات دون عناء التنقل؛
- إزالة الحواجز الجغرافية واللغوية بين الأطراف؛
- الاستدامة بتقليص البصمة البيئية لعملية التحكيم والتي لا تكون عادة محايدة بسبب الاستخدام المكثف للورق والرحلات العديدة والمتكررة للأطراف والخبراء.

وشكلت الميزة الأخيرة المتعلقة بالبصمة البيئية واحدة من المبادئ التوجيهية العشرة المنصوص عليها في إعلان الذكرى المئوية للجنة التحكيم الدولية والذي يؤكد في مضامينه على ضرورة سيادة القانون والوصول إلى العدالة والالتزام باعتماد التكنولوجيا.

وفي جزء آخر من مداخلتها، سلطت السيدة صوفي فارين الضوء على أهمية التحول الرقمي في تحكيم غرفة التجارة الدولية، مؤكدة أن هذا التحول قد بدأ قبل جائحة كوفيد-19 وأنه أصبح الآن في صميم إجراءات لجنة التحكيم الدولية لغرفة التجارة الدولية (CCI). وفي هذا الصدد، أشارت إلى التقرير الذي نشرته اللجنة في عام 2022 تحت عنوان «الاستفادة من التكنولوجيا من أجل إجراءات تحكيم دولية عادلة، فعالة وناجعة»، بشأن التحكيم والطرق البديلة لتسوية المنازعات، والذي يسلط الضوء على التزام غرفة التجارة الدولية المستمر باستكشاف جميع الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا لتحسين جودة وكفاءة إجراءات التحكيم، مع ضمان العدالة والمعاملة المتساوية للأطراف. ويحمل هذا التقرير نتائج استطلاع رأي التي كشفت عن بعضها كما يلي:

- 93% من المشاركين يعتقدون أن التكنولوجيا قد حسنت كفاءة عملية التحكيم وفعاليتها من حيث التكلفة؛
- حين اعتبر 83% من المشاركين أن التكنولوجيا غير مستغلة بشكل كافٍ في التحكيم.

وحسب المتدخلة فهذه النسب تعكس تصورًا إيجابيًا إلى حد كبير لاستخدام التكنولوجيا في التحكيم في السنوات الأخيرة.

بعد ذلك، لخصت المتحدثة مزايا رقمنة عملية لجنة التحكيم لغرفة التجارة الدولية (CCI)، مع التركيز على ميزتين رئيسيتين، وهما:

- تسهيل إدارة وتنظيم الإجراءات: تشجع غرفة التجارة الدولية استخدام الاتصالات الإلكترونية في جميع مراحل الإجراءات، مما يسمح بعرض القضايا على المنصة (الموصوفة أدناه)، وإخطار الأطراف، وإحالة الملفات على هيئة التحكيم، وعقد الاجتماعات والجلسات والمداولات عن بعد، مما يسمح بتقليل حالات التأخير ويوفر المزيد من المرونة، مع خفض التكاليف والبصمة الكربونية؛
- توفير الأدوات والموارد المفيدة: توفر غرفة التجارة الدولية لمرتفقي التحكيم مجموعة من الموارد المفيدة، مثل الوصول إلى النصوص التنظيمية بلغات وإصدارات
- مختلفة، والوصول إلى المذكرات وقوائم المراجعة والنماذج، بالإضافة إلى حاسبة التكلفة ومكتبة الكترونية تشمل النصوص القانونية والاجتهادات القضائية التحكيمية، حيث تعمل هذه الأدوات على تعزيز الشفافية وإمكانية الوصول إلى العدالة للأطراف المشاركة في النزاعات الدولية.

في الجزء الأخير من مداخلتها، عرضت السيدة صوفي فارين بالتفصيل منصة «Connect Case ICC» التي تعتبر واحدة من أبرز مشاريع الرقمنة التي أنجزتها لجنة التحكيم الدولية والتي تم إطلاقها في أكتوبر 2022. لتعكس التزام غرفة التجارة الدولية بالتحديث والتجويد المستمر لخدماتها، بهدف تحسين إجراءات التحكيم من حيث الكفاءة والشفافية وتعزيز ثقة الأطراف في عملية التحكيم. وفي هذا الصدد، أشادت بالوظائف والأدوات التي توفرها المنصة، بما فيها الخاصية الجديدة التي تسهل تفاعل الأطراف مع المحكمين وتعزز أمن البيانات من خلال إنشاء ملفات تعريف يمكن للجميع الرجوع إليها، وبالتالي زيادة الشفافية والتنوع في عملية تعيين المحكمين لإجراءات التحكيم.

وأشارت السيدة صوفي فارين إلى أن عدم التكافؤ في توفر التكنولوجيات وإمكانية استعمالها يشكل أحيانا صعوبات في الوصول العادل إلى العدالة الرقمية، منوهة بجهود غرفة التجارة الدولية في هذا الإطار من خلال تقديم سلسلة من الأدوات وتكوين فريق فني متخصص لمواكبة مرتفقيها على التكيف مع هذه التغييرات وضمان الاستخدام العادل وكذا احترام أخلاقيات الرقمنة في عملية التحكيم الدولية. وأضافت أن الغرفة تقدم أيضًا تداريب ودلائل توعوية لتحقيق ذات الهدف.

واختتمت السيدة صوفي فاريين، المستشارة المساعدة بغرفة التجارة الدولية بفرنسا، كلمتها بالتأكيد على أن رقمنة غرفة التجارة الدولية شكل تقدما كبيرا في التحكيم الدولي، وتعزيزا للشفافية واستدامة للعدالة، ويضع الغرفة كمؤسسة رائدة في تعزيز العدالة الرقمية في خدمة الاستثمار الدولي.

العدالة الرقمية: أداة لجذب الاستثمار - جمهورية مصر العربية

السيد محمد حجازي، الخبير والمستشار القانوني، جمهورية مصر العربية

بدأ السيد **حجازي**، الخبير والمستشار القانوني، جمهورية مصر العربية، بالتعبير عن شكره لوزارة العدل بالمملكة المغربية على دعوته لهذا الحدث المهم. وأكد من خلال تجربته المتنوعة كمسؤول تشريعي وقانوني سابق في عدد من الوزارات المصرية - بما في ذلك وزارة الاتصالات ومكتب الملكية الفكرية بالإضافة إلى تجربته الحالية كمستشار قانوني لدى غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات في مصر- على الارتباط الوثيق بين العدالة الرقمية وجذب الاستثمارات، خاصة في الاقتصادات الناشئة حيث تشمل أهداف التنمية عادة جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية. وأشار في هذا الصدد إلى أن التحول الرقمي يساهم في خلق بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار، ليس فقط اقتصادياً ولكن أيضاً اجتماعياً.

وركز السيد حجازي في مداخلته على أهمية المؤشرات الدولية ومعايير الحكامة الجيدة في جذب الاستثمارات وتعزيز بيئة الأعمال. وفي هذا السياق، تطرق للأولوية التي يمنحها المستثمرون، سواء الوطنيون أو الأجانب، للمؤشرات المحورية التي تعكس مدى سيادة القانون مشيرا لأهمية تلك المؤشرات في تقديم صورة شاملة عن عملية التشريع وتطبيق القوانين، بما في ذلك مدى إشراك جميع الأطراف المعنية في صياغتها، واحترام حقوق أصحاب المصلحة، وكذا

شفافية عملية تطبيق هذه القوانين. وأشاد السيد حجازي بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي في تعزيز التواصل بين جميع الأطراف كما أكد على أهمية هذه التقنيات في تبسيط الإجراءات وتقليص التكاليف وتعزيز الثقة بين المستثمرين والجهات المعنية.

وتحدث السيد حجازي أيضا عن أهمية مؤشرات مكافحة الفساد ومعايير الشفافية في جذب الاستثمارات مذكرا في هذا النطاق بدور التحول الرقمي في مكافحة البيروقراطية والفساد، وبالتالي جعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية للمستثمرين.

في ختام كلمته، أشار السيد حجازي، الخبير والمستشار القانوني، جمهورية مصر العربية على أهمية حماية الملكية الفكرية والبيانات الشخصية وحقوق المستثمرين، إلى أن الخدمات الإلكترونية المتاحة على مدار الساعة يمكن أن تحفز الاستثمارات الوطنية والدولية عن طريق توفير بيئة عمل شفافة وفعالة.

إدارة الجمارك في تشجيع الاستثمار: خدمات إدارية ورقمية قابلة للتطوير - المغرب

السيد عبد اللطيف ناصري مكلف بالدراسات وتتبع الأنظمة القانونية، إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المملكة المغربية

افتتح السيد **عبد اللطيف ناصري**، مكلف بالدراسات وتتبع الأنظمة القانونية، إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمملكة المغربية،

مداخلته متقاسما اعتزازه بتمثيل إدارة الجمارك وإلقائه كلمة باسمها وبتقديم الشكر لوزارة العدل على الدعوة التي وُجهت لإدارته للإسهام في أشغال هذا المؤتمر الدولي المنعقد حول التحول الرقمي لمنظومة العدالة. وأشار إلى أن مداخلته تتناول نقطتين أساسيتين، تكمن الأولى في التعريف بدور إدارة الجمارك في إنعاش الاستثمار وحماية الاقتصاد الوطني والثانية تخص الخدمات الرقمية التي تقدمها لمواكبة للاستثمار.

وفي هذا الصدد استوقفته مداخلة الأستاذ والخبير السيد محمد حجازي حول مؤشرات أو محددات قرار الاستثمار في أي بلد وما تستلزمه من التأكد من غياب أو وجود الاستقرار السياسي داخل هذا البلد، وكذا وضعية الأمن القانوني والأمن القضائي، ووضعية الإدارة بالإضافة للإطار الضريبي والإطار الجمركي المحفز للمستثمر.

وهنا أكد المتدخل على أن العلاقة القائمة بين إدارة الجمارك والاستثمار هي علاقة وطيدة ووثيقة نظرا لتواجدها بمناطق التماس الحدودية، حيث أنها تعتبر أول إدارة تستقبل المستثمر وهو يفد إلى المغرب وبالتالي فإن مساهمتها في هذا النطاق تعتبر غاية في الأهمية. ثم تابع مؤكدا أن لإدارة الجمارك وظائف أخرى تقوم بها في مجالات متعددة خاصة الكلاسيكية والتاريخية مثل:

- تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية، والتي تساهم بما لا يقل عن 40% من مجموع مداخيل الدولة؛
- حماية المستهلك، من خلال التصدي لدخول المنتجات الفاسدة؛

- حماية النظام العام بأبعاده المختلفة في مجال الصحة العامة وفي مجال أمن وسلامة المواطنين من خلال منع دخول المتفجرات والأسلحة والذخيرة الحربية وغيرها؛
- حماية الثروة الثقافية والثروة الحيوانية والنباتية للبلد.

وإلى جانب كل هذه الأدوار، تلعب إدارة الجمارك دورا أساسيا في تأهيل المقاولة وإنعاش الاستثمار من خلال مجموعة من التدابير في مقدمتها تبسيط ورقمنة المساطر الادارية أو مساطر التعشير.

وفيما يتعلق بخيار الرقمنة بالنسبة لإدارة الجمارك، أفاد السيد عبد اللطيف ناصري أنه ليس وليد اليوم بل يعود إلى الثمانينات من القرن الماضي. فالعمليات الجمركية، عمليات التصدير والاستيراد ودخول البضائع ووسائل النقل تتم بتصريح إلكتروني عبر نظام معلوماتي منذ أواسط الثمانينات، وخضع هذا النظام لمجموعة من عمليات التجويد والتطوير إلى أن وصل مرحلة النضج سنة 2006 مع إطلاق ما يعرف بنظام» بدرBADR 1 « والذي يعتبر سجلا الكترونيا يشمل كافة النشاط الجمركي من عمليات الاستيراد والتصدير، البضائع المحجوزة وكل ما يتعلق بالنشاط الجمركي.

وأبرز السيد عبد اللطيف ناصري الانعكاس الإيجابي للرقمنة على وتيرة الاستثمار والمتمثل في اعداد

التصاريح التي تتم معالجتها سنويا والتي تفوق المليون وثمانمائة ألف تصريح بمعدل يومي يبلغ خمسة آلاف تصريح استيراد وتصدير، وكذا في العدد اليومي لشاحنات وقاطرات النقل الدولي للبضائع والذي يتعدى الألف وخمسمئة شاحنة فضلا عن الحاويات التي تتجاوز الألفي وحدة يوميا. وبطبيعة الحال ما كان ليتسنى لإدارة الجمارك القيام بكل عمليات المراقبة هاته وفي هذا الوقت القياسي لولا الدور الكبير الذي لعبته الرقمنة في هذا المجال. ناهيك عن آثارها الايجابية على مستويات أخرى تتعلق بالشفافية، والمساواة بين الفاعلين الاقتصاديين ورسم المسارات وبتحديد مسؤوليات كل المتدخلين في عملية الاستيراد والتصدير.

من جهة أخرى، أكد المتدخل أن جهود إدارة الجمارك في مجال دعم الاستثمار لا تقف عند هذا الحد بل تتعداه لتشمل مجالات أخرى كتصنيف المقاولات وهو مفهوم وضعته المنظمة العالمية للجمارك من خلال ما يعرف بنظام المعايير. والهدف من هذا النظام يكمن في منح مجموعة من التسهيلات الإضافية، والتي تقدم بطريقة مرقمنة، لفائدة بعض المقاولات التي تستوفي شروطا محددة مرتبطة بالضمانات التي توفرها على مستويات جودة التسيير ومناصب الشغل والسوابق في مجال المنازعات والطاقة الانتاجية والكفاءة التشغيلية. وقد فاق عدد المقاولات المستفيدة لحد اليوم السبعمائة مقاولة.

وصرح كذلك بجهود الإدارة في ترسيخ الأنظمة الاقتصادية في الجمارك والتي تهدف بالأساس إلى إيقاف الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عند استيراد البضائع وذلك بتمكين المقاولات من التحويل أو التلفيف أو إعادة تصنيع تلك المنتجات وتصديرها من جديد. كل هذا لمساعدة المقاولة في تقليص تكاليف الإنتاج وتحسين مستوى التصدير.

واستمر السيد عبد اللطيف ناصري في تقديم مساهمة إدارة الجمارك في تهيئة المناخ الملائم للمستثمر من خلال محاربة التهريب الذي يعتبر شكلا من أشكال المنافسة التجارية الغير مشروعة التي تؤثر بشكل سلبي على المستثمر. وفي هذا الإطار، تمتلك إدارة الجمارك العديد من الوسائل القانونية واللوجستيكية لمكافحة هذه الآفة سواء على مستوى الخطوط الأمامية أو في مجموع التراب الوطني بفضل مجموعة من فرق التدخل المتخصصة وعلى رأسها الفرقة الوطنية للجمارك.

اضافة إلى مكافحة التهريب، تقوم إدارة الجمارك بمكافحة الغش التجاري وهو نوع من الغش والتدليس الذي تمارسه بعض الشركات من خلال تقديم تصاريح خاطئة بخصوص عناصر الوعاء الضريبي. هذا الغش ينعكس على الثمن النهائي الذي يعتمد داخل السوق ويغذي المنافسة الغير المشروعة بين المقاولات وتعمل إدارة الجمارك جاهدة لمحاربة هذا النوع من الجرائم وذلك من خلال:

- عقوبات مالية تصدر في مواجهة الشركات التي ترتكب مثل هذه المخالفات؛
- إيقاف دخول البضائع المزيفة أو المقلدة، فالقانون المتعلق بحماية الملكية الصناعية من خلال التعديل التشريعي الذي تم في سنة 2006 منح لها هذا الاختصاص. جميع الطلبات التي يقدمها أصحاب الحقوق في هذا الإطار تقدم بطريقة مرقمنة وتتخذ إدارة الجمارك الإجراء المناسب لمنع دخول تلك السلع إلى السوق الوطنية.

وبعد ذلك تناول السيد عبد اللطيف ناصري المحور المتعلق بالخدمات الرقمية المواكبة للاستثمار التي توفرها ادارة الجمارك عبر مجموعة من الأنظمة المعلوماتية:

1- نظام «بدر»: نظام يضم كافة العمليات التي تنجز على مستوى إدارة الجمارك سواء المتعلقة باستيراد أو تصدير البضائع أو وسائل النقل أو العملات أو غيرها؛

2- نظام «عادل»: يعتبر بمثابة مستشار قانوني لأي فاعل اقتصادي أو لأي مستثمر، وبمجرد أن يتم تسجيل البضاعة التي يراد استيرادها، فالنظام المعلوماتي يقدم كافة المعلومات المتعلقة بالرسوم الواجب أداؤها ويقدم كذلك المعلومات المتعلقة بالوثائق والتصاريح والتراخيص التي يجب أن تقدم إلى جانب التصريح الجمركي؛

3- تطبيقية «بين ليا»: برمجية تحمل على مستوى الهواتف الذكية وتمكن من التحقق والتأكد من المنتجات الخاضعة للضرائب الداخلية على الاستهلاك كالتبغ المصنع أو مشروبات المياه المعدنية؛ وذلك عبر المسح الضوئي للرمز الشريطي أو رمز الاستجابة السريعة « CODE QR » المسجل على العلامة الجبائية الملصقة بالمنتوج للتأكد من كونه خاضعا)بمعنى هل هو مهرب أو غير مهرب(؛

4 - المنصة الرقمية «ديوانتي»: التي أحدثت في سنة 2020 بثلاث نسخ (عربية، فرنسية وانجليزية) وتعتمد على تكنولوجيا متطورة ومتاحة عبر الحواسيب والهواتف النقالة واللوحات الإلكترونية. ووضعت برمجية «ديوانتي» لتمكين رؤساء المقاولات من إنشاء حساب يتيح لهم الاطلاع على الوضعية الجمركية لمقاولتهم وعلى المخالفات المرتكبة وتاريخ ارتكابها والمآل المخصص لها بما في ذلك حصول الصلح بخصوصها، أو ومن التأكد مما إذا كانوا متابعين قضائيا على إثر شكاية من إدارة الجمارك وإن وصل الملف إلى مرحلة التنفيذ. وأوضح السيد عبد اللطيف ناصري أن هذه المنصة تضع أمام أصحاب المقاولات كافة المعلومات المتعلقة بوضعيتهم سواء فيما يتعلق بالمنازعات أو غيرها من العمليات الجمركية كما توفر لهم مجموعة من الخدمات الأخرى في مجال الاستشارة القانونية بالنسبة للمستثمر.

ومن تم استطرد في الحديث عن موضوع تسوية المنازعات في الجمارك والتي أصبحت منذ 2016 تدبر بشكل رقمي وأصبحت جميع المحاضر التي تحرر من طرف أعوان إدارة الجمارك في مختلف المصالح، تحرر بطريقة الكترونية كما يتم استصدار عقود الصلح من النظام المعلوماتي. وكذلك الأمر على مستوى المتابعات القضائية سواء بالنسبة لإعداد الشكايات أو الشكايات المباشرة وغيرها من مراحل التقاضي، بدءا بالمرحلة الابتدائية والاستئنافية حتى مرحلة النقض وكذلك التبليغ والتنفيذ ومختلف الطعون، التي أصبحت مرقمنة ومسجلة بالنظام المعلوماتي لإدارة الجمارك.

وفي ختام مداخلته، أشار السيد عبد اللطيف ناصري مكلف بالدراسات وتتبع الأنظمة القانونية، إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة بالمملكة المغربية، أن المشرع اعتمد، في إطار قانون المالية لسنة 2024، التبليغ الإلكتروني لبعض الإجراءات المتعلقة بالتحصيل الجبري للديون العمومية وهذا يدخل في إطار تعديل الفصلين 36 و42 من مدونة تحصيل الديون العمومية بحيث أن هذا النوع من التبليغ في العنوان الإلكتروني للملزم سيخفف من بعض الإكراهات والصعوبات المتعلقة بالتبليغ سواء من الناحية القانونية أو من الناحية المادية.

المنصة الإلكترونية لإنشاء ودعم المقاولات - المغرب

السيدة فاطمة الزهراء الوكيل، رئيسة مصلحة التهيئة الترابية وعلاقات الزبون والاتصال، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية - المملكة المغربية.

أعربت **السيدة فاطمة الزهراء الوكيل**، رئيسة مصلحة التهيئة الترابية وعلاقات الزبون والاتصال لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بالمملكة المغربية، عن تقديرها لفرصة المشاركة في المؤتمر الدولي حول التحول الرقمي لمنظومة العدالة، مؤكدة على أهمية هذا الحدث في تعزيز المناقشات والتبادلات في هذا المجال.

بعد ذلك، استهلت السيدة الوكيل مداخلتها بالتعريف بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، الذي يعتبر المؤسسة المغربية المسؤولة عن حماية الملكية الصناعية بما فيها العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والأسماء التجارية، فضلا عن المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ. كما يدير المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية أيضا السجل التجاري المركزي الذي يجمع المعلومات حول الأشخاص المعنويين والذاتيين الذين يقومون بأنشطة تجارية على التراب الوطني.

وأبرزت المتحدثة أنه من خلال إدارة السجلات الوطنية للملكية الصناعية والسجلات التجارية المركزية، يسهل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية نشر المعلومات القانونية والتجارية والتقنية الواردة في هذه السجلات. علاوة على ذلك، ذكّرت بالتزام

المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بالتكوين من خلال أكاديميته التي أنشأها بهدف تطوير المهارات في مجال الملكية

الصناعية والتجارية، مشيرة إلى تكليف المكتب مؤخرا بمهمة تدبير المنصة الإلكترونية لإنشاء المقاولات.

ثم عرضت المتدخلة الإنجازات الداخلية للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية في إطار تحوله الرقمي، موضحة أن الرقمنة همّت جميع عملياته وخدماته بهدف تحسين الولوج إليها وتجويدها. وسلطت الضوء على هذه

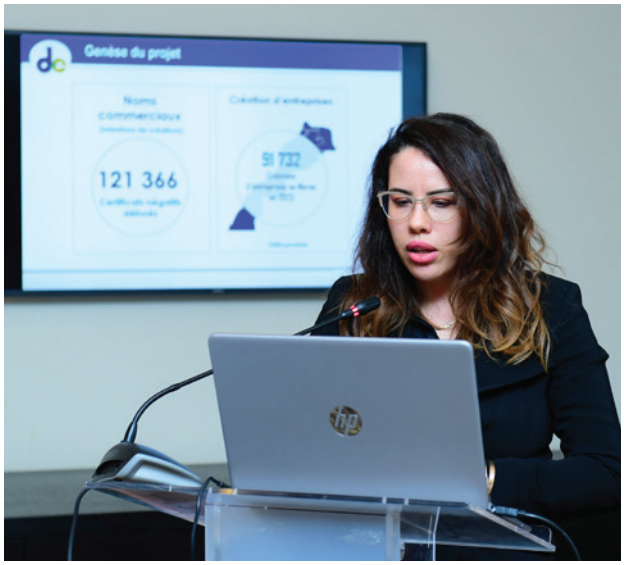

الخدمات الرقمية التي تم تصنيفها كالتالي:

- الإجراءات الإلكترونية المخصصة لحماية سندات الملكية الصناعية وحفظ الأسماء التجارية؛
- المعلومات الإلكترونية عبر منصات وأدوات تقدم إحصائيات ومؤشرات لرصد نشاط السجل التجاري والملكية الصناعية؛
- الخدمات الإلكترونية، والتي تضمن سهولة الوصول للمعلومات التجارية القانونية والمالية، بالإضافة إلى خدمات الاستشارات وتصفح المستندات القانونية والمالية.

كما أشارت السيدة فاطمة الزهراء الوكيل إلى أنه فيما يتعلق بأداء المنصة التي يديرها المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، فقد تم تحقيق نسبة استخدام قدرها 90% من الخدمات الإلكترونية، مع تسجيل أكثر من مائتين وستة وأربعين ألف معاملة، كما شهد استخدام هذه الخدمات تطوراً إيجابياً بنسبة 5.3% مقارنة بالعام السابق.

ومن جهة أخرى، سلطت المتدخلة الضوء على الديناميكية المثيرة للاهتمام التي لوحظت فيما يتعلق بتعزيز النسيج المقاولاتي في المغرب بفضل منصة إنشاء ودعم المقاولات الإلكترونية، مستندة لمؤشرين رئيسيين (من المرجح أن يتزايدا بعد الدمج)، وهما:

- إصدار أكثر من 120 ألف شهادة لحجز الأسماء التجارية سنة 2023؛
- إحداث أزيد من 91 ألف مقاولة جديدة بالمغرب خلال نفس السنة.

وذكرت السيدة فاطمة الزهراء الوكيل أن منصة خلق المقاولات الإلكترونية تندرج في إطار برنامج اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال التي عينت المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية قائدا للمشروع ومسؤولا رسميا عن تسيير هذه المنصة، مؤكدة أن أهداف المنصة تتجلى في تحسين مناخ الأعمال في المغرب من خلال المواءمة مع الممارسات الدولية في مجال خلق المقاولات وتعزيز مكانة المملكة على المستوى العالمي في كل ما يتعلق بمناخ الأعمال، من خلال تسهيل وتبسيط ورقمنة وتسريع إجراءات خلق المقاولات مما يساهم في جذب وتحفيز الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية للشركات المغربية.

وأشارت المتحدثة إلى انخراط خمس إدارات في مشروع الرقمنة وتبسيط إجراءات إنشاء المقاولات، المذكورة في ترتيب تدخلها في عملية إنشاء المقاولات:

- المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية -OM PIC؛
- الإدارة العامة للضرائب DGI؛
- وزارة العدل؛
- صندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS؛
- مديرية المطبعة الرسمية.

بعد ذلك، قامت السيدة فاطمة الزهراء الوكيل بشرح المراحل المختلفة التي اتبعت لتنفيذ مشروع منصة إنشاء المقاولات الإلكترونية، مؤكدة على أهمية إنشاء إطار قانوني مناسب يكون بمثابة أساس للمشروع. وعلاوة على ذلك، تناولت التطوير التقني للمنصة، مؤكدة على أهمية التنسيق والتآزر والتبادلات بين مختلف أصحاب المصلحة، سواء منظمات أو إدارات أو مهنيين. وذكّرت أيضًا بأهمية الأنشطة المرتبطة بإدارة التغيير والاتفاقيات المحددة التي تعزز الإطار القانوني لتسهيل تشغيل المنصة. وعلاقة بالإطار القانوني، تطرقت المتدخلة بشكل أكثر تحديدا للقوانين الثلاثة المعتمدة، وهي:

- القانون 87.17 الذي أضفى الطابع الرسمي على إنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ودمج مهمة تدبيره لمنصة خلق المقاولات الإلكترونية؛
- القانون 88.17 المتعلق بإحداث ودعم المقاولات إلكترونيا؛
- والقانون 89.17 الذي يعدل ويكمل القانون 15.95 المتعلق بإحداث السجل التجاري الإلكتروني.

وفيما يتعلق بالجانب الفني/ التقني، أوضحت المتحدثة أن المنصة تمثل بوابة غنية بالمعلومات الأساسية لتسهيل الإجراءات وجعلها في متناول المرتفقين، موضحة أن هذه البوابة تتضمن معلومات عن خدماتها ووظائفها وشروط استخدامها، فضلا عن الجوانب المتعلقة بإجراءات إنشاء المقاولات والإجراءات المتعلقة بدورة حياة المقاولات مدعومة بموارد مختلفة مثل الدلائل التوجيهية والبرامج التعليمية وكبسولات الفيديو التوضيحية وغيرها. وأضافت السيدة فاطمة الزهراء الوكيل أن البوابة تتيح الوصول إلى عدد من الخدمات التي يتم إطلاقها تدريجيا، مشيرة في هذا السياق إلى:

- خدمة طلب الاسم التجاري أو حجزه التي أطلقت في فبراير 2021، مما أتاح إصدار أكثر من 340 ألف شهادة سلبية؛
- الخدمة المخصصة لإنشاء المقاولات المفعلة منذ فبراير 2023، والتي أتيحت في البداية بمدينة الرباط لفائدة المهنيين المحلفين والمحددين وبموجب القانون، أي المحاسبين القانونيين والموثقين والمحامين وكتاب العدل؛
- الخدمات المتعلقة بتعديل التسجيلات وإلغاء تسجيل الشركات.

وأوضحت السيدة فاطمة الزهراء الوكيل أنه بالإضافة إلى الواجهة الأمامية « FrontOffice » للمنصة، تتيح الواجهة

الخلفية « BackOffice » التفاعل التلقائي والفوري مع نظم معلومات الإدارات المختلفة المشاركة في العملية وفقًا لمسار معالجة الملفات. واستدلت بإجراء إنشاء مقاولة عبر المنصة، مشيرة إلى أن المديرية العامة للضرائب هي التي يتم إخطارها أولا وأنه بعد المعالجة، يأتي دور وزارة العدل، ثم يتدخل صندوق الضمان الاجتماعي CNSS بالموازاة مع مديرية المطبعة الرسمية.

وأكدت المتحدثة على شفافية هذه العملية تجاه المرتفق، حيث يتم إشعاره بشكل منهجي عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة عند الانتهاء من كل خطوة مع منحه إمكانية متابعة تقدم ملفه مباشرة خلال جميع المراحل التي يمر منها على مستوى المنصة، مما يتيح له مراجعة التفاصيل ومعرفة التقدم المنجز في ملفه.

بعد ذلك، عرضت السيدة فاطمة الزهراء الوكيل تدابير الدعم المتخذة لضمان حسن سير العمل والاستخدام الأمثل للمنصة، مؤكدة على أهمية تطوير الشراكات مع أصحاب المصلحة والمهنيين. وشددت على أنه قد تم إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات مع أصحاب المصلحة من خلال التوقيع على اتفاقيات إطار وأخرى محددة تغطي، من بين أمور أخرى، طرق استرداد التكاليف المرتبطة بإجراءات إنشاء المقاولات التجارية وغيرها من الإجراءات الشكلية، فعالية معالجة الملفات المقدمة عبر المنصة، بالإضافة إلى التنسيق لتحسين عمليات إنشاء المقاولات وإجراءات ما بعد الإنشاء المستقبلية. وفيما يتعلق بالشراكات المبرمة مع المهنيين بهدف تعزيز وتسهيل استخدام المنصة، أشارت المتحدثة إلى أن هذه الشراكات مكنت من تنظيم أكثر من 130 ورشة عمل تدريبية وإعلامية استفادت منها أيضا الإدارات الأخرى المشاركة في إنشاء المقاولات.

بالإضافة إلى هذه المبادرات، سلطت المتحدثة الضوء على إنشاء نظام دعم إضافي يتجسد في إحداث مركز علاقات العملاء المخصص للمنصة، أنيطت به مهمة مزدوجة تتمثل في إعلام المرتفقين حول الخدمات المختلفة وكيفية استخدام المنصة، وكذلك الإجابة عن التساؤلات التقنية وكذا التنسيق مع إدارات الجهات المعنية للرد على الاستفسارات المحددة المتعلقة بهم.

وأعلنت السيدة فاطمة الزهراء الوكيل أن مركز علاقات العملاء يعمل حاليا ويدعم المهنيين في المدن التي تم تفعيل المنصة بها، مذكّرة في الوقت نفسه، خلال المرحلة التجريبية للمنصة والتي أطلقت بالرباط في فبراير 2023، تم إجراء العديد من استطلاعات الرأي لتقييم منسوب الرضا وتحديد احتياجات التطوير وجمع التوصيات من المتخصصين، بهدف تحسين مسار وتجربة المرتفق. وفي هذا السياق، أعربت عن اعتزازها بنتائج الاستطلاع الأخير الذي يعتبر مرضيا للغاية بالنسبة للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، حيث بلغت نسبة رضا المرتفقين 95% فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات المقدمة عبر هذه المنصة، ونسبة رضا 94% فيما يتعلق بأنظمة الدعم، وخاصة مركز العلاقات مع الزبناء الذي أنشأه المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لدعم المرتفقين.

وفي ختام كلمتها، تطرقت السيدة فاطمة الزهراء الوكيل، رئيسة مصلحة التهيئة الترابية وعلاقات الزبون والاتصال لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بالمملكة المغربية، إلى التوسع الأخير الذي عرفته منصة إنشاء المقاولات الإلكترونية، مشيرة إلى الانتهاء من تفعيلها بكل من مدن الدار البيضاء، طنجة، فاس، أكادير، وجدة ومراكش، موضحة أن هذه المدن تمثل معية مدينة الرباط، أكثر من 50% من نسبة إنشاء المقاولات في المغرب، معربة عن أملها في رؤية هذا المعدل يرتفع ويمتد إلى جميع ربوع المملكة.

العدالة في خدمة المستثمرين: تجربة المحكمة التجارية بالمغرب

السيد خالد العدراوي، رئيس كتابة الضبط، محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء –المغرب

بدأ السيد **خالد العدراوي**، رئيس كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء، مداخلته بتحية الحضور وتعبيره عن فخره بالمشاركة في هذا المؤتمر الذي يبرز أهمية التحول الرقمي في منظومة العدالة بالمغرب.

وأكد أن التحول الرقمي ليس مقتصراً على منظومة العدالة فقط، بل هو رهان استراتيجي للدولة، مشيراً إلى الخطابات الملكية والميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة وكذا المخطط التوجيهي للتحول الرقمي كمرجعية لهذا التحول. وأبرز المتدخل أهمية التحديث في تعزيز النموذج التنموي الجديد للمملكة المغربية والذي اعتبر التحول الرقمي آلية ورافعة أساسية.

وقد أشار السيد خالد العدراوي في بداية كلمته إلى أن مؤسسته وباقي المؤسسات العمومية تتقاسم نفس الهواجس ونفس الأهداف. ثم وجه عرضه نحو تقاسم بعض الممارسات الفضلى التي تعمل بها المحكمة التجارية بالدار البيضاء، والتي يحاول من خلالها أطر وموظفي كتابة الضبط تنزيل العديد من البرامج التي تساهم في التحول الرقمي للمملكة. موضحا أن نشاط المحكمة التجارية بالدار البيضاء يعتمد على مؤشرات مناخ الأعمال من خلال تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي «Business Doing» ، منوها بجهود العاملين بالقطاع وسهرهم على تحسين تلك المؤشرات التي تهيئ

المناخ السليم والآمن للاستثمار بالمغرب ومؤكدا على ضرورة تخفيف العبء باعتماد الرقمنة واستخدام السجلات الإلكترونية لتحسين الأداء وتجويد الخدمات المقدمة.

وأكد السيد العدراوي على أهمية التعاون المشترك بين جميع أطراف منظومة العدالة، وعلى رأسهم وزارة العدل (مديرية التحديث ونظم المعلومات) والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة من أجل تطوير

التطبيقات المعلوماتية التي مكنت من رقمنة عمليات متعددة على مستوى المحكمة التجارية بالدار البيضاء، على سبيل المثال:

1- نظام التدبير الإلكتروني للجلسات:

تُعتبر الجلسات الإلكترونية من الجوانب الأساسية لتبني العدالة الرقمية في المحاكم، من خلال إدماج التكنولوجيا في جميع مراحل القضايا، بدءًا من استلام الملفات ومرورا بالتبليغ والتنفيذ إلى الطعن والاستئناف وتسليم النسخ والأحكام. وشارك المتدخل في هذا النطاق تجربة المحكمة التجارية بالدار البيضاء التي أصبحت توفر مجموعة من الخدمات الرقمية:

- التعيين الآلي للقضاة: الشيء الذي ساهم في تحسين مناخ الاستثمار بالبلاد، حيث أحرزت المملكة تقدما ملموسا في المؤشر الدولي لمناخ الأعمال؛
- توفير نظام إخطار إلكتروني للمحامين بتفاصيل الجلسات وأرقام ملفاتهم بمجرد إيداعها انطلاقا من النظام المعلوماتي؛
- توثيق وتدبير المحاضر بشكل إلكتروني؛
- توفير إمكانية تتبع ملفات المزاد العلني: حيث كانت هذه الجلسات تتطلب تواجد العديد من الأشخاص ذوي المصلحة بالمحكمة. وأصبح الآن بإمكان أي فرد

مهتم الاطلاع -من خلال الموقع الرسمي لوزارة العدل-على جميع تفاصيل المزاد، بما في ذلك تقديم العروض وكيفية الأداء وغيرها من الخدمات مما يضمن ترسيخ الشفافية والنزاهة في هذه العمليات.

2 -التطبيق المعلوماتي المتعلق بتدبير الصندوق:

أشار المتدخل إلى أنه تم تطوير النظام المعلوماتي الخاص بتدبير صناديق وحسابات المحاكم في إطار:

- تطبيق قانون المالية الذي ينص بوضوح على التبليغ الإلكتروني في تحصيل الديون العمومية على مستوى مختلف المحاكم، بما في ذلك المحاكم التجارية والابتدائية، وذلك لضمان سلاسة الإجراءات حيث نجحت آلية الدفع الإلكتروني داخل المحاكم في تحقيق هدف تخفيف السيولة النقدية وتسهيل المعاملات المالية؛
- وضع وزارة العدل، من خلال مديرية الميزانية والمراقبة، آلية لتتبع حسابات الصناديق في صندوق الإيداع والتدبير، مما يسهل تنظيم الأمور المالية والمراقبة؛
- تثبيت نظام التحويل النقدي بين المحاكم، حيث تمت تجربة الدفع المحمول المخصص للمحصلين خارج المحكمة بمحكمة الاستئناف التجارية، مما ساهم في تخفيف مخاطر نقل الأموال وفي ضمان شفافية العمليات المالية.

3 -التطبيق المعلوماتي الخاص بالسجل التجاري:

في إطار تطوير الأنظمة الرقمية المتعلقة بالقضاء التجاري في علاقته بالاستثمار وكذلك إنشاء المقاولات، أشار المتدخل إلى ان هذا التطبيق يعتبر خطوة مهمة لتغطية جميع الإجراءات المتعلقة بهذا النوع من السجلات حيث أصبح معتمدا منذ تفعيل مقتضيات القانون88.17 ، مما مكن من تطوير مجال الاستثمار والأنشطة التجارية، وبدأ العمل بها في الرباط كمرحلة تجريبية لتشمل بعدها باقي المحاكم التجارية بما في ذلك المحكمة التجارية بالدار البيضاء. وثمن المتدخل الدور الكبير لهذا المشروع الرقمي في تبسيط الإجراءات وتخفيف الضغط على موظفي كتابة الضبط، مسلطا الضوء على بعض المؤشرات الرقمية الدالة على حجم النشاط على مستوى السجل التجاري منها:

- تسليم المحكمة التجارية بالرباط ما يقارب 1200 شهادة يوميًا باستخدام آلية التوقيع الإلكتروني والدفع الإلكتروني؛
- استقبالها عن بعد لأكثر من 85,000 إيداع خلال هذا العام.

كما اشاد الأستاذ العدراوي في هذا النطاق بدور التحول الرقمي في تقديم الخدمات وفقًا لمعايير الجودة المطلوبة، حيث أصبحت المحكمة أكثر انفتاحا أمام المرتفقين من خلال توفير الخدمات عن بعد، بما في ذلك الشواهد الإلكترونية و تدبير المواعيد واعتماد نظام العمل عن بعد منذ تبني الثقافة الرقمية الجديدة التي فرضت نفسها على إثر جائحة كورونا، والتي أدت إلى تغيير سلوك ومنهجية العمل بالاعتماد على الخدمات الرقمية والتفاعل الفوري والفعّال مع المتدخلين، خصوصًا فيما يتعلق بالقضاء الاستعجالي في إطار حجز البواخر والسفن على سبيل المثال. ومثالا عن نظام تدبير المواعيد عن بعد الذي يلعب دورا هاما في ضمان الشفافية والوضوح في استقبال المرتفقين، أشار المتدخل إلى أن المحكمة التجارية في الدار البيضاء تستقبل بين 300 و400 متقدما يوميًا باستخدام هذا النظام الرقمي.

ونظرا لأهمية التحول الرقمي في العمل القضائي من منظور تسهيل الإجراءات والمساطر، أكد السيد العدراوي أعلى أهمية اعتماد هذه التقنيات كأدوات للتتبع والمراقبة لتحقيق الكفاءة القضائية وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار. كما سطر على أهمية تبادل المعلومات مع المؤسسات المرتبطة، وضرورة تطوير الآليات الآمنة للتواصل مع باقي الإدارات في إطار تعزيز التعاون البيني، حيث أشار إلى مبدأ التصاريح بالديون كخطوة مهمة في تبسيط الإجراءات لصالح المقاولين، وقدم أمثلة عملية عن التعاون الفعّال بين الجهات المختلفة، مثل:

- وضع إدارة الجمارك بريدا إلكترونيا من أجل إشعار المرتفق فورا بصدور مختلف الأحكام والقرارات حتى تضمن آجلات التصريح بالديون وحتى لا تضيع الديون من الدولة؛
- مواكبة المقاولات التي تواجه دعاوى البيع الإجمالي للأصول التجارية وبالتالي تمكين إدارة الجمارك وكذلك الإطار الضرائبي من فرصة ثانيه للتدخل من أجل ضمان مختلف مديونيتها؛
- إشعار السجل التجاري المركزي بمختلف الأحكام الصادرة بالنسبة للمقاولات.

وفي الجزء الأخير من مداخلته، ذكّر مرة أخرى بأهمية وتعقيد مشوار الرقمنة في منظومة العدالة، مشيرًا إلى أنه مشوار طويل يتطلب جهودًا كبيرة، وموضحا استمرارية مؤسسة المحكمة التجارية في تحقيق العديد من البرامج المهيكلة في هذا السياق، حيث تعمل حاليًا وبجد على ربط التطبيقات الثلاثة الرئيسية المشار إليها سابقا: تدبير القضايا المدنية ساج 2، وتدبير صناديق المحكمة، وتدبير السجل التجاري. مشيدا ببعض الانجازات التي شهدتها المنظومة في الفترة الأخيرة ومن بينها:

- تفعيل وظيفة سحب النسخ عن بعد من خلال المنصة الإلكترونية للسادة المحامين؛
- تفعيل وظيفة إيداع طلبات التبليغ والتنفيذ؛
- تطوير منصة السادة المفوضين القضائيين لتغطية
- إجراءات تبليغ وتنفيذ الأحكام والأوامر؛
- منصة خاصة بالسادة الخبراء في طور الإعداد؛
- استكمال مشروع الربط وتبادل المعلومات مع باقي الإدارات انطلاقا من منصات إلكترونية مؤمنة.

وفي إطار تناوله لموضوع تبادل المعلومات، أشار المتحدث إلى النقاط التالية:

- التدبير المشترك لتجاوز بعض الاكراهات الملحة؛
- أهمية المسطرة القضائية التي تؤطر رقمنة الإجراءات والمساطر؛
- ضرورة انخراط باقي الفاعلين في المنظومة؛
- تأهيل الموارد البشرية وتقوية البنية التحتية؛
- بالإضافة إلى توحيد المستويات بين جميع المحاكم فيما يتعلق بتنزيل برامج التحول الرقمي،

وشدد على أن هذه الخطوات ضرورية لضمان نجاح عمليات التحول الرقمي في المحاكم.

وفي نهاية كلمته، أكد السيد خالد العدراوي، رئيس كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء، على قدرة المملكة على مواجهة التحديات الشاملة للتحول الرقمي، وخاصة في قطاع العدل مشيرا إلى أن جميع المسؤولين والأطر والموظفين، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، قادرين على مجابهة هذه التحديات والنجاح في تحقيق الأهداف المرسومة.

واستحضر كلمات من خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لعيد العرش المجيد، تحمل في مضمونها السامي، ما يعبر عن فخر جلالته بالتاريخ والوحدة الوطنية للمملكة المغربية، التي تأتي من تماسك المكونات المختلفة في المجتمع المغربي حول قيمه ومقدساته، ويؤكد على أهمية الرصيد البشري والحضاري في تجاوز التحديات والصعوبات والاستمرار في تحقيق الاستقرار والتقدم.

PNUD
المؤتمر الدولي
التحول الرقمي
لمنظومة العدالة
رافعة لعدالة ناجعة وشمولية
THE DIGITAL TRANSFORMATION
OF THE JUDICIAL SYSTEM

التوصيات

التوصيات

اختتم المؤتمر أشغاله، بمشاركة مديرة التحديث ونظم المعلومات السيدة سامية شكري - نيابة عن وزير العدل بالمملكة المغربية السيد عبد اللطيف وهبي- لخلاصة فعاليات المؤتمر والإعلان عن أهم التوصيات المنبثقة عنه.

وأكدت السيدة سامية شكري بأن لقاء طنجة شكل منصة حية لتبادل الخبرات وشهد على التزام الدول والمؤسسات والمشاركين بتبني المستقبل. كما أثبت أن -التحول الرقمي، ليس مجرد ميول. بل هو ضرورة، تحمل وعدا بعدالة أكثر ولوجية وشفافية تستجيب لاحتياجات المرتفقين.

وصنفت السيدة مديرة التحديث ونظم المعلومات توصيات المؤتمر على النحو التالي:

◊ التوصيات الشاملة

- إعادة تنظيم هذا الحدث ذو البعد الدولي وتسجيله في أجندات الدول والهيئات المشاركة، استعدادا لنسخة جديدة ببلد آخر سنة 2025؛
- تشكيل شبكة من الخبراء الدوليين في مجال العدالة الرقمية؛
- تكوين مجموعات عمل موضوعاتية في المجال لتعميق التفكير حول المواضيع المختلفة ذات الاهتمام المشترك؛
- تعزيز التعاون جنوب - جنوب والانفتاح على دول أخرى للتقدم معا نحو أهداف المشتركة؛
- اعتماد نهج عمل تشاركي وشامل في هندسة الإجراءات والعمليات، بما فيها التقنية والمهنية والقانونية والإدارية وغيرها.

◊ التوصيات الموضوعاتية

- ملاءمة الترسانة القانونية والقضائية، استعدادا لتكيفها مع متطلبات وتحديات التحول الرقمي؛
- اعتماد منهجية عمل مبتكرة، تقوم على إعادة هندسة مسارات المرتفقين، بشكل عمودي وأفقي، لتقديم خدمة تلبي احتياجات المرتفقين؛
- تعزيز التدريب المستمر لفائدة جميع العاملين بالمنظومة القضائية؛
- تعزيز الشراكات مع الجامعات ومختبرات البحث والابتكار، لتطوير المزيد من الحلول والأدوات التكنولوجية والتطبيقية في خدمة العدالة؛
- إدراج وحدة تعليمية حول التحول الرقمي في مختلف برامج تدريب القضاة؛
- إرساء منظومة قضائية موجهة نحو البيانات ومشاركتها بين مختلف الأطراف؛
- مشاركة الأدوات والتجارب لتعزيز موثوقية البيانات، ومحتواها ومصدرها وتوثيقها وتخزينها؛
- إنشاء منظومة للشركات الناشئة لدعم العدالة الإلكترونية وتطوير الاستثمارات في هذا المجال؛
- تعزيز دور المحكمة كقاطرة لتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال بتفعيل رقمنة كلية لكافة التجار وجميع أنواع المقاولات.

لائحة البلدان المشاركة

لائحة البلدان المشاركة

- المملكة المغربية
- المملكة العربية السعودية
- الإمارات العربية المتحدة
- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- جمهورية مصر العربية
- جمهورية التشاد
- جزر القمر
- أذربيجان
- البرتغال
- إيطاليا
- اسبانيا
- فرنسا
- أرمينيا
- جيبوتي
- تونس
- مملكة البحرين
- لبنان

لائحة الخبراء المتدخلين والمنسقين

لائحة الخبراء المتدخلين والمنسقين

- السيد عبد اللطيف وهبي
- السيد محمد عبد النباوي
- السيد مولاي الحسن الداكي
- الشيخ د/ وليد بن محمد بن صالح الصمعاني
- السيدة غيثة مزور
- السيد عبد الرحيم بريمة
- السيد دجاي أحمد شانفي
- السيد محمد الإدريسي ملياني
- الدكتور إدوارد أ. كريستو
- السيد فهد عبد الرحمن الشريم
- السيدة مي سامي مطر
- السيد بيدرو فيانا
- السيدة ميريال ديكوت
- السيد أغاكاريم صمادزاد
- السيد يونس رفقي
- السيدة سامية شكري
- السيدة دونيس مازولاني
- السيدة زينب قاسمي
- السيدة نائلة حديدو
- السيد رشيد وظيفي
- السيد هشام ملاطي
- السيد خافيير هيرناندير
- السيدة سيونغ جو بارك
- السيد كامل الملاح
- السيد اوليفيي بامبادي موفوطا
- السيد تياكو كونها مارتينز
- السيد اسماعيل أاقديدير
- السيد علاء الدين الداودي
- السيدة هاجر الخياطي
- السيد ابراهيم محمد المحطب
- السيد مراد رمان
- السيد دافيت ماكتيشبان
- السيد بال ديفيدسون
- السيد عبد الله الماجد
- السيد داني وازن
- السيد ماتيو كينيوو
- السيدة انطونيللا سيرييللو
- السيدة وصال خضروف
- السيد محمد موسى
- السيد محمد اليونسي
- السيدة صوفي فاريين
- محمد حجازي
- السيد عبد اللطيف ناصري
- السيدة فاطمة الزهراء الوكيل
- السيد خالد العدراوي

الفهرس

تقديم عام..... 5

ملخص افتتاحية المؤتمر..... 7

الجلسة الأولى: خدمات العدالة الرقمية المتمركزة حول المرتفق..... 21

- جلسات المحاكمة عن بعد - المملكة العربية السعودية..... 25
- التحول الرقمي في سبيل تعزيز العدالة التي محورها الإنسان - تجربة مملكة البحرين..... 27
- التحول الرقمي للعدالة في البرتغال..... 29
- الرقمنة من أجل عدالة أفضل تعاونية ومتمحورة حول الإنسان - اللجنة الأوروبية لفعالية ونجاعة العدالة..... 31
- الخدمات القانونية في أذربيجان الانتقال إلى الرقمنة - أذربيجان..... 33
- خدمات العدالة الرقمية المتمركزة حول المرتفق - المغرب..... 35
- التجربة المغربية في التحول الرقمي للعدالة: أهم الإنجازات والرؤية المستقبلية..... 37

الجلسة الثانية - الإطار القانوني والتنظيمي للعدالة الرقمية..... 41

- الأدلة الإلكترونية في الإجراءات الجنائية على ضوء أحكام اتفاقية بودابست وبروتوكولاتها الإضافية..... 45
- الإطار القانوني والمعياري المطبق على خدمات الأمن السيبراني والثقة - المغرب..... 46
- الترسانة القانونية للرقمنة في المغرب - قطاع العدل نموذجاً..... 48
- المغرب - مراجعة القانون المتعلق بالمسطرة المدنية لدعم التحول الرقمي لمنظومة العدالة..... 50

الجلسة الثالثة: العدالة الرقمية المرتكزة على البيانات..... 55

- العدالة الرقمية المرتكزة على البيانات: الحاضر والمستقبل - اسبانيا..... 58
- إنشاء حكامة متينة للبيانات من أجل عدالة متمركزة على الإنسان - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية..... 60
- فتح بيانات العدالة: فرصة للنجاح في التحول الرقمي وتعزيز الوصول إلى العدالة - تونس..... 62
- طريق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عدالة أكثر ذكاءً: رحلة التحول الرقمي - جمهورية الكونغو الديمقراطية..... 65
- استراتيجية لتسريع عملية تحويل العدالة - البرتغال..... 66
- الهوية الوطنية الرقمية رافعة للتحول الرقمي في المملكة المغربية لتعزيز الثقة الرقمية..... 69
- تجربة «البلوكتشين» لصندوق الإيداع والتدبير المغرب..... 72

الجلسة الرابعة: منظومة العدالة الرقمية المندمجة ورهانات التشغيل والتبادل البيني..... 75

- العدالة الرقمية المرتكزة على البيانات - المغرب..... 78

الفهرس

- رقمنة الأصول العقارية - المملكة العربية السعودية 81
- من إدارة القضايا إلى إدارة المحكمة: قصة التحول الرقمي - «ميزان 2» برنامج الأمم المتحدة الإنمائي /برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني..... 83
- دور الأنظمة الرقمية المدمجة في النظام القضائي - شركة سنيرجي سيستيم الدولية، أرمينيا..... 86
- تحول العدالة الرقمية في جيبوتي: التحديات والإمكانات لتعزيز قابلية التبادل البيني وبناء التعاون الإقليمي..... 89
- العدالة الذكية - الإمارات العربية المتحدة..... 91

تسخير قوة الذكاء الاصطناعي لأنظمة وبيانات العدالة الإلكترونية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان..... 93

الجلسة الخامسة: أي كفاءات لمواكبة التحول الرقمي للعدالة..... 97

- المهن القانونية والقضائية في مواجهة الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل البلوكتشين: التحديات والمهارات والممارسات الفضلى-فرنسا..... 100
- مهارات لدعم التحول الرقمي للعدالة-إيطاليا..... 102
- تعزيز القدرات الرقمية للإدارات في قلب عمل وكالة التنمية الدولة البلجيكية (إينابيل) بالمغرب..... 104
- تنمية المهارات والقدرات، ركيزة أساسية لنجاح التحول الرقمي - المغرب..... 106
- تنمية وتعزيز المهارات الرقمية للموارد البشرية بوزارة العدل - المغرب..... 110

المائدة المستديرة للخبراء..... 113

- حل النزاعات من قبل المحكمة الجنائية الدولية: تأمين المعاملات الدولية مع ضمان الوصول الرقمي إلى العدالة - غرفة التجارة الدولية، فرنسا..... 116
- العدالة الرقمية: أداة لجذب الاستثمار - جمهورية مصر العربية..... 118
- موضوع - إدارة الجمارك في تشجيع الاستثمار: خدمات إدارية ورقمية قابلة للتطوير - المغرب..... 119
- المنصة الإلكترونية لإنشاء ودعم المقاولات-المغرب..... 122
- العدالة في خدمة المستثمرين: تجربة المحكمة التجارية بالمغرب..... 125

التوصيات..... 129

- التوصيات الشاملة..... 131
- التوصيات الموضوعاتية..... 131

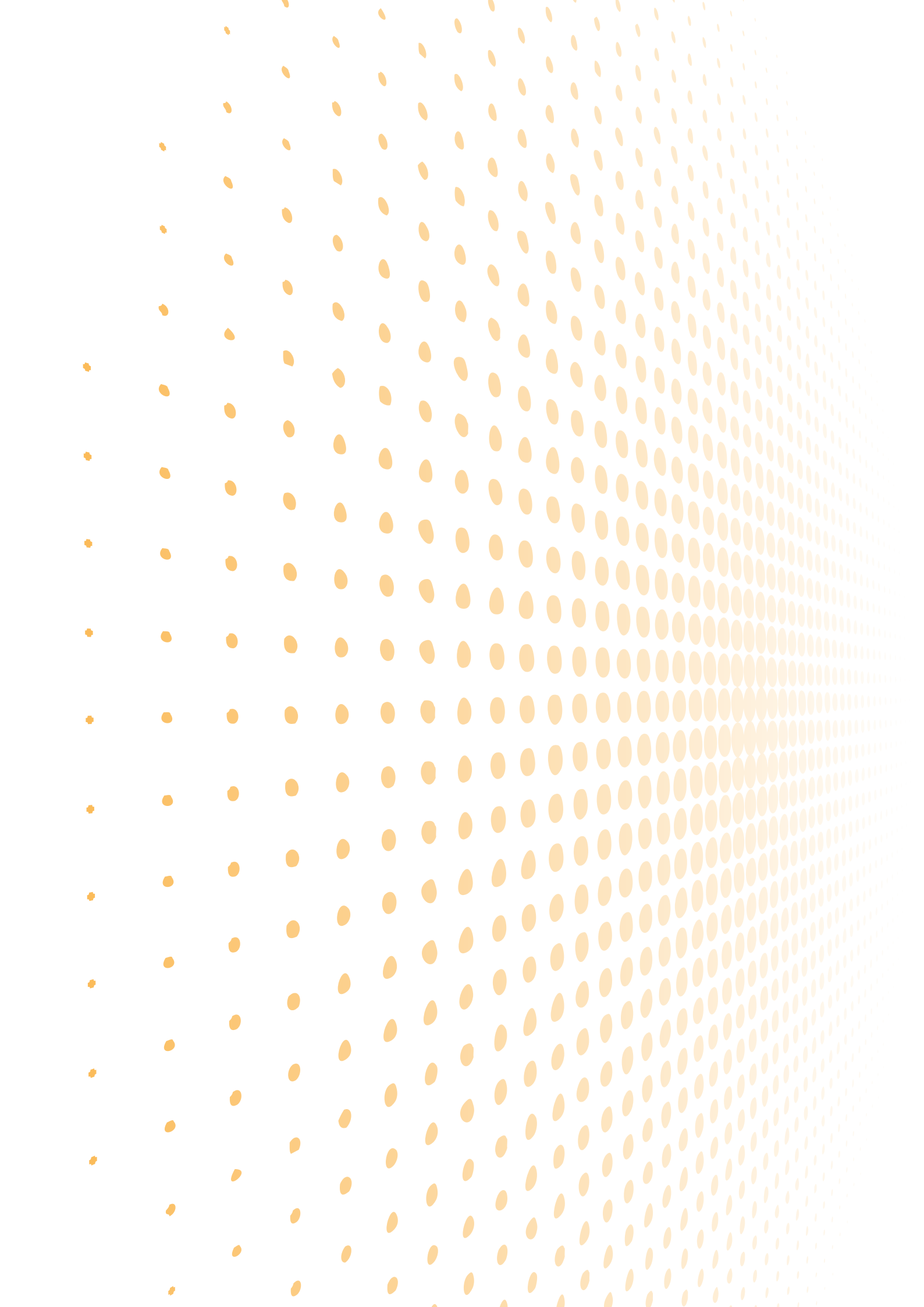

KINGDOM OF MOROCCO
MINISTRY OF JUSTICE

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE LA JUSTICE

المَمْلَكَةُ المَغْرِبِيَّة
وَزَارَةُ العَدْل

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

www.e-justiceconference.ma